رقم الترتيب:.....
الرقم التسلسلي: .....

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص: العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
بعنوان:

التكامل الإقتصادي و دوره في تحسين القدرة التنافسية للدول في ظل التحديات العالمية

من إعداد المترشح: عادل شنيني

نوقشت وأُجيزت علناً بتاريخ:

أما اللجنة المكونة من السادة:

أ. د/ أحمد لعمى	أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة	- رئيساً -
أ. د/ معراج هواري	أستاذ جامعة غرداية	- مشرفاً ومقرراً –
أ. د/ محمد لحسن علاوي	أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة	- ممتحناً -
د/ محمد بركة	أستاذ محاضر "أ"جامعة قاصدي مرباح ورقلة	- ممتحناً -
د/ نور الدين جوادي	أستاذ محاضر "أ" جامعة حمة لخضر الوادي	- ممتحناً -
د/ عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر "أ" جامعة حمة لخضر الوادي	- ممتحناً -

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

❖أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أناروا لي ضروب العلم و المعرفة و لم يبخلوا عليّ بجهد إلى أعز ما في الوجود أمي و أبي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما .

❖ وإلى الزوجة الكريمة وإبني .

❖ كافة الأقارب صغيرهم وكبيرهم .

❖إلى كل الأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي.

❖و إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي أهدي هذا العمل.

و في الأخير أحمد الله الذي وفقنا في هذا العمل و نسأله تبارك و تعالى أن يجعله علما ينتفع به لوجهه الكريم.

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وخاصة الأستاذ الدكتور المشرف: معراج هواري

على مساعدته لي دون أن يبخل بتوجهاته ونصائحه القيمة، وتشجيعه لي من بداية هذا البحث ، وله مني خالص التقدير والاحترام.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم وتثمين هذا البحث.

ونشكر كل من ساعدنا ولم نذكره.

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XIV
الملخص	XII
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأطر النظرية للتكامل الإقتصادي	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي	07
المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي	07
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن التكامل الإقتصادي	09
المطلب الثالث: مستويات التكامل الإقتصادي	14
المطلب الرابع: مقومات ودوافع التكامل الإقتصادي	19
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي	23
المطلب الأول: النظرية الاتحادية (الفدرالية)	23
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية	27
المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة	29
المطلب الرابع: النظرية الإتصالية	31
المبحث الثالث : الآثار و الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي	35
المطلب الأول: الآثار المصاحبة للتكامل الاقتصادي	35

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي ومزاياه	44
المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي	49
المبحث الرابع: الصور المختلفة للتكامل الإقتصادي كمنهج لدى بعض الدول	54
المطلب الأول: التكامل الإقتصادي في البلدان النامية	54
المطلب الثاني: التكامل الإقتصادي في الدول المتقدمة	59
المطلب الثالث: بعض أوجه المقارنة للتكتلات الإقتصادية	63
خلاصة الفصل	67
الفصل الثاني: مقدمات ومفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية	
تمهيد	69
المبحث الأول: عموميات حول القدرة التنافسية	70
المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأنواعها	70
المطلب الثاني: الأفكار والنظريات المساهمة في تطوير مفهوم التنافسية	75
المطلب الثالث: تحليل البيئة التنافسية	78
المبحث الثاني: مناهج وقياس ومحددات القدرة التنافسية	86
المطلب الأول: مناهج القدرة التنافسية الدولية	86
المطلب الثاني: قياس القدرة التنافسية الدولية	91
المطلب الثالث: بعض نماذج محددات التنافسية الدولية	96
المبحث الثالث: مصادر القدرة التنافسية ومظاهرها	100
المطلب الأول: التفكير الإستراتيجي (إستراتيجية التنافس) كمصدر لبناء القدرة التنافسية	100
المطلب الثاني: الموارد كمصدر لبناء القدرة التنافسية	106
المطلب الثالث: سلسلة القيمة كمصدر للقدرة التنافسية	110
المطلب الرابع: مظاهر القدرة التنافسية	114

خلاصة الفصل	118
الفصل الثالث: التحديات والتحولات الإقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول العربية	
تمهيد	120
المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية 2008	121
المطلب الأول: إرهاصات الأزمة وأسبابها	121
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي	126
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية	132
المبحث الثاني: المتغيرات المصاحبة للنفط كتحدي للتنمية والتعاون العربي	139
المطلب الأول: السوق العالمية للنفط	139
المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط للدول العربية	144
المطلب الثالث: نمط التنمية في ظل تأثير البترول على التعاون العربي	151
المبحث الثالث: الإقليمية الجديدة كتحدي للوحدة العربية	156
المطلب الأول: مفاهيم أساسية عن الإقليمية الجديدة	156
المطلب الثاني: المشروعات البديلة في ظل تطور الإقليمية الجديدة	161
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه أهم تجمع إقليمي عربي	168
خلاصة الفصل	177
الفصل الرابع: التكامل الإقتصادي العربي كخيار إستراتيجي لرفع القدرة التنافسية	
المبحث الأول: لمحة عن مسيرة التكامل الإقتصادي العربي	179
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التكامل الاقتصادي العربي	180
المطلب الثاني: مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي	180
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي العربي	200
المبحث الثاني: الإطار العام لواقع مؤشرات تنافسية الاقتصاديات العربية	204

المطلب الأول: تنافسية القطاع الحقيقي	204
المطلب الثاني: تنافسية المؤسسات والحوكمة الرشيدة	207
المطلب الثالث: تنافسية قطاع بيئة الأعمال	209
المطلب الرابع: تنافسية القطاع النقدي والمصرفي	212
المبحث الثالث: القدرة التنافسية للقطاع التجاري والصناعي في ظل التكامل الاقتصادي العربي	215
المطلب الأول: تحليل أداء التجارة البينية العربية	215
المطلب الثاني: تحليل تنافسية القطاع التجاري للدول العربية	220
المطلب الثالث: تحليل تنافسية القطاع الصناعي للدول العربية	231
خلاصة الفصل	247
خاتمة	249
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة الصادرات والواردات البينية لبعض التكتلات الإقتصادية	63
02	النظريات والأفكار المساهمة في تطوير مفهوم التنافسية	75
03	نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري (2011–2015).	130
04	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2011–2015)	137
05	إنتاج النفط الخام عربياً (2011–2015)	145
06	احتياطي النفط الخام عربياً (2011–2015)	146
07	مصادر النفط الثقيل في الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	148
08	الطلب على الطاقة في الدول العربية (2011–2015)	149
09	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2011–2014)	162
10	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2011–2014)	163
11	إجمالي الدين العام القائم على ذمة الدول العربية المقترضة (2011–2014)	163
12	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2015)	164
13	يوضح مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للفترة (1996-2005)	170
14	يوضح تطور التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية العربية.	189
15	يوضح تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية (2003-2008)	190
16	يوضح الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.	195
17	يوضح الدول العربية المستضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.	195
18	يوضح الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995-2009)	196
19	يوضح بيان أعداد المشروعات العربية المشتركة العربية الدولية المشتركة ورؤوس الأموال لعام (2000).	199

20	يوضح مؤشرات القطاع الحقيقي للدول العربية (2010–2013)	204
21	مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيد للدول العربية خلال الفترة (2010–2013)	207
22	مؤشر قطاع الأعمال للدول العربية	210
23	مؤشر القطاع النقدي والمصرفي	212
24	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2009–2015)	216
25	يوضح مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية ضمن أهم التجمعات العربية (2011–2015)	218
26	حصة الصادرات السلعية للوقود المعدني في إجمالي الصادرات لمجمل الدول العربية.	221
27	نسبة أهم السلع في واردات العالم.	220
28	أداء التجارة العربية (2007– 2013)	223
29	مؤشر أداء صادرات الدول العربية الإجمالية (2007: سنة الأساس).	224
30	تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية.	225
31	مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج الأغذية المصنعة للدول العربية.	227
32	مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المنسوجات للدول العربية.	227
33	مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المواد الكيميائية للدول العربية.	228
34	مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المعادن للدول العربية.	229
35	مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمختلف الصناعات المتنوعة للدول العربية.	230
36	يوضح قيمة الناتج الصناعي العربي ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2011–2015)	233
37	ترتيب عدد من الدول العربية وفقاً للرقم القياسي الصناعي التنافسي (1990–2012)	235
38	نسب مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MAV) لعدد من الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي GDP (2012)	237

39	حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة للدول العربية (الطاقة الصناعية) (2012)	239
40	مؤشر نوعية الصادرات (Export Quality Idex) للأداء التنافسي الصناعي (2012) للدول العربية	240
41	مؤشر درجة الكثافة التصنيعية للأداء الصناعي التنافسي لعام 2012 للدول العربية	241
42	مؤشر الطاقة التصديرية الصناعة للأداء الصناعي التنافسي للدول العربية (2012)	242
43	حصة مساهمة الدول العربية في الصادرات الصناعية العالمية لعامي (1990و 2012)	244
44	حصة مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة للصناعة العالمية لعامي (1990 و2012)	245

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مستويات التكامل الإقتصادي	18
02	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للتكتلات الإقتصادية الكبرى (2003-2005-2007)	64
03	القوى التنافسية الخمس	82
04	مصفوفة الإستراتيجية العامة.	87
05	يوضح سلسة القيمة حسب بورتر	88
06	الماسة التنافسية (تتضمن الصدفة والحكومة كمحددات إضافية)	89
07	مرحل تطور القدر التنافسية	90
08	محددات القدرة التنافسية وفق نموذج **Brinckman**	99
09	الحصول على ميزة تنافسية متواصلة	101
10	الإستراتيجيات العامة للتنافس	102
11	يوضح خطوات الأساسية لتطبيق إجراء تحليل لموارد المؤسسة	108
12	سلسلة القيمة نقطة إنطلاق التحليل	113
13	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لأغراض تخطيط الموارد البشرية	116
14	يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم وفي مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (2011-2015):	127
15	يوضح معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	128
16	يوضح أهم الشركاء التجاريون للدول العربية (اتجاهات التجارة العربية)	138
17	أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسطة الفترة (2012-2015)	220
18	يوضح تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية للدول العربية (2011-2015)	234

مقدمة

إن المتتبع للاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية يلاحظ بوضوح التغيرات الجذرية التي ما فتئت تظهر على الساحة الدولية سواء كانت هذه التغيرات عالمية أو إقليمية مما أدى إلى بروز أوضاع إقتصادية عالمية وإقليمية معاصرة كالتكتلات الإقليمية وإشتداد المنافسة أو بتعبير أدق شراسة المنافسة وذلك سواء في السوق المحلي أو الدولي لأنه لم يعد هناك فرق بين المنافسة المحلية والمنافسة الدولية أو العالمية بفعل انفتاح الأسواق والحدود والعمل في إطار ما يسمى العولمة أي أن السوق أصبح عالمياً.

كما تجدر بنا الإشارة أن في ظل المنافسة المحلية والعالمية سيبرز لنا مصطلح جديد وهو التنافسية التي تعني لنا بصفة عامة قدرة المؤسسة على إيجاد مكانة لها في السوق والحفاظ على تلك المكانة لأكبر فترة ممكنة.

وفي هذا الصدد لا بد لنا التأكيد على التنافسية المحلية والتنافسية الدولية باعتبارهم أهم السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي وتعظيم الأرباح في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة المستمرة.

إن اتجاه الاقتصاديات في العقود الأخيرة من القرن العشرين نحو المزيد من التكاملات الاقتصادية والتحرير والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، جعلت التكامل الاقتصادي كأحد أهم العوامل التي أدت إلى احتلال موضوع المنافسة حيزاً هاماً من الدراسة والاهتمام باعتبار أن التنافس يكون حول أحد العناصر الثلاثة التالية وهي:

- السعر.
- الجودة والخدمة.
- التجديد والابتكار.

وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي حقيقة مفادها تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية أكثر مما هو عليه الحال لو سعت كل دولة بمفردها والشغل الشاغل لمن ترغب من الدول في كسب مكانة في السوق العالمي من خلال استعمالها لمزاياه.

وإلى هنا يمكننا صياغة **الإشكالية الرئيسية:**

ما أثر التكامل الاقتصادي على الرفع من تنافسية الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي؟

ويمكن تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى **إشكاليات فرعية كالأتي:**

1- هل هناك أهمية للتكامل الاقتصادي في تطوير سبل التعاون بين الدول ضمن المنافسة الحالية؟

2- ماهي طبيعة العلاقة التي يحدثها تطبيق أشكال وإستراتيجيات التكامل من زيادة القدرة التنافسية؟

3- كيف يتم تقويم كفاءة وفاعلية التكامل على تنافسية الدول؟

بناءاً على ما سبق تناولنا **الفرضيات الآتية:**

1- إن تحقيق التكامل الاقتصادي يساعد الدول على الرفع من قدراتها لمواجهة التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الخارجية.

2- العلاقة تكاملية بحيث تعد مدخلاً مهماً في الرفع من الأداء الاقتصادي والمحافظة على الاستمرارية والبقاء.

3- إن زيادة كفاءة التجارة البينية تعد آلية مهمة للرفع من القدرة التنافسية.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في إنجازه.
- توفر المصادر والمعلومات بشكل لا بأس به.
- معرفة ما مدى تأثير التكامل الاقتصادي في زيادة وتنمية تنافسية الدول محلياً وخارجياً.
- تقييم للتجارة البينية بالتعرض لأحد التجمعات الدولية الكبرى من خلال قياس فعاليتها وتطورها.

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية موضوع الدراسة من عدة نواحي:

1- من الناحية التاريخية:

مثل ذكر إنشاء أهم التجمعات الكبرى في العالم والتي تعتبر مرحلة مغايرة لمراحل النظام الدولي.

2- من ناحية النطاق:

وذلك من خلال التكامل الإنتاجي ودوره في تنمية تنافسية السلع لدى الدول محلياً ودولياً أو بعبارة أخرى قدرة التكامل الاقتصادي في تحسين وتنفيذ سياستها المختلفة بكفاية وفعالية.

3- من ناحية المعاصرة:

موضوع الدراسة موضوع مواكب للحدث أي أنه في تطور مستمر نتيجة المتغيرات الدولية وأنه يملك الآلية اللازمة لذلك.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1- مسح الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتنافسية من خلال التعرف على أهم المفاهيم الأساسية.

2- توضيح الإستراتيجيات التي أصبح الفكر الاقتصادي الحديث يعتمد عليها في ظل التطورات المعاصرة لعالم الأعمال والتي تعتبر الرشد الأساسي للدول للتفوق على المنافسين.

3- بيان قيمة المنافسة من وجهة نظر المتعاملين سواء كانوا دول أو مؤسسات أو شركات دولية.

4- إظهار قدرة الدول الأعضاء على مواجهة المنافسين والتفوق عليهم ضمن نطاق التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

5- أهمية التجارة البينية كأفضل مؤشر لقياس تنافسية الدول.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات عدة من جوانب هذا الموضوع، ومن تلك الدراسات:

- بحث بعنوان "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، من إعداد حشماوي محمد: وقد تطرق فيها إلى النظام الاقتصادي الدولي وعلاقته بالعولمة ليخيم هذا

البحث بالاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات الدولية وعلاقة النظام التجاري الجديد بالدول النامية.

- بحث بعنوان "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، من إعداد مقدم عبيرات، حيث بدأ بتناول الإطار العام والنظري للتكامل الاقتصادي ثم استعرض بعض التجارب الدولية في مجالات التكامل الاقتصادي الزراعي معرجاً على أثر المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وكيفية الاستفادة من اتفاقيات المنظمة.
- بحث بعنوان "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، من إعداد بلعور سليمان: وقد تناول التكامل الاقتصادي العربي بعرضه للمقومات وتقييم التجارب والمحاولات بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية مركزاً على دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة هذه التحديات.
- بحث بعنوان "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، من إعداد حنيش الحاج: وقد تطرق للتعاون الاقتصادي العربي من خلال مؤسسات الجامعة العربية وإلى التطورات الإقليمية والدولية خلال القرن العشرين وبداية القرن الحالي وآثار المتغيرات سواء المحلية أو الدولية على آليات التعاون الاقتصادي العربي المشترك.
- بحث بعنوان "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، من إعداد رميدى عبد الوهاب: وذلك بتطرقه للإطار النظري

للتكامل وبعض التجارب للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة ثم تطرق لإبراز العلاقة بينها وبين التحولات الراهنة ثم إلى الواقع التنموي للدول النامية مبرزاً لأهم تجارب التكامل فيها.

حدود الدراسة:

- يمكن رسم حدود الدراسة بالأبعاد الثالثة التالية:
- من حيث الموضوع فإن هذه الدراسة تندرج ضمن التوفيق بين مجالين أولهما التكامل الاقتصادي الذي يتحدث في أهم محاوره عن النظريات المفسرة له والأثار المترتبة عنه والذي له صلة بهذا الموضوع وثانيهما القدرة التنافسية بشكل عام والتي تعتبر الدعامة الأساسية في نجاح واستمرارية هذا التعاون بين الدول الأعضاء.
- أما من حيث البعد المكاني فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع تنافسية إقتصاديات الدول العربية من خلال تحليل الأداء التنافسي للقطاعين التجاري الصناعي في ظل التكامل الاقتصادي العربي.
- أما البعد الزماني اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات إحصائية امتدت في الفترة مابين 2007 و2015.

المنهج المتبع:

إن نوعية البحث الذي سوف أعالجه في هذه الدراسة أوجب علي الاعتماد على منهج متنوع حتى أتمكن من جعله متوافقاً مع محاور البحث المختلفة بحيث يستند بالدرجة الأولى على الوصف والتحليل.

وصفي لكشف كل ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي والقدرة التنافسية وأهم المؤشرات بالنسبة للدولة سواء كانت على مستوى المحلي أو المستوى العالمي، و تحليلي بالتطرق لتحليل نسب التجارة البينية وقياس تطورها بين الدول الأعضاء وبعض الأحيان أتطرق إلى المنهج التاريخي بسرد تطور تاريخ بعض التجمعات الإقليمية الكبرى.

الفصل الأول

الأُطر النظرية للتكامل الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر موضوع التكامل الإقتصادي وما يرتبط به من تطورات إقليمية ودولية ظاهرة تجد من يناصرها في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء، جنباً إلى جنب مع سعيها للإنخراط في المنظومة الدولية التي تسعى إلى التجارة المتعددة الأطراف وحرية إنسياب السلع والخدمات بين مختلف دول العالم.

وبشكل عام بات اليوم التكامل الإقتصادي مسألة تفرضها حقائق توجهات دول العالم المعاصر بمختلف مذاهبهم ومشاربهم الأيديولوجية، والتي ترى أنه من خلال التجمعات الكبيرة يمكن أن تحقق ما لم تحققه بمفردها من أسباب النمو والتطور.

ونحن في هذا السياق نحاول تسليط الضوء عليه من خلال المفاهيم الخاصة به والنظريات المفسرة لقيامه، بالإضافة إلى انعكاساته وخصائصه ومتطلبات تحقيقه.

كما نقف في هذا الفصل حول تقديم الصور المختلفة للتكامل الإقتصادي كمنهج لد لدى بعض الدول مع ذكر بعض الخصائص المتعلقة به.

المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي

من الناحية اللفظية تُعبر كلمة "تكامل" عن ربط أجزاء بعضها إلى بعض كي تكون شيئاً واحداً، أما في الأدبيات الإقتصادية فإن إصطلاح "التكامل الإقتصادي" لا يحمل هذا المعنى، إذ نجد بعض الإقتصاديون يدرجون تحت هذا العنوان صوراً مختلفة من التعاون الدولي، والبعض الآخر يقدمونه على أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين إقتصاديات وطنية مختلفة، وفي واقع الأمر فإن "التكامل الإقتصادي" يحمل معنى ربط أجزاء معينة بعضها ببعض، ويتم هذا الربط نتيجة تنظيمات أو ترتيبات تتخذها حكومات الدول المتكاملة بإتفاق يتم بينها.

المطلب الأول: تعريف التكامل الإقتصادي

هناك عدة مفاهيم للتكامل الإقتصادي إستنادًا إلى تنوع النظم الإقتصادية حول فكرة التكامل أو الاندماج، لدى سوف نتطرق لأبرز وأهم التعريفات وهي كالآتي:

التكامل الإقتصادي هو: "إستراتيجية ومنهجية عمل في إطار مؤسسي متفق عليه بين عدة دول تؤدي إلى تحقيق تدريجي لأهداف نهائية في تشكل اتحاد ووحدة سياسية"[1].

الفكر الرأسمالي يطرح مفهومين "المفهوم الأول Static يعني إلغاء القيود بين الوحدات الإقتصادية للأمة الواحدة إلى درجة حدوث إنعكاس على استخدام الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف. أما المفهوم الثاني Dynamic فيتناول التكامل الذي يحصل بين إقتصاديات معينة من أجل تكوين تجمعات كبيرة متماسكة [2].

كما يمكن تعريف التكامل الإقتصادي بأنه عملية وحالة إذا [3]:

بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول مختلف.

وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات الوطنية.

---

[1] Moussa DIAKITE , "le défi de l’intégration économique en Afrique de l’ouest ", Edition l’harmattan Inc., France, 1997, P11.

[2] عبد الكريم جابر العيساوي، "التكامل الإقتصادي العربي"، ط1، دار صفاء، عمان، 2015، ص18.

[3] حسن عمر، "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص7.

كما يعرفه Tinbergen على أساس احتوائه على جانبين، أحدهما سلبي والآخر إيجابي [1]، ويحتوي الجانب السلبي على إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية، ويحتوي الجانب الإيجابي على الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إزالة عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين مختلف البلاد الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل النمو والانتقال.

كما يعتبر التكامل الإقتصادي "كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الإقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع" [2].

ويرى Myrolal أن مفهوم التكامل الإقتصادي ينطوي على إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة والتي تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني، بل أيضاً على المستوى الإقليمي" [3].

وقريب منه تعريف أخر بأنه "إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي الجاد لإزالة العوائق، أما التعاون الإقتصادي بين مجموعة من الدول" [4].

ويجب تمييز مفهوم التكامل الإقتصادي Economic Integration عن مفهوم التعاون الإقتصادي Gconomic Goopenation ، فمفهوم التكامل الإقتصادي يشير إلى قيام درجة من الارتباء والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول التي تربطها عناصر تقارب اقتصادية واجتماعية وجغرافية...إلخ، وتكون هذه الدرجة من الإرتباء والتداخل قوية وشاملة بما يكفي لإحداث تغييرات وآثار هيكلية عميقة وطويلة الأجل في إقتصاديات الدول الأعضاء.

---

[1] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، "التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980، ص41.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص199.

[3] فؤاد أبو شيت، "التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص6.

[4] محمد عبد الحليم عمر، "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان (وحدة الأمة الإسلامية)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 6-8 أوت، 2005.

وبالمقابل فإن مفهوم التعاون الإقتصادي يشير إلى الاتفاقات التي تبرم بين دولتين أو أكثر حول مجرد تسهيل التدفقات المالية والنقدية فيما بينها ولا يتولد في العادة عنها أثار هيكلية عميقة أو شاملة في اقتصاديات الدول المعنية [1].

مما سبق ومن خلال آراء وتعاريف الإقتصاديين والمفكرين نلاحظ صعوبة في الوصول إلى تعريف موحد للتكامل الإقتصادي إلا أننا يجب أن نتفق على أن التكامل الإقتصادي ما هو إلا عملية ديناميكية تتم على دفعات وفقاً لبرنامج زمني محدد يرتبط بالظروف الإقتصادية المختلفة للدول المكونة.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن التكامل الإقتصادي

ازدهرت التجارة الدولية وتقدمت خلال منتصف التاسع عشر حتى عام 1914، حيث تمتع العالم بالرخاء واليسر وتقدمت طرق المواصلات وظهرت مخترعات جديدة وذلك في ظل حرية التجارية والفكر الحر.

إلا أن الدول بدأت بعد الحرب العالمية الأولى تتبع سياسة العزلة الإقتصادية وبدأت تحصين نفسها بسياج جمركي يعوق تداول السلع.

وقد لجأت الدول الصناعية إلى ذلك بسبب الاضطرابات النقدية، حيث فرضت رسوم جمركية مرتفعة من أجل تدبير الموارد اللازمة للميزان وإجراء موازنة لميزان المدفوعات.

بينما البلاد الأقل تقدماً عملت على حماية الصناعات الناشئة بها بالإضافة إلى لجوئها لسياسة الإكتفاء الذاتي [2].

وبقيام الأزمة الإقتصادية العالمية عام 1929 والأزمة النقدية عام 1931 اضطرت الدول إلى رفع الرسوم الجمركية وتخفيض قيمة النقد لتشجيع صادراتها وإتباع سياسة نظام الحصص، مما اضطر

---

[1] طالب عوض وراد، "الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص313.

[2] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص35.

الدول الأخرى التي حافظت على ثبات نقدها إلى فرض رسوم تعويضية على سلع الدول التي خفضت من قيمة عملتها.

وقد بذلت الهيئات الدولية مجهودات كبيرة لأجل العمل على تخفيض حدة الأضرار الناشئة عن الإفراط في سياسة الحماية، وقد أجرت هذه الهيئات عدة مؤتمرات دولية لذلك، منها مؤتمر بروكسل الذي عقد في سبتمبر 1920 وقد أشار المؤتمر إلى أن تحسين الحالة المالية يتوقف على العودة تدريجياً إلى حرية التجارة وإلغاء القيوم المصطنعة التي تغير من طبيعة المبادلات الدولية.

كما عقد مؤتمراً أخر في إيطاليا في شهر أفريل 1922، حيث أوصى بالإقلال من الحالات التي تلجأ فيها الدول إلى التقييد سواء في الصادرات والواردات وكذا إلغاء القيود المفروضة على المواد الأولية.

وجاء مؤتمر جنيف في ماي 1927، أوصى الدول باتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغاء أو تخفيض الحواجز الجمركية التي تعوق المبادلة، وندد المؤتمر بالسياسة التي تتبعها بعض الدول في فرض رسوم مرتفعة تكون أداة للمساومة فيما بعد.

وجاء مؤتمر للهدنة الجمركية عام 1929 لإعداد مشروع اتفاق تلتزم به الدول بعدم رفع الرسوم الجمركية انتظارًا لتنظيم العلاقات الإقتصادية. ونظراً لعدم نجاح المجهودات السالف ذكرها فقد رأت بعض الدول المتجاورة عقد اتفاقات فيما بينها لتخفيف وطأة الرسوم الجمركية وكان أول هذه الاتفاقات هو اتفاق أوشي الذي تم في عام 1932 بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج، الذي نص فيه على عدم رفع الرسوم الجمركية وإجراء تخفيضات لها تصل إلى 10% سنوياً لمدة أربع سنوات.

وكانت أهم الجهود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى دعوة الكونت النمساوي كاليرغي عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في خطابه أمام عصبة الأمم في ديسمبر 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم بهدف تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها الإقليمية [1].

[1] خليل حسين، "المنظمات القارية والإقليمية"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص27.

لكن لعدم نجاح هذه الدعوات بسبب تنامي النزعة القومية لبعض الدول الأوروبية، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية وبإنتهاءها ظهرت اتجاهات قوية بين الدول نحو التكامل الإقتصادي وذلك بقصد مواجهة المشكلات الإقتصادية التي خلفتها الحرب، وكان أول اتفاقيات التكامل الإقتصادي هي اتفاقية البنلوكس عام 1947، ثم تلتها إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي عام 1948 بهدف تنظيم برنامج مشترك للتعاون الإقتصادي.

ثم تلى ذلك اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بموجب معاهدة باريس عام 1951 بين دول البينلوكس وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ثم جاء أكبر وأهم تكتل إقتصادي دولي وهو السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما عام 1957 بين الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب ودخلت التنفيذ في جانفي 1958.

ثم تلى ذلك قيام منطقة التجارة الحرة عام 1959 بموجب معاهدة ستوكهولم بين إنجلترا والسويد والنرويج والدنمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال وانضمت إليها أيسلندا أخيراً.

وبحلول الأول من أيلول سنة 1967 نجحت الدول الست في دمج كل جماعة الفحم والصلب (CECA) والمجموعة الإقتصادية الأوروبية (CEE) وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة يطلق عليها "السوق الأوروبية المشتركة"، وجاء تحقيق قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الست الأصلية سنة 1968.

وجاءت معاهدة ماستريخت لتوحيد الصفوف الأوروبية وقيام الاتحاد الأوروبي (European Union) بهولندا في 1992/02/07 الذي يضم اثنا عشر دولة عضو في المجموعة الأوروبية المكونة آنذاك، ليضم بعد ذلك 27 دولة حتى نهاية عام 2007.

ولم تقتصر التكتلات على أوروبا فقط، بل عملت دول أخرى على جعل إقتصادياتها متكاملة، فكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك على إنشاء تكتل إقتصادي دخل حيز

التنفيذ في الأول من يناير من عام 1994 وهو اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA)[1].

كما أسس التعاون الإقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (APEC) في عام 1989 استجابة لمدى تطور الاعتماد المتبادل لاقتصاديات هذه الدول والذي يضم واحد وعشرين دولة.

كما تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) كتكتل اقتصادي في أغسطس 1967 في بانكوك وتضم 5 دول لتنضم إليهم 5 دول أخرى ليصبح 10 دول.

كما توجد عدة تكتلات إقتصادية أخرى بإفريقيا منها التكتل الإقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)والذي أسس بمعاهدة لاغوس ووقع من قبل مثلي عن 15 دولة إفريقية غربية في مدينة لاغوس في 28 مايو 1975، وكان الهدف الرئيسي للتكتل هو قيام اتحاد إقتصادي ونقدي، حيث يتحقق في نهاية المطاف تحرير للتجارة الإقليمية بدءًا من منطقة تجارة حرة بحلول نهاية عام 1999، تم تطبيق تعريفة جمركية خارجية مشتركة (اتحاد جمركي)، وقد تحقق للأفراد حرية التنقل بين الدول الأعضاء.

كما أنشئ تكتل إقتصادي أخر بإفريقيا تعود بدايته إلى منتصف الستينات والمتمثل في منطقة السوق المشتركة لشرقي وجنوب إفريقيا (الكوميسا) جراء مبادرة هاته الدول نحو تكوين تنظيم إقليمي وفرعي للتعاون فيما بينها وبالتحديد عندما دعت اللجنة الإقتصادية للدول المستقلة في الشرق والجنوب الإفريقي في أكتوبر 1965. [2]

كما كان للدول العربية نصيب من هاته التطورات نحو إقامة تكتلات إقتصادية وذلك بإبرام اتفاقيات نحو تحقيق التكامل الإقتصادي العربي المنشود، وبدأت هاته المحاولات مع قيام جامعة الدول

---

[1] علي عبد الله المناعي، "التكتلات الإقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية"، الإصدارات العلمية لمركز البحرين والدراسات والبحوث، البحرين، 2005، ص71.

[2] خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص316.

العربية عام 1945 منذ تأسيسها بالتعاون الإقتصادي فيما بين الأقطار العربية وذلك بوضع أسس وقواعد للتعاون الإقتصادي العربي والذي يهدف إلى تحقيق مايلي [1]:

- تطوير أشكال التعاون الإقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية وتوظيفها في خدمة التطوير والنمو وتحسين مستوى معيشة المواطن العربي؛
- تطوير أشكال التبادل التجاري بين الدول العربية و زيادة مساهميها في حجم التجارة الدولية والتخلص من التبعية الإقتصادية للدول الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس كل من الاتحاد المغاربي في سنة 1989 ومجلس التعاون للدول الخليج العربي سنة 1981.

كما لا تخلوا أمريكا اللاتينية من وجود أكبر التكتلات الإقتصادية والتي هدفت إلى إقامة سوق مشتركة بغية تشجيع التكامل الإقتصادي بينها والمتمثلة في إنشاء رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA)، حيث وقعت في العام 1960 سبع دول معاهدة مونتفيديو في الأغورغواي وانضمت إليها بعد سنوات أربع دول أخرى.

وفي عام 1991 وقعت أربع دول في أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأورغواي) معاهدة هدفت إلى تأسيس سوق مشتركة بينها وأطلقت على التجمع إسم: السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (MERCOSUR) ويعد الرابع بين التكتلات الإقتصادية العالمية بعد الاتجاه الأوروبي وNAFTA والآسيان.

كما اتسعت حركة التكامل الإقتصادي لتصل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الأمريكيتين، وقد وقع وزراء التجارة في الأمريكيتين اتفاقية في عام 1995 لإنشاء هذه المنطقة التي خطط لها أن تكون فاعلة قبل عام 2005 والتي تعتبر أكبر سوق في العالم [2].

---

[1] نزيه مقصود محمد مبروك، "التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص39.

[2] رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص44.

وأخيراً التكتل الإقتصادي للبلدان الكبرى الصناعية (BRICS) والتي عقدت أول مؤتمر لها في 16 يونيو 2009 وتعرف المجموعة بالأحرف الأولى لأسماء البلدان الخمسة الأعضاء باللغة اللاتينية وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وقد اقترح مصرف "غلومان ساكس" لأول مرة في نوفمبر عام 2001 استخدام هذا اللفظ بداية إلى الدول الأربع وبدون جنوب إفريقيا، وقد تنبأ هذا الأخير بأن يتفوق الحجم الإجمالي لإقتصاديات هذه البلدان عام 2050 على المؤشرات الإقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى [1].

المطلب الثالث: مستويات التكامل الإقتصادي

تأخذ ترتيبات التكامل الإقتصادي أشكال مختلفة وذلك اعتماداً على درجة التكامل المطلوب، والتي تسعى دول التكتل إلى تحقيقه، والأهداف والقطاعات التي تشملها وذلك سعياً لإزالة التمييز القائم بين السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول الأعضاء في التكتل وكذلك الحال مع حرية انتقال عوامل الإنتاج.

وهناك خمسة أنواع ومستويات رئيسية للتكامل الإقتصادي، وذلك كما أشار إليها BALASSA (1976) وهي كالآتي:

1- منطقة التجارة الحرة TREE Trode Area:

تتشكل هذه المنطقة عندما تقرر دولتان أو أكثر إزالة القيود التجارية بينهم كالتعريفات الجمركية والقيود الحدودية، أي أن التعاون والاتفاقيات تبقى محصورة داخل المنظومة المتكتلة.

أما فيما يتعلق بالسياسات الخارجية والعلاقات الدولية فلكل دولة نهجها وسياستها التي تلائمها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في التكتل، ونظراً لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجي فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع قواعد المنشأ، حيث تمنع هذه القواعد إستيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

[1] عبد الله رزق، "الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص236.

2- الاتحاد الجمركي Customs Union:

وهي مرحلة متقدمة عن المرحلة الأولى، وتتحقق عندما تتفق الدول الأعضاء على تطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وفي الوقت الذي تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأة فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات، حيث يجب اتفاق جميع الدول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع [1].

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى التخلص من مشكلة ما يعرف بالانحراف التجاري (Trool déflection) نتيجة اختلاف السياسات التجارية والجمركية للدول الأعضاء وهي عملية استيراد تتم عبر الدول الأقل غرضاً للرسوم الجمركية رغم وجود شهادة المنشأ [2].

وبالتالي يتطلب إنشاء الاتحاد الجمركي توافر شرطين رئيسيين هما [3]:

الأول: هو إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة على التجارة البينية: بحيث ينشأ عن الاتحاد الجمركي وحدة جمركية واحدة، بحيث تعتبر السلع التي تمر عبر بلدان الاتحاد من الناحية الجمركية كأنها تمر بين أقاليم الدولة الواحدة ويتفق الاتحاد الجمركي مع المنطقة الحرة في هذه النتيجة بصفة عامة.

الثاني: وهو إنشاء تعريفة جمركية موحدة: بحيث تطبق على المبادلات التجارية التي تتم بين دول الاتحاد والدول الأخرى تعريفة جمركية مشتركة، وتقوم كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد بتوريد الحصيلة الجمركية المترتبة على ذلك إلى صندوق الاتحاد، تمهيداً لاقتسامها بنسب يتفق عليها.

ويشكل الاتحاد الجمركي الصورة النموذجية للتكتل الإقتصادي من الناحية الجمركية ومن هذا المفهوم تنطلق بعض المزايا الخاصة بتكوينه وإليه ترد بعض المشاكل والعقبات التي قد تعترضه، ونظراً لأنه شكل أساسي ورئيسي اعترفت الGATT بمشروعيته للخروج من مأزق الدولة الأولى بالرعاية، فإننا سنتناول على عجالة أهم مزاياه وما قد يصادف تكوينه من عقبات.

---

[1] أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي"، دورية جسر التنمية، العدد81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص09.

[2] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] عبد الباسط وفاء، "دراسات في مشكلات التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص267.

- **مزايا الاتحاد الجمركي:** تتمثل فيما يلي:

- توسيع نطاق السوق بحيث إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد يؤدي إلى توسيع الدائرة التي تستطيع فيها المشروعات تصريف منتجاتها؛
- تقوية المركز التنافسي لدول الاتحاد ويرجع ذلك إلى ما يتولد عن الاتحاد من قوة اقتصادية أكبر قادرة على زيادة من حجم معدلات التبادل لديها؛
- محاربة البطالة من زاوية ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات الإنتاجية العاطلة كأثر لزيادة الطلب على المنتجات؛
- التوحيد الإقتصادي بحيث الدول التي تتمكن من تكوين اتحاد جمركي تكون قد خطت خطوة هامة نحو التوصل إلى الاتحاد الإقتصادي التام.

أما بالنسبة للعقبات التي تعترض تكوين الاتحاد الجمركي فهي كالآتي:

- تفاوت مستوى التعريفات الجمركية المطبقة في دولة قبل تكوين الاتحاد، ومن المتوقع أن تطبيق تعريفة جمركية جديدة متجانسة يحدث مشكلات سواء للدول ذات السعر الأكثر ارتفاعاً أو بالنسبة للدول ذات السعر الأكثر انخفاض؛
- توزيع الحصيلة الجمركية طبقاً للنسب المتفق عليها في اتفاقية إنشائه وذلك دون اعتبار لمدى مساهمة كل دولة عضو في هذه الإيرادات؛
- تفاوت مستويات النمو الإقتصادي وتكون هذه الظاهرة عندما يتشكل اتحاد جمركي بين دول متباينة من حيث المستوى الإقتصادي وفي هاته الحالة يواجه الاتحاد ظاهرتين سلبيتين هما تركز رأس المال في الدول الأكثر تقدماً وهجرة العمالة والخبرات لمزيد من الأجور والرفاهية.

3- السوق المشتركة Common Market:

وهي مرحلة متقدمة عن المرحلتين السابقتين وتتحقق عندما تتفق الدول على إزالة قيود الجمركة على عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال ومعدات وإزالة مثل هذه القيود بين الدول الأعضاء من شأنه أن يوسع من حجم الأسواق الصناعية والزراعية والخدمات الأمر الذي يساعد هذه القطاعات

من توسيع عملياتها الإنتاجية في الدول الأعضاء الآخرين وبالتالي إمكانية زيادة ونمو الاستثمارات في تلك الدول.

وعليه فإن السوق المشتركة تشتمل على شقين رئيسيين هما [1]:

الشق الأول: متعلق بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وهو ما يكفل به منطقة التجارة الحرة على حركة التبادل السلعي، بالإضافة إلى الاتحاد الجمركي الذي من خلاله يتم إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

أما الشق الثاني فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بين الدول الأعضاء، ويؤدي هذا إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها.

ومن النتائج المترتبة عن انتقال عنصري رأس المال والعمل عادة أن ينتقل هذين الآخرين من الدول التي تقل فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الإنتاجية (ضمن نطاق التكامل) مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الدول التكامل، حيث ينتج عنها استخدام العنصرين استخداماً حسناً. ولكن قد لا تتم حركة الهجرة رغم ما ينتج عنها من فوائد وذلك لأسباب كثيرة وكذا بالنسبة لرأس المال، وقد يحدث عكس المفروض بأن يهاجر العمل ورأس المال من الدول التي يقل وجودهما فيهم نسبيا إلى الدول التي يزداد فيهم نسبياً وينتج عن ذلك أضراراً للدول المتكاملة، لذلك فإنه لا تكفي أن تتقرر هذه الحرية (حرية انتقال العمل ورأس المال) بل يجب أن ترسم السلطات المختصة داخل التكامل السياسة التي من شأنها ضمان تحقيق النتائج المرغوب فيها والمطلوبة والتي على أساسها تم الاتفاق على حرية انتقال العنصرين [2].

4- الاتحاد الإقتصادي Economic Union:

وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين الأعضاء لتبني سياسات إقتصادية مشتركة مثل تبني سياسة مالية ونقدية مشتركة وتحديد معدل الفائدة الذي يتوجب تطبيقه والفترة الزمنية المطلوبة وتطبيق

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، ص294.

[2] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص76.

السياسة المشتركة فيما يتعلق بأمور التضخم وسياسات الأسعار وأخيراً إصدار العملة الموحدة التي هي حصيلة الانسجام للسياسات السابقة [1].

وعندما يتحرك المواطنون بحرية بين الدول الأعضاء في التكتل فإنه يحدث ضغطاً باتجاه ضرورة تنسيق السياسات في التعليم والتدريب وفي مزايا المعاشات والرعاية الصحية والخدمات المختلفة وهذا بالمقابل يزيد من الحاجة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه الضغوط وبالتالي الضغط باتجاه ضرورة قيام الاتحاد الإقتصادي لحماية حقوق الأفراد.

5- الاتحاد السياسي

وهو أعلى مستوى ومرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي وفيها تتفق الدول الأعضاء على تبني السياسات المشتركة في كل القطاعات تقريباً، وهذا يشمل إضافة إلى السياسات الإقتصادية سياسة الدفاع والخارجية.

وقد يؤدي الطلب على التكامل الإقتصادي إلى نمو التكامل السياسي بحيث تعمل حكومات الدول الأعضاء مع بعض بصورة أكثر التصاقاً.

ونلخص ما ورد في الأعلى في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مستويات التكامل الإقتصادي

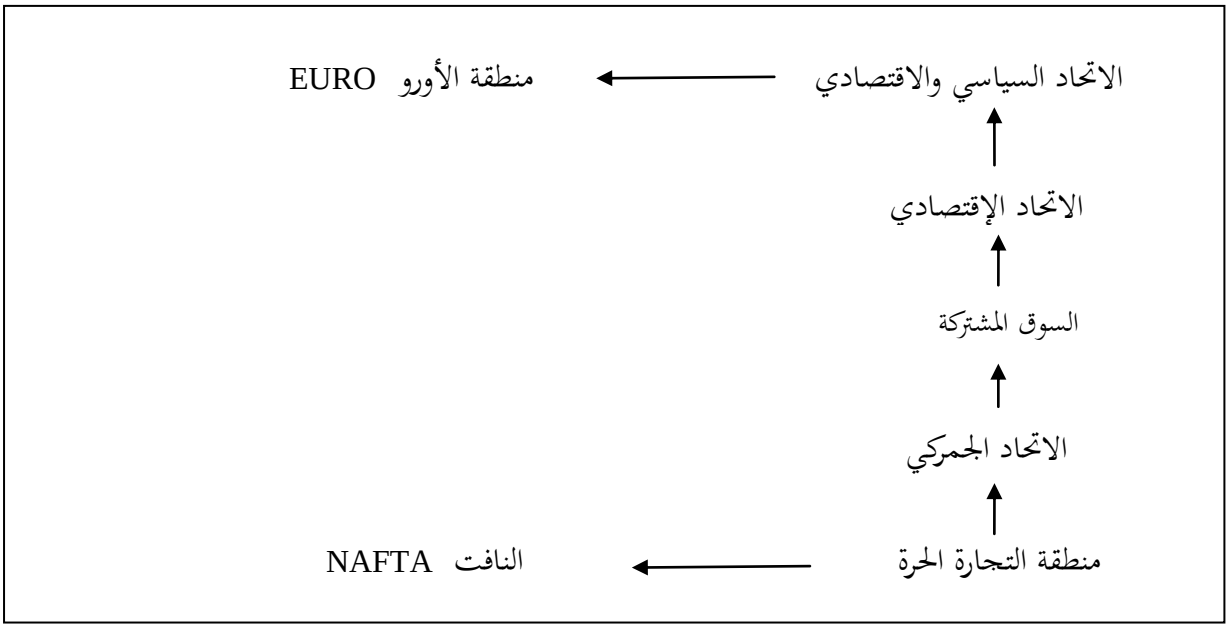

المصدر: تم إعداده من قبل الطالب.

[1] علي عبد الله المناعس، مرجع سبق ذكره، ص20.

المطلب الرابع: مقومات ودوافع التكامل الإقتصادي

مما لا شك فيه أن تحقيق التكامل الإقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات وشروط يقوم على أساسها، منها ما تكون إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية والتي منها ما يلي:

1- توفر موارد الثروة الطبيعية: إذْ من غير الممكن أن يقوم تكامل إقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد طبيعية، حيث يقوم التكامل على إعادة توزيع تلك الموارد والتي توجد في هاته الدول، بمعنى آخر يقوم التكامل على تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد كما تنوع الموارد الطبيعية يتيح فرص تخصص للدول مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة، أي زيادة التجارية البينية بينهم.

2- توفير الأيدي العاملة: ويقصد بالأيدي العاملة الماهرة، بحيث تؤدي إلى نجاح التكامل الإقتصادي وتكون ضمن مستوى السوق المشتركة والتي يكون فيها حرية انتقال العناصر "الإنتاج" وبالأخص العمل بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة وبهذا يتم تحقيق استخدام كفأ لليد العاملة مما يؤدي إلى تنمية الموارد وزيادة حجمها وبالتالي رفع مستوى المعيشة في دول التكامل.

3- توفر وسائل النقل والمواصلات: هي من ضمن الشروط والمقومات الأساسية لنجاح التكامل الإقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي وتحفيزه بين الدول الأعضاء وتعتبر وسائل النقل والمواصلات أمر مهم لربط الدول بعضها البعض وتساعد في نقل السلع وتصديرها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك وعن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة ويجب توفرها وهذا لتعزيز التعاون الإقتصادي بين المناطق المتجاورة والمعزولة.

4- توفير المناخ السياسي الملائم: هو من أهم العوامل بحيث أن توفر الإرادة السياسية يؤدي إلى إزالة الحواجز في وجه التكامل الإقتصادي وأما ضعفها فيودي للعكس، بحيث أن تقارب وجهات النظر بين القادة السياسيين يخلق جو من الثقة وتبادل الأفكار [1].

---

[1] مقدم عبيدات، "التكامل الإقتصادي الزراعية وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص30.

5- إعطاء الوقت للبحوث والدراسات على جميع المستويات: بحيث أن البحوث تعمل على معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة ومعالجتها بالطريقة الأنسب ثم تقييم تلك النتائج المتوصل إليها وبالتالي ضمان استمرار وعدم تفكك وفشل التكامل الإقتصادي بين هاته الدول.

6- التقارب في المستويات الإقتصادية: والمقصود بذلك أن تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية وحتى يكون التكامل مفيداً لجميع الدول وليس لبعضها فقط، لأن التباين سوف يؤدي إلى مزيد من الفوارق وعليه كلما كان المستوى متقارباً كان التكامل سهلا وأكثر نفعاً والعكس صحيح.

7- تعدد الدول المكونة للعملية التكاملية: بمعنى أنه كلما تعددت الأطراف أدى ذلك إلى اتساع السوق الكلية ويجعلها غير محدودة.

8- ضرورة التدرج والآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجياً وآلياً بشكل يسمح للإقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديدة وآلياً لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بكل بلد.

9- الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب: ويقصد به شعور كل الأطراف العملية التكاملية بأن الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة في جميع المجالات وعلى العكس في حين أن تصور هذه الأطراف أن هناك أطرافاً تستفيد وأخرى لا تستفيد، من شأنه أن يعيق من مسار عملية التكامل.

10- مراعاة الأولوية وانسجام السياسات الإقتصادية: بمعنى مراعاة أولوية المجال الإقتصادي على المجال السياسي لأن هذا الأخير يفرض تحدي مفهوم سيادة دول الأطراف والتدرج شيئاً فشيئاً إلى غاية الوصول إلى الوحدة السياسية، أما انسجام السياسات الإقتصادية فتعد من أهم مقومات زيادة المبادلات داخل المنطقة وخاصة التنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية [1].

[1] مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص31.

كما نضيف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الإقتصادي أن تكون هناك خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة كاللغة والدين، بالإضافة إلى وجود تقارب في مستويات التنمية الإقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل، حيث لا يكون وجود تخوف بين الدول الأقل نمو من الدول الأكثر نمو عليها ويهمش دورها في التكامل الإقتصادي بل يجب تعميم فكرة أن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل[1].

أما بالنسبة لدوافع التكامل الإقتصادي فهناك العديد من وراء إقامة تكامل إقتصادي بين الدول وسنذكر أهم هذه الدوافع وأغلبها وهي كالآتي:

1- الرغبة في مساعدة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهية وذلك لعدة أسباب إنسانية (القضاء على فتيل الحروب قبل اشتعالها...).

2- تحسين القدرات التنافسية في الأسواق العالمية وهذا كما جاءت به أغلب الاتفاقيات الإقليمية بين الدول (مناطق التجارة الحرة) ومن بينها اتفاقية NAFTA (1992).

3- تحسين اقتصاد الدول بتشجيع الاستثمار وفرص الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية ودعم التعاون الدولي.

4- رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى في تكتلات اقتصادية، حيث غالبية الدول صغيرة ولا يمكنها الاكتفاء ذاتياً.

5- يعتبر تشجيع الاستثمار وتحفيزه من بين أهم الأهداف السائدة في اتفاقيات التكامل الإقتصادي، بحيث من المعروف أن الأسواق الكبيرة والمنافسة الشديدة والسياسات المثلى سوف تزيد من حوافز الاستثمار وبالتالي زيادة العائدات وهذا الأمر ينطبق على كل أنواع الاستثمار وعلى الاستثمار الخارجي المباشر بصورة أوضح بدليل أن اتفاقيات التكامل الإقتصادي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموماً وهذا يساعد على زيادة الاستثمار وجديته.

[1] مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص31.

6- إذا كان التكامل الإقتصادي يدعم الاستثمار ويحفزه فلا بد أن يصاحب ذلك تأثير مفيد على النمو بحيث نظرية النمو الحديث (النمو من الداخل) ترتكز على دور المعرفة في تحسين الإنتاجية والنمو، بنقلها من دولة إلى أخرى من خلال الاحتكاك الدولي والتجارة وهذا ما نراه متجلياً من خلال اتفاقيات التكامل الإقتصادي بين الدول الفقيرة والدول الغنية مثل (اتفاقية التكامل الإقليمي بين الجنوب والشمال)، بحيث يحسن النمو لدى الشريك الجنوبي[1].

غني عن القول أن الهدف النهائي للتكامل الإقتصادي هو تعظيم الرفاهية ومن هنا فإنه لكي يمكن تقدير أفضلية التكامل الإقتصادي ينبغي البحث في مدى ما يسهم به هذا التكامل في تحقيق الرفاهية وتعظيمها ضمن الاتفاقيات المبرمة ضمن العملية التكاملية لدى الدول.

[1] موريس شيف وألن ونترز، "التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص17، بتصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي

نظراً للاعتبارات الإقليمية التي نشعر بها ونعانيها باستمرار انبثقت أهمية التكامل الإقتصادي وضرورته، بل حتميته كأداة هامة للتغلب على المشاكل الإقتصادية والسياسية بسبب عجز الدولة القومية عن توفير حاجات موطنيها أو حتى عاجزة حتى عن حماية نفسها، لدى تباينت النظريات الفكرية المفسرة له والتي تراوحت بين النظرية الاتحادية والنظرية الوظيفية ونظرية الاتصالات والتي تحولت فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى النظرية الوظيفية الحديثة.

المطلب الأول: النظرية الاتحادية (الفدرالية)

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات في مجال التكامل، فهي إحدى المقاربات الكلاسيكية في التكامل الجهوي حيث مصطلح الفدرالية Federalism يثير بعض الصعوبات وتكمن هذه الصعوبة في أن المصطلح هو سياسي أكثر منه وظيفي فجذور هاته النظرية تعود إلى الأعمال الفكرية الكبيرة لهامياتن وماديسن وجاي Hamilton Jay and Madison التي أحدثت التأثير التاريخي الضروري وبحوثهم حول الفدرالية التي ترجمت إلى العديد من اللغات لازالت تعد المدافع التقليدي عن الفيدرالية، وتعد امتيازات الاتحاد المتمثلة في الاحتفاظ بالتنوع وتحقيق الأمن ضمن الحكم الاستبدادي العناصر المهمة في الحالة الفدرالية [1].

ويقصد بالطرح الفدرالي الحالة التي تتحد فيها جماعات سياسية فيما بينها دون أن تفقد هذه الأخيرة استقلاليتها الذاتية، كما تسعى هذه النظرية إلى إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.

وقد اختلفت آراء أنصار هاته النظرية (المقاربة الفدرالية) حول المداخل المعالجة لظاهرة الفدرالية، إلا أن مجمل هذه الآراء تدور حول مجموعة من المداخل لعل أهمها مايلي:

1- المدخل المؤسساتي: ويتزعم هذا المدخل الكاتب البريطاني Wheare والذي كان له تأثير كبير على دراسة الفيدرالية في بريطانيا، والذي كتب كتابه تحت عنوان "الحكومة الفيدرالية" وهو عبارة

[1] عامر مصباح، "نظريات تحليل التكامل الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص39.

عن تحليل مقارن لخصائص أربعة أنظمة حكومية، ينظر إليها في الغالب أنها فدرالية (1946) وكان منهجه قائماً على محاولة بناء نوع من النموذج بواسطة عزل السمات المشتركة لهذه الأنظمة، وتحدد هذه السمات في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طورت على قاعدة الشروط الدستورية.

وقد قام Wheare بسلسلة من المقارنات والتباينات المتطورة في تاريخ أربع حكومات وتحليل ذلك بدقة وعناية لتوضيح هذه التطورات بالنموذج الفدرالي، ويكمن جوهر تحليله أن هناك ظروفاً متشابهة في هاته الدول (4 دول) أنتجت عقوداً دستورية متشابهة التي بدورها أدت إلى تطور المؤسسات والعلاقات السياسية. لكن في الأساس الحقيقي يعتبر النموذج الفيدرالي لWheare نموذج جزئياً جداً لان المقارنات كانت أساسا جزئياً (4 دول) وليست كل الدول (نموذج هزيل) فينبغي استخدام نموذج مدروس يشمل غالبية الدول لكي يمكن الوصول إلى نتائج حقيقية حول هاته الدول.

2- المدخل السوسيولوجي: نجد من وراد المؤيدين لفكرة تعريف الفدرالية من المنظور السوسيولوجي Livingston أن الفدرالية هي في الجوهر تمثل ظاهرة التنوع الاجتماع بدلاً من آليات دستورية[1].

فمعنى الفدرالية لا يكمن في البنية الدستورية أو المؤسساتية وإنما في المجتمع في حد ذاته، وما دامت بعض الدول تتميز ببعض التنوع الاجتماعي فإن كل الدول لها ميل نحو الفدرالية فلا يمكن القول بأن كل المجتمعات هي أحادية من جانب وإنما كلها من جانب أخر هي فدرالية ووجود هذه التنوعات واختلاف درجاتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه Livingston "بالوسائل الفدرالية".

3- المدخل العملياتي (الفدرالية كعملية): لقد حاول الكثير من الباحثين تطوير نموذج مرن للفدرالية يتحدد في الفدرالية كعملية بدلاً من نمط ثابت من الحكومة، ولعل أهم المحاولات هي محاولة Friedrich فقد فسرها (الفدرالية) كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى.

[1] عمر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص57.

فهذا التفسير لا يطبق فقط على الدولة الفدرالية، بل كذلك على التحالفات، فهو يرى أن الفدرالية هي عملية فدرالية بمعنى عملية تحقيق الاتحاد الجماعات التي تحتفظ بهويتها، ويعني هذا أن الفدرالية تحقق كلاً من الاتجاهين (التكامل والتمايز) فقد حدث التحول كعملية فدرلة كل من بريطانيا التي تحولت من إمبراطورية استعمارية إلى إمبراطورية دول الكومنولت وتحول الدول الأوروبية غلى دول متحدة.

عموماً يمكن القول أن العوامل المقترحة المهمة في الفيدرالية هي العوامل الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والعوامل التي تخلق شروط التكامل الفدرالي هي توقع التقدم الإقتصادي ووجود روابط اجتماعية وثقافية التي تولد الشعور بالجماعة فقد أحصى Deutsch تسعة شروط جوهرية تتضمن جميع أشكال الاتحاد بما فيها الفدرالية وتتضمن الشروط طريقة حياة مميزة وتوقيع الأرباح الإقتصادية.

4- المدخل التفاوضي (الفدرالية كمفاوضة) [1]: ويتزعم هذا المدخل Riker الذي حدد الفيدرالية في وجود الدستور الفدرالي الذي يوفر مستويين، أحدهما مجال الفعل المستقل والأخر وجود بعض الضمانات المتضمنة لاستقلاليتها في مجال نشاطها، فقد أشار Riker للمفاوضة السياسية التي تأخذ مكاناً متفرداً في تحقيق الشروط الضرورية للمفاوضة الفدرالية وهي:

- وجود السياسيين الذين يريدون تمديد مجال التحكم الإقليمي؛
- الرغبة في موافقة السياسيين على التنازل عن جزء من الاستقلالية؛
- شروط صيانة نظام الفدرالية كالاعتماد على النظام الحزبي المتطور.

ويمكن تلخيص الشروط المقترحة من قبل هؤلاء الباحثين كشروط ضرورية لخلق الفدرالية كمايلي[2]:

حدد Wheare ستة (06) شروط يجب أن تتوفر لتحقيق الفدرالية وهي:

- إدراك عدم الأمن العسكري وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك؛

---

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص59، بتصرف.

[2] نفسه، ص61.

- الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية مع ضرورة الاتحاد؛
- الأمل في الامتياز الإقتصادي من الاتحاد؛
- بعض من المرافقة السياسية؛
- المجاورة الجغرافية؛
- التشابه في المؤسسات السياسية.

أما Deutsch فقد حددوا تسعة شروط لتحقيق الفدرالية وهي:

- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية؛
- تميز في طريقة الحياة؛
- توقعات إقتصادية وروابط قوية أو أرباح قوية؛
- زيادة بارزة في القدرات السياسية والإدارية في بعض الوحدات المشاركة×
- نمو إقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة؛
- روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية في كل من الروابط الجغرافية والروابط السوسيولوجية؛
- توسيع النخبة السياسية؛
- حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية؛
- سلاسل متعددة من الاتصالات والمعاملات التجارية.

أما بالنسبة لRiker فرأى أنه لابد من توفر شرطين أساسيين هما:

- رغبة السياسيين الذي يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع نفوذهم؛
- إرادة السياسيين الذي يرغبون ويقبلون بالمفاوضة في إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية أو بسبب المشاركة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول لكي تتوفر فرص نجاح الفدرالية أمام هذا التحول في حالتين:

1- الحالة الأولى: أن يكن قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعورا بأن التجمع الإقليمي فعلاً على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها وتعتمد هذه الحالة على قاعدتين هما:

أ- القاعدة الأولى: توافق مع مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة أن دولة الوحدة سوف تقدم مصالح أفضل مما تفعله الدولة لوحدها وهذا يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة؛

ب- القاعدة الثانية: أن تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

2- الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وترى هذه الفئات الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول إلى المستوى الإقليمي.

وبذلك يعتبر الفكر الفدرالي (الاتحادي) إستراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية توضع أساساً لبلوغه، ويكون على الدولة الفدرالية (الاتحادية) البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع بعد قيامها.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية

يعد David Mitrany أهم رواد النظرية الوظيفية وذلك من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم Awonking Peace System" سنة 1943، ثم تطورت إلى الوظيفية الحديثة إثر الانتقادات التي وجهت إليها، بحيث يرى أن المقاربة الوظيفية تبحث في العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين وفصلها عن الرباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين [1].

وبناء على هذه القاعدة الطبيعية تبنى الرفاهية في الحاجات الإنسانية الكونية على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل "بالوهم الأحادي" فلا مكان للمؤسسات الجهوية في هذا المشروع الوهمي باستثناء التعويض الإقليمي للإدارة الوظيفية.

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص69.

وبالرغم من أراء David Mitrany حول الاتحاد الأوروبي واهتماماته فإن نظرية الوظيفية التقليدية توسعت في نظرية التكامل الجهوي، فقد حاول هذا الأخير صياغة إستراتيجية تؤدي إلى نظام أو جماعة اجتماعية فوق قومية، بحيث يرى أن الوظيفية (المقاربة) تعتمد على مجموعة من الافتراضات يمكن إيجازها فيمايلي:

- أن المشروع التكاملي سوف يؤدي إلى التعاون في مشروعات تكاملية مرتبطة به؛
- أن المجتمع الدولي وسيادته تنمو عبر القيام بالأشياء جماعياً في ميدان العمل والسوق عوضاً عن الصيغة الدبلوماسية (التوقيع على المعاهدات في السفارات)؛
- أن يكون الاتحاد على مراحل إذ يجب البدء بالتعاون في مجالات لا تؤدي إلى إدارة مشاكل سياسية؛
- أنها تعمل على تلاقي مواقف النزاع وتركز على الحاجات المشتركة الواضحة وعلى استمرار تطوير النشاطات المشتركة والمصالح (مصلحة الجماعة)؛
- أن الانتعاش الإقتصادي يعد الشرط الأول والأساسي للسلام.

كما يرى الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي وسيكونون مقادين بواسطة النجاح في إدارة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية وتقوي مؤسسات التعاون والتكامل الدوليين، وبالتالي سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية لحاجات الرفاهية.

كما يعتبرون الوظيفيون أن مواقف الأفراد والدول وأهدافهم الإقليمية والاتفاقيات التي يلتزمون بها أنفسهم هي عوامل مهمة في تفسير التكامل بدليل أن الدول الأوروبية الستة (06) التي بادرت بتجربة التكامل وفرت قوة دافعة للتكامل وساعدت في تحديد تكوينها الأصلي كمحدد لتوسعها اللاحق بمعنى أخر أن التكامل هو نتيجة منطقية للتغيرات التي تحدث في عالم السياسة (البيئة السياسية المكان الذي تنمو فيه الجماعة الإقليمية الآخذة في إحداث التكامل[1]، وهكذا فإن النظرية الوظيفية تعمل على الفصل بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتباين المنفعة التي تنتج عن توفير وتأمين الحاجات الأساسية.

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص70، بتصرف.

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

تعد النظرية الوظيفية أحد النظريات الشرطية، بحيث يوجد أحد القيود المتضمن في مصدر هاته المقاربة والمتمثل في السياسة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة كشرط للتكامل، بمعنى آخر أنها تعتمد على تطوير خصائصها عن طريق تشجيع الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين في دفع عملية التكامل واستمرارها وعدم تراجعها لأسباب ظرفية يمكن تجاوزها [1].

وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل أرنست هاس وآميافي إيكزيوني وكارل دويتش اللذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية السيرة التكاملية وهي كالآتي:

- توفير ثقافة مشتركة بين منظومة القيم التي تتبناها الجماعة في الدول المعنية، أي الاعتماد الجهوي الإقليمي بدلاً من التكامل العالمي الذي نادى به الوظيفيون القدامى؛
- وجوب تخصيص موارد إقتصادية كافية والشروع في المجالات الحيوية التي تقبل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول المتكاملة؛
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في عملية التكامل.

فالوظيفية الجديدة تعتني بوجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الإقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية ولكي تتعزز هذه العملية يجب إقحام النخب السياسية.

فالمرحلة التكاملية نفسها يجب أن تكون ثمينة في جوهرها وذلك بتخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الإقتصادية ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات [2].

ويعتبر "تأثير الانتشار Spillover effect" هو المنطق الموسع للتكامل أين السياسات لا تتجزأ إلا في حالة توسيع نطاقها وتكون انعكاساً للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية فقبول كل مرحلة من

---

[1] حنيش الحاج، "التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص16.

[2] خليفة موراد، "التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2006/2005، ص09.

مراحل عملية التكامل يفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الداخل مع مطالب الدول المعنية وليس بواسطة نمط المطالب المتقاربة والآمال، وعند إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) حسب هاس (التكامل الاقتصادي وتعميمه إلى تكامل سياسي) يعتمد على ثلاث عناصر أو مجموعات من التغيرات وهي [1]:

1- المتغيرات القاعدية: والتي تشمل حجم الوحدات، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات السياسية، دور النخب وحجم التفاعل فيما بينها ...الخ.

2- متغيرات الاتجاه الإقتصادي: يشمل حجم السلطة المفوضة، مستوى المشاركة في أعمال الحكومة وأهدافها ...الخ.

3- متغيرات حركية: تشمل عملية اتخاذ القرار، درجة التفاعل بين الوحدات السياسية، قدرة الحكومة مع التكيف مع الأزمات.

وترى هاته الدراسة (دراسة هاس) أن الانتشار (Spillover) التكامل أو الوحدة الإقتصادية إلى وحدة سياسية يعتمد بشكل كبير وأساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة، فكلما زادت تلك النقاط كان الانتشار (التعميم) أكثر احتمالاً، ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الإقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية ونبه هاس إلى أن الانتشار لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية.

أما أهم الانتقادات التي وجهت لهاته النظرية (الوظيفية الجديدة) يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

- صعوبة إن لم استحالة فصل النشاطات الإقتصادية والاجتماعية عن السياسة، فقد أثبتت الأحداث أن القضايا الاجتماعية والإقتصادية هي موضوع تسيير وتنازع الدول؛

---

[1] صاحب المثال مجهول، "الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية"، ملف معاين على مواقع:
http://forum12.koom.ma/vb/showthread.php?t=11228

[2] أحمد السياسي، "النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية"، ملف معاين على موقع الأنترنت:
http://30dz.justgoo.com/t2073-topic

- أن الدول لم يبد رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية؛
- إن العديد من الوظائف الاجتماعية والإقتصادية غير مؤهلة للانتشار على القطاع السياسي؛
- إن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الإقتصادية أو الاجتماعية؛
- كما يظهر ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الولاء للدولة إلى الولاء للمنظمة وهذا إن كان ممكناً على صعيد الأفراد فإنه غير ممكن على الصعيد السيكولوجي (نفسي)؛
- إن النظرية تصور التكامل على أنه عملية آلية (هذا غير صحيح) لأن مسار التكامل يمر ببعض مراحل التشنج والخلاف بين الدول كما يمكن للتكامل أن يتأخر أو يتوقف في مرحلة من مراحله نتيجة تغير القوى السياسية في أية دولة؛
- المسلمة التي تقول بأن الأنظمة السياسية هي المستفيدة الأولى من التكامل فهذا غير صحيح لأنه لولا تأثير وضغط الأطراف الغير رسمية لما اتجهت الأنظمة نحو التكامل

وفي الأخير فغن منطق هذه النظرية يعتبر التكامل هو عبارة عن عملية متعددة المراحل، حيث يدفع إنجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أخرى وهذا ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي وهو المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، وهكذا فالنظرية الوظيفية الجديدة تتفق مع النظرية الوظيفية التقليدية في المضمون، لكن الفرق بينهما أن النظرية الوظيفية التقليدية تفوض السيادة من خلال توزيعها على منظمات متعددة، في حين أن الوظيفية الجديدة تعمل على تعويضها لهيئة غير قومية جديدة إضافة على اعتمادها على التدرج في إستراتيجياتها.

المطلب الرابع: النظرية الإتصالية

يتزعم هذه النظرية كار دويتش (Karl Deutsch) والتي استخلصها من دراسة عدد من محاولات التكامل، بحيث يرى أن نمط الإتصال بين الوحدات الوطنية سينبثق من الجماعة المتراصة بين الوحدات وتبقى الأعباء والقدرات متوازية [1]، أي بمعنى أن للإتصالات دوراً مهماً في تحقيق الوحدة

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص181.

– تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل– وقد أوضح دويتش أن غاية التكامل هو تكوين مجتمع أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سليماً وإحلال التعاون محل الصراع [1].

ولقد استقرا كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه من خلال دراسة أربع عشر حالة تكاملية في العالم، وخلص إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسية وهي:

1– حفظ السلام ويمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي؛

2– التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض يتم قياسه عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي؛

3– إنجاز بعض المهام المحددة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة وموارد مشتركة؛

4– تحقق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية فيتم قياسها عن تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق وإتباع رموز جديدة.

أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش كمايلي:

– أهمية الوحدات إحداها للأخرى؛

– اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الموارد فعلاً؛

– التجاوب المتبادل ويقصد به وجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالإتصال والإدراك وتوجيه الذات؛

– وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك.

أما وسائل إقامة مجتمع تكاملي حسب دويتش فتتجمع في أربع عمليات هي:

– تخصيص القيم بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي؛

– القمع ويعني القسر سواء العسكري أو غيره؛

[1] صاحب المقال مجهول، "نظرية التكامل الدولي – دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية–"، ملف معاين على موقع الأنترنت: http://umranyat.blogspot.com

– التطابق ويعني تشجيع العمليات ورفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة.

وفي إطار هذه المقاربة حدد كارل دويتش أربعة عشر بعدًا للتكامل والذي يرى أنها يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالاً في أن تكون الوحدات في إتصال فيما بينها وتقود عموماً إلى الحكم التقريبي على المناطق الأقل أو الأكثر احتمالاً في تحقيق التكامل وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات وهي [1]:

1- التناغم في الاستجابات؛

2- القابلية لإقامة التبادل؛

3-القابلية للتنبؤ.

المجموعة الثانية: تتكون من خمس أبعاد، تتعلق بالتوزيع وتنظيم التبادل وتشمل:

1- تعدد الفواعل؛

2- التوافق في الترتيبات الحاسمة؛

3- توازن التبادلات بين الوحدات؛

4- الأرباح المشتركة؛

5- تنمية الإتصالات المترافقة مع التبادلات.

المجموعة الثالثة: تتكون من ستة أبعاد، وتتعلق بمؤشرات حول قيمة التبادلات وتشمل:

1- تكرار التبادلات؛

2- السرعة (كوظيفة حجم الشعب)؛

3- الأمانة (في الإتصالات)؛

4- إحداث الأثر؛

5- التوازن الأولي (التوازن المتعدد الاتجاهات)؛

6- توزيع الاستجابة.

[1] عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص182.

وعلى الرغم من تحليل دويتش للتكامل يعتبر تحليلاً استاتيكياً إلا أنه يركز على حاجة الأمن (الاتصاليون يركزون إلى حاجة الأمن) باعتبار أن التكامل حالة يتحقق فيها المجتمع الآمن المندمج أو المتعددة.

فقد اهتم دويتش بتوضيح مراحل عملية التكامل ويرى أنها تبدأ غالباً حول منطقة النواة تتكون من عدد محدود من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطوراً وجاذبية للوحدات الأخرى، كما يؤكد في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة جذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا تقديم بعض الانتقادات السلبية حول أهم هذه النظريات والتي يقدح في طبيعتها وهي كالآتي:

- أغلب هاته النظريات اتجهت بالأساس لتفسير متغير تابع غامض، ولم تحدد هذا المتغير تحديداً دقيقاً، فضلاً عن اختلافها في تحديد المتغير المستقل الذي يتوقف عليه التكامل (الوظيفيون يركزون على المصلحة الجماهيرية أما الاتحاديون يركزون على الرشادة والقرار الحكومي، الاتصاليون على الأمن)؛
- تقتصر على الإلمام بكل أبعاد التكامل وخاصة النظريات الثلاثة الأول (الاتحاديون، الوظيفيون، الوظيفيون الجدد)؛
- تعتبر نظريات التكامل مجرد وصفات لا ترقى إلى مستوى النظرية إلا مجازاً، وفي هذا الصدد تعتبر النظرية الاتصالية أقرب هذه النظريات إلى معنى النظرية خاصة وقد اعتمدت على استقراء حالات واقعية محددة للتكامل وأوضحت من خلالها أهداف التكامل وشروطه وأنواعه وعوامل استقراره أو إنهياره ومراحل تكوينه فانفردت بذلك عن بقية النظريات للتكامل بطابع واقعي شمولي أكثر قدرة على التفسير والتعميم والتنبؤ.

المبحث الثالث : الآثار و الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي

يمكن القول بوجه عام أن لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يترتب عنه آثار وانعكاسات معينة منها ما هو اقتصادي و آخر غير اقتصادي بالإضافة للانعكاسات الناجمة عنه وهو ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار المصاحبة للتكامل الاقتصادي

أولاً: الآثار الاقتصادية

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل ويرجع الفضل في وضع هذه الأسس إلى "جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950 ومن بعده أضافت كل من آراء "ميد" و "ليبسي"و "بلابلاسا" للنظرية.

كما يرى فاينر أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة موحدة جمركية على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة.

ويعتبر "جاكوب فاينر" أول من وضع الأساس لتقيم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين وهما "خلق التجارة" و "تحويل التجارة" لغرض تقييم أثار التكامل.[1]

- **أولا:** الأثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي: كما ذكرنا آنفا أن "فاينر" يفرق بين نوعين من أثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية وهما "خلق التجارة" والثاني بتحويل التجارة، أما خلق التجارة فيحدث إذا إستطاع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أو سع وتتوافر لهم أصناف أكثر تنوعا (أدوات جودة أفضل) من البضائع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل دولة والمستفيدة من

[1] أحمد الكواز ، **"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، دورية جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص 07.**

كلفة إنتاج أقل بمعنى أخر قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد وهو يؤدي إلى أثر إيجابي لأنها تعني استخدام أفضل لمجموع الموارد للأعضاء الاتحاد والاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة وبالتالي هو مكسب محقق من التجارة.

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد إتحاد جمركي التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء بمعنى تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدول الأعضاء، أو هو الأثر الذي ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في العالم الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى في الدولة العضو.

ويعتبر أثر سلبي بعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.

وفي واقع الأمر فإن قيام الإتحاد يؤدي إلى حدوث الأثرين معا من أجل تحديد صافي أثار الرفاهية الناتجة عن قيام الإتحاد الجمركي يجب المقارنة بين الأثرين، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فهذا يؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق البلد زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من الشروط للاستفادة من اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر ما يلي:[1]

الاستعانة بمؤشر التكاملية لمعرفة مدى نجاح أو فشل الاتفاقيات الإقليمية ويعبر هذا المؤشر بين الدولتين (k و j) بالعلاقة التالية:

$$CJK = 1 - \frac{(\Sigma|Mik - Xij|)}{2}$$

حيث: Cjk هو مؤشر التكاملية.

Xij: حصة السلعة i من الصادرات الإجمالية للدولة j.

[1] زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**،ص62.

MiK: حصة السلعة i من الصادرات الإجمالية للدولة k.

- أن تكون الحواجز الجمركية و غير جمركية عالية قبل التكامل الاقتصادي و في هذه الحالة يكون أثر تحويل التجارة ضعيف و المكاسب معتبرة عن تحرير المبادلات.

- أن تكون الأنظمة الاقتصادية متشابهة من النمو الاقتصادي بين دول الأعضاء بحيث وجود فوارق في مستويات النمو الاقتصادي سيخلق تعديلات اقتصادية مكلفة.

- كذلك وجود هياكل إنتاجية متكاملة مع وجود إمكانيات متزايدة للتخصص بين الفروع بين دول أعضاء التكامل.

- إن التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء من شأنه أن يخفض من تكلفة العمليات التجارية (مثل النقل و المواصلات) و كذلك وجود الروابط الثقافية و التاريخية و اللغوية و تشابه الأنظمة السياسية و مستويات المعيشة.

مع مرور الوقت أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية و أسلوب من أساليبها بعد أن اتضح أن ضيق الأسواق المحلية يمثل أهم المشاكل لذا وجدت النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الدينامكية) التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية و هو كما جاءت به النظرية التقليدية (نظرية الإتحاد الجمركي) و إنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة و مستوى النمو الاقتصادي و هو ما سنتطرق له الآن.

ثانيا: الآثار الدينامكية (النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي)[1]:

(Richard Baldwin 1989,1992) بحيث تقوم هذه النظرية أي الكفاءة الدينامكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق و الاستفادة من الوفورات الداخلية و الخارجية و أثر المنافسة و أثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء و بالتالي زيادة فرص النمو لهاته الدول و سنبين أثر هذه العوامل في زيادة القدرة الإنتاجية.

(1) زايري بلقاسم ، **مرجع سبق ذكره**،ص 63.

أ- **وفورات الحجم** : كما نعلم أن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة و نتيجة لإلغاء كل القيود التجارية و إتاحة حرية انتقال السلع من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج السلعة بدليل أن عند تشكيل الإتحاد تتخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم المناسب أو الإقتراب منه مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في تكلفة الوحدة منها و هذا ما يترتب عنه عدة نتائج اقتصادية:

- زيادة التخصيص و تقسيم العمل بين دول أعضاء الاتحاد.
- زيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة.
- خضوعها لمبدأ تزايد الغلة بالإضافة إلى مرونة الطلب على منتجاتها.
- إقامة مشروعات مشتركة نتيجة لما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل و الإنتاج.
- تسهيل حركة انتقال عوامل الإنتاج بالأخص العمل و رأس المال.
- تنسيق بين السياسات و التشريعات في الدول الأعضاء كافة.

ب-**الوفورات الخارجية:** يؤدي اتساع السوق بين دول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية و بالتالي تشجيع النمو و زيادة الرفاهية الاقتصادية و نميز بين نوعين من الوفورات التي تكون المدى القريب و هي التي تضم العلاقات المباشرة بين المنتجين و إستعمال المصادر المشتركة و بين التي تكون في المدى البعيد و المتمثلة في انتشار المعرفة التكنولوجية و أساليب الإنتاج و نمو طبقة الإداريين المقتدرين و العمال المهرة وهي (تتم خارج السوق) أما النوع الثاني (داخل جهاز السوق) و تأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع و الشراء بين الصناعات للمواد الأولية و الوسيطة.

3- أسواق أكبر و منافسة أكثر[1]: إن ما يحدث من خلال اقتصاديات التوازن و التي عادة ما تسبب منافسة غير متكافئة جعل علماء الاقتصاد يغيرون من آرائهم حول فوائد اتفاقيات التكامل

[1] موريس شيف و آلن ونترز ، **مرجع سبق ذكره**،ص 50.

الاقتصادي الإقليمي فالكثير من الدول تكون أصغر من أن تمارس الأنشطة المناسبة لاقتصاديات توازن كبيرة حتى تصل إلى حجم مناسب و هذا قد يكون بسبب الكميات الغير مناسبة من المدخلات المتاحة أو أن الأسواق تكون صغيرة جدا و لا تستطيع إيجاد المبيعات اللازمة لتغطية التكاليف و حتى إذا كان الاقتصاد كبير بدرجة كافية لأن يدعم قيام شركة واحدة وكبيرة فإن هذه الشركة تكون احتكارية فيقدم التكامل الاقتصادي الإقليمي طريقا للتغلب على هذه المساوئ و التي هي ناجمة عن الأسواق الصغيرة و ذلك بتجميع المصادر و دمج الأسواق فتستطيع الدول الاستفادة من التأثيرات والتغيرات المختلفة في مقدار المنافسة،و في الأساس أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي تجمع الأسواق مما يسمح بتقليل قوى الإحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض و هذا ينتج عنه 4 (أربع) مكاسب و هي:

أولها: أن الشركات تضطر إلى خفض الأسعار و زيادة المبيعات فيستفيد المستهلكين من تضاؤل الإحتكار.

و الثاني: هو أن توسيع السوق يسمح للشركات بالاستفادة في اقتصاديات التوازن بصورة أكبر ففي سوق ذو حجم معين هناك حدود تفصل بين توازن الاقتصاد و بين المنافسة بدليل إذا كانت الشركات أكبر فإنها ستكون أقل عددا و تكون المنافسة في السوق أقل أما إذا تم توسيع السوق فيقوم هذا الأخير بتحريك الحدود من خلال وجود شركات كبرى و منافسة كبيرة في نفس الوقت.

و المكسب الثالث: هو الانخفاض المحتمل للتقصير الداخلي الذي تفعله الشركات حيث إذا زادت اتفاقيات التكامل من كثافة المنافسة فقد يفرض ذلك على الشركات تقليل أوجه القصور الداخلية و ترفع مستويات الإنتاج و حيث أن المنافسة تزيد من احتمالات الإفلاس و التوقف عن العمل إلا أنها تحفز العمال بشدة لزيادة الإنتاجية و زيادة ورديات العمل في الشركات التي تعمل بنفس القطاع.

كما أن هناك عوامل أخرى و مكاسب دينامكية قد تنتج من قيام التكتلات الإقليمية منها تشجيع الاستثمار على التوسع بشكل كبير (من داخل و خارج المنطقة) نتيجة زيادة حجم السوق و إزالة العراقيل من أمام التجارة الداخلية و التقنية العالية للواردات من السلع الرأسمالية و استيراد أفضل

التقنيات الجديدة، كما أن المكاسب الديناميكية قد تكون كبيرة إذا ما قام التكتل كخطوة أولية نحو التكامل العالمي استجابة لمطالب OMC .

و من وجهة النظر القائمة على جدلية الصناعة الناشئة، فإنه يمكن للشركات أن تحقق التقدم من التنافس على المستوى المحلي إلى التنافس على المستوى الإقليمي ثم إلى التنافس العالمي.

أما الفرضية القائمة على جدلية "الممارسة و التدريب" فإنها تقوم على أن شمولية حماية الصناعة لتغطى المستوى الإقليمي سيكون لها تأثيرات مفيدة من ناحية الجودة و الأساليب التسويقية و القدرة الإدارية التي تعزز الشركات في المنافسة في الأسواق العالمية، و اعتبر Krugman (1984) هذه الإستراتجية كنوع من" تحجيم للاستيراد و تطوير للصادرات" و على الرغم مما لهذه الجدلية من بعض الاستحقاقات النظرية فإنه يفترض من حكومات دول الأعضاء التمييز بين الصناعات الناشئة من الصناعات الراسخة أي معرفة نوعية القطاعات الإنتاجية التي لديها إمكانية التنافس في الأسواق العالمية كما يفترض أيضا تقبل حكومات الدول الأعضاء دخول شركاتها إلى المنافسة العالمية و هي الخطوة التي تؤدي إلى زيادة الرفاهية المشتركة ما بعد حدود التكامل الإقليمي[1].

ثانياً: الآثار الغير اقتصادية

لا شك أن هناك العديد من المنافع الغير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل الاقتصادي حيث يرى كل من Langhammer و Hiemenz (1990)

أن هناك ثلاث آثار أو بالأحرى مزايا غير اقتصادية تتحقق من قيام التكامل[2]:

الأول أنها قد تدعم من قوة المفاوضات الجماعية للدول الأعضاء مع التكتلات والدول الأخرى من خارج التكامل كما أن العمل الجماعي أو المشترك قد يكون أفضل للأعضاء في الوصول إلى الأسواق المستهدفة (أو مقاومة المطالب من الدول غير الأعضاء للوصول إلى المنطقة) أو لزيادة قوة تصويتهم في المحافل الدولية.

---

(1) علي عبد الله مناعي، **مرجع سبق ذكره**،ص 27.

(2) نفسه،ص 30.

أما الثانية: فقد يسهل التكامل من التزام العضو إتجاه المصلحة العامة للأهداف السياسية فمن المحتمل أن يزيد التكامل من الحوار و المنافسة الإقليمية و الذي يساعد على معالجة النزاعات الإقليمية المحتملة.

و يحدث بالتالي دعم سياسي متبادل و مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن تتوسع لتغطي قضايا مثل الدفاع و الأمن و من الناحية العملية لا يعطي التكامل الاقتصادي إلا القليل من الوسائل نحو تحقيق التكامل السياسي حيث يتطلب ذلك أن تضحي الحكومات بسيادتها القومية.

كما أن العضوية في التكامل الاقتصادي يصاحبه بالضرورة التخلي عن بعض من السيادة الوطنية و الذي يمكن أن يكون مقبولا أو غير مقبول فالحكومات خاصة تلك التي تعتبر حديثة الاستقلال تشمئز من فكرة التخلي عن أي من سيادتها الجديدة و بالتالي يمكن أن تصبح الاتفاقيات التكامل الإقليمي بمثابة كبش فداء لقرارات سياسية غير مرغوبة من ذلك أن الالتزام بجدول تخفيضات التعريفة على سبيل المثال يدفع بالحكومات أن تتخلى عن بعض خياراتها السياسية لصالح المنظومة الإقليمية و يمكن الرد حول هذا الانتقاء بالنتائج السلبية بالاستشهاد بأهمية الهدف الأكبر للتعاون الإقليمي.

و نتيجة لتحسين معدلات النمو و زيادة حجم السوق و السماح بالارتباطات الأكثر فعالية بين الشركات فإن التكامل الاقتصادي يدفع الصناعات إلى التكتل (التكتلات الصناعية) و هذا بفعل جذبه للصناعات إلى داخل الدول الأعضاء على حساب الدول الغير أعضاء.

ثالثاً: الانعكاسات المصاحبة للتكامل الاقتصادي

إن حرية انتقال السلع و توحيد الرسوم الجمركية مع الدول الغير الأعضاء و انتقال عناصر الإنتاج لها آثار على الصعيد الاقتصادي و هي كالآتي:

1)**الآثار المترتبة على قيام منطقة التجارة الحرة:** أي الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التجارة الحرة بحيث تتمثل في خلق إمكانيات الانحراف بالنسبة للتجارة والإنتاج والاستثمار.

أ. 1 . **انحراف التجارة** : يتحقق انحراف التجارة إذا حدث التحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول الأعضاء في المنطقة والتي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة في التجارة مع دول غير أعضاء ويكون هذا الانحراف بقيام دولة عضو في المنطقة بتطبيق أدنى للتعريفة الجمركية على السلعة المتاجر بينها وبين الدولة غير العضو واستيرادها منها لأنها تطبق تعريفة جمركية منخفضة[1] أي عملية استيراد السلع تتم عبر الدول أقل فرضا للرسوم الجمركية وإعادة تصديرها لهاته السلع إلى دول مرتفعة الرسوم وهذا ما يتنافى مع الهدف الأساسي لإنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة ومن تم فإن السلعة موضوع المتاجرة تدخل منطقة التجارة الحرة بوصفها صادرة من دولة خارج المنطقة وواردة إلى دولة داخل المنطقة وعلى هذا النحو تتم التسوية وفقا للمستوى الأدنى للتعريفة الجمركية باعتباره القاسم المشترك بين الدولة الخارجية المصدرة للسلعة وبين الدولة العضو في المنطقة والمستوردة لها .

ب- 1. **انحراف الإنتاج:** بالإضافة إلى ما قدمناه عن انحراف التجارة فقد يحدث انحراف آخر وهو في قطاع الإنتاج بدليل أن بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسب مرتفعة من اللازمة لصناعتها ولكنها غير متوافرة في المنطقة (منطقة التجارة الحرة) الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج ، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا لو أن الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من تكاليف الإنتاج بعبارة أخرى فإن إنتاج سلعة معينة يتحول من دولة (X) ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المنخفضة نسبيا إلى الدولة (y) ذات التعريفة الجمركية المخفضة نسبيا والتكاليف الإنتاجية المرتفعة نسبيا وهذا ما يتعارف ما مبدأ الميزة النسبية للإنتاج بل يقوم تبعا لاختلاف التعريفات الجمركية الأمر الذي يتعارض مع قاعدة الكفاءة الاقتصادية في تقسيم العمل الدولي على أساس الميزة النسبية في الإنتاج كما تنادي به التجارة

[1] حسين عمر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30.

الدولية [1]، وهذا يؤدي إلى نتائج مدمرة بالنسبة إلى الكفاءة الإقتصادية مادام النشاط الإقتصادي ، بالأخص النشاط الإنتاجي في دول المنطقة يمضي – كما سبق ذكره – تبعا لاختلافات في التعريفات الجمركية لا تبعا لمبدأ الميزة النسبية .

ج- 1. **انحراف الاستثمار:** فضلا عما تقدم قد يكون انحراف الإنتاج مصحوبا بحركات إنحرافية في الاستثمارات تسيء إلى الوضع الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة بدليل أنه يقوم المستثمرون الأجانب بإرسال أموالهم إلى الدول التي يكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبيا حتى يؤمن هؤلاء المستثمرون لتكاليف إنتاج المنتجات النهائية المستوى المناسب الذي يجتذب المستهلكين إلى الشراء ويحقق لهم عائدا مجزيا في نفس الوقت.

كذلك هناك أمر آخر هو أن مصانع التجميع (تجميع الأجزاء المعينة لسلعة ما تستورد من الخارج لتصبح في بلد التجميع نهائية) تقام في دول خارج منطقة التجارة الحرة حيث تقل في هذه البلدان التكاليف على إنتاج هذه السلعة وهذا عندما تبدو المزايا الجمركية في شأن استيراد أجزاء السلعة مجزية ولائقة في نظر القائمين على مصانع التجميع بعيدا عن الرسوم الجمركية المرتفعة داخل دول منطقة التجارة الحرة.

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي ومزاياه

عرفنا في ما سبق أن التكامل الاقتصادي يتم بين دول ذات سيادة أي بين اقتصاديات منفصلة لها أنظمتها وقوانينها وسياساتها الاقتصادية لذا إذا رغبت مجموعة من الدول أن تتكامل فان ذلك يعني وجود مستلزمات ومتطلبات لتحقيق هذا التكامل بالإضافة إلى مزايا ومعوقات مصاحبة لهذا التكامل وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

[1] حسين عمر ، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

أولاً: متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي

هناك بعض من المتطلبات بمعنى آخر وجود شروط تجعل من التكامل الاقتصادي ناجحا في تحقيق أهدافه وهي شروط أساسية إضافة إلى شروط اقتصادية وسياسية فبالنسبة للشرط الأساسي فهو يتمثل : في التكامل أو التكتل لابد أن يكون تدريجي وآلي وذلك يسمح بتأقلم مع التغيرات الجديدة في إطار التكتل بمعنى آخر أن تكون خطوات الاندماج تدريجية إضافة إلى هذا الشرط يجب توفر شروط اقتصادية وسياسية تتمثل في[1]:

1- **الشروط الاقتصادية:** إن الشروط الاقتصادية التي يجب توفرها هي الشروط التي تعرفها العلاقات التبادلية ومن أهم هذه الشروط:

أ-توافر البنية الأساسية الملائمة : وذلك بتوفر شبكات نقل سريعة بين الدول الأعضاء، وتوفير مواصلات واتصالات ملائمة بحيث في الواقع المجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم والتقدم الاقتصادي إلا بوجود انتقال سريع لهاته الوفرات الحجم والتقدم الاقتصادي وتقريب المسافة بين الدول المتكاملة ومع مرور الوقت يؤدي هذا غلى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية ويجعل من السهل إنشاء علاقات مع العالم الخارجي.

ب- توافر الأيدي العاملة المدربة: حيث توفر هذا العنصر يسمح لنا بتنمية الموارد والزيادة في حجمها بالإضافة إلى استخدامها بطريقة فعالة ومستمرة وبالتالي تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة بين الدول الأعضاء(المتكاملة).

ج- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: و ذلك لأن يجعل دول الأعضاء في التكامل تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها و نجاح التكتل و هذا لوجود التباين بين هاته الدول و الذي يمكنها من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات هاته الدول.

---

[1] حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، " **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية** "، الملتقى الدولي الثاني بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق)، بالأغواط، 17-19 أفريل ، 2007، ص291 .

د- **تشابه أو تقارب النظم الاقتصادية و الاجتماعية بين البلدان الأعضاء**[1]: بحيث أن انسجام السياسات الاقتصادية خاصة السياسة الجمركية و التجارية و النقدية بالإضافة إلى تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يؤدي إلى التوثيق بين المصالح الوطنية و المصالح الإقليمية و يتم هذا بإعداد سياسة اقتصادية إقليمية تضمن تنمية متجانسة بين دول الأعضاء مما يجنبها إختلالات كثيرة كما تمكنها من تحقيق توزيع عادل للمكاسب المحققة.

كما أنه لا توجد فروقات كبيرة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي مما يجعلها عرضة للهزات التي تعترضها مما قد يؤدي إلى إنهيار هذا التكامل أو التكتل فيما بينها.

هـ . عدم وجود فروقات فيما يتعلق بمستوى التقدم و التطور الاقتصادي بين الدول الأعضاء على الأقل قليلة لأن وجود فروقات كبيرة قد يهدد عملية التكامل الاقتصادي من حيث إستعواد الأطراف المتطورة على جل الفوائد و المكاسب من التكامل الاقتصادي.

و- توزيع مكاسب التكتل: على الدول الأعضاء في التكامل يجب أن تعرف مسبقا أن التكامل يتطلب تكاليف كما أنه يعطي فوائد و أنها قادرة على تحمل التكاليف و تقاسم الفوائد و أن من أهم المصاعب هي التوزيع العادل لذا من الواجب أن تعتمد سياسة مشتركة و إتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي و الزراعي و إنشاء وإحداث آليات أو مؤسسات تعمل على توزيع الفوائد على البلدان الأعضاء بما يتماشى مع سياستها و أهدافها و لتفادي هذه الاختلالات لا بد من إيجاد وسائل تعمل على التوزيع العادل كتحويل الموارد لصالح البلدان الأعضاء الأضعف ....

و إلى جانب الشروط الاقتصادية لا بد من توفر الشروط السياسية و هي كالآتي:

2- الشروط السياسية: يعني أن يكون للدول المتكاملة كل منها إرادة سياسية للالتزام بتطبيق الإجراءات و الأنظمة التي يتطلبها التكامل الاقتصادي لما لهذه الإرادة السياسية من دور فعال و

(1) علي توفيق الصادق ، **مرجع سبق ذكره**،ص 23.

أساسي في تحقيق التكامل أو التكتل ذلك أن كل العلاقات إنما هي في الواقع إرادة ذات سيادة كاملة فمثلا إذا رغبت الدول في إقامة منطقة تجارة حرة فإن ذلك يعني إلغاء القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع بينها أي على التجارة البينية أو إقامة إتحاد جمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية والغير جمركية إنشاء تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد و الدول الأخرى خارج الاتحاد و أننا نجد كثيرا من الدول تتوافر فيها المقومات و الشروط الاقتصادية (السابقة) تؤهلها للقيام بالتكامل الاقتصادي إلا أنها تخفق في تحقيقه و يكون في أغلب الأحيان سبب ذلك هو غياب الإرادة السياسية الضرورية اللازمة للتكامل.

ولابد من انسجام هذه الشروط مع الشروط الاقتصادية لكي تتفاعل مع بعضها البعض للوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي ناجح.

ثانياً: مزايا التكامل الاقتصادي

من بين المزايا والمنافع التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ويمكن إجمالها هي كالآتي:

1- توسيع نطاق السوق: إن من أهم ما يهدف إليه التكامل الاقتصادي هو توسيع حجم السوق ومما لاشك فيه أن إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد سيفضي إلى توسيع الدائرة التي تستطيع فيها المشروعات تصريف منتجاتها[1] لتجد أمامها أسواق واسعة ومجالا اكبر مما يساعد على إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد بزيادة الطلب الداخلي كثيرا وسوف ينجم عن هذا الاتساع نتائج اقتصادية هامة وهي:[2]

- إيجاد فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها من مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها وهذا نتيجة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

---

(1) عبد الباسط وفا، "دراسات في مشكلات التجارة الخارجية "، مصر، دار النهضة العربية، 2000، ص268.

(2) حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، ***مرجع سبق ذكره***، ص292.

- الاستفادة من وفرات الحجم التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة حيث أن اتساع السوق يمكن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي واستيعاب كل المنتوجات مما يتيح العمل بكامل الطاقات الإنتاجية والتي تؤدي إلى تخفيض الأسعار والتكاليف للمنتوجات .

- زيادة التخصص وتقسيم العمل الذي ينبني على التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية معينة وما ينشأ عن ذلك من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير .

2- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة حيث زيادة إمكانية الإنتاج وتنويعه تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

3- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بشكل أفضل بمعنى أن التكامل يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات وصقلها وتنميتها .

4- تقوية المركز التنافسي للدول الأعضاء بحيث يرجع هذا لمزايا الاتحاد وما يتولد عنه من قوة اقتصادية أكبر قادرة على المساومة التجارية بيعا من خلال تحكمها في نسبة كبير من إنتاج وتداول سلع معينة مما يمكنها من جعل معدلات التبادل أكثر مراعاة بمصلحتها وشراء بالنظر لما تملكه من سوق واسعة للترويج.

5- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي فتكون مراعاة لمصلحة الدولة ، كلما تقوت هذه الدولة وزادت أهميتها في المجال الدولي أي زيادة في حجم وشروط التبادل التجاري وذلك بأنها تتمتع في هذه الحالة بميزة المساومة الاحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل تلك الشروط (شروط التبادل التجاري) وفقا لمصلحتها الخاصة.

والتكامل الاقتصادي يمنح الدول الأعضاء قوة وأهمية كبيرة في المجال الدولي مقارنة مما لو كانت كل دولة منفرد وعلى حدا فوجود الإقليمية يمكن من أقامة مؤسسات وأجهزة إقليمية هدفها توثيق

التنسيق بين الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع العالم الخارجي ويفسر ذلك وجود عاملين هامين هما[1]:

- نجد أن التكتلات الاقتصادية (وهي الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي) كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية.

- نجد أن التكتلات الاقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها بدليل أنها تعتبر سوق كبيرة تجعل الدول الأجنبية تبيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار وإلا فقدت هذه السوق الحيوية والفعالية ومثل ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت ذات نفوذ اقتصادي قوي في المجال الدولي.

6- محاربة البطالة: بحيث يقوم التكامل الاقتصادي على محاربة البطالة من ناحية ما يترتب عليه من تشغيل للطاقات الإنتاجية العاطلة كأثر لزيادة الطلب على المنتجات.

7-زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا بتشجيع التكامل الاقتصادي لحافز الاستثمار فاتساع السوق و ما ستتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة تحفيز الاستثمار بتهيئة الفرصة أمام رأس المال في مختلف دول الأعضاء لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج للسلع فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصيص الإقليمي في الإنتاج و ما يترتب عنه من تسهيل لعمليات تكوين رؤوس الأموال و ذلك لهجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق دخل نطاق التكامل .

8-كما يعمل التكامل على تشجيع التقسيم الرشيد للعمل بين مجموعة الدول الأعضاء و من تم تستفيد كل دولة من التكامل و تخصص أكثر في سلع الميزة النسبية و تنتج بتكاليف أقل[1].

---

(1) حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، ***مرجع سبق ذكره***، ص293.

(1) ميشل تود ارو ، **"التنمية الاقتصادية"**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق،مصر، دار المريخ،ص 597.

علاوة على ما سبق فإنه في حالة غياب التكامل أيضا فإن الصناعة نفسها (مثلا الأحذية، المنسوجات ...) ربما قد تكون تم إنشاءها في دولتين أو أكثر من الدول الصغيرة و في كل منها تستعمل الصناعة بطاقة أقل من الطاقة القصوى مما يؤدي إلى إتخاذ إجراءات و تدابير لحمايتها من الواردات المثيلة المنافسة سواء باستخدام نظام الحصص أو التعريفة الجمركية و هذا لا يمثل فقط إهدار للموارد النادرة و إنما أيضا دفع أسعار أعلى من جانب المستهلكين على المنتجات عن الوضع في حالة التكامل و السوق الكبير الذي تكون فيه الأسعار منخفضة مقارنة عن سوق الدولة الواحدة و المنفردة.

كما يتيح التكامل الاقتصادي ميزة أخرى و هي إمكانية لعمل تخطيط صناعي منسق و متوافق بين هذه الدول أي الدول الأعضاء خاصة في الصناعات التي تتمتع باقتصاديات الحجم و من أمثلة هذه الصناعات: الصناعات البتروكيمياوئية و الآلات و الأسمدة...

قد تجعل هذه الميزة (إمكانية لعمل تخطيط صناعي منسق و متوافق) الدول الأعضاء الإقتراب من حالة التكامل الاقتصادي الكامل و ربما لوحدة سياسية حقيقية.

وأخيراً إن من أهم المزايا والفوائد المحتملة للتكامل في الأجل الطويل هو تعزيز التجارة الحرة في السلع والخدمات من الأصول المالية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مختلف المبادرات المتعددة بشأن التجارة[1].

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

رغم أن كثيرا من المعلقين يقولون أننا نعيش في زمن يسوده التكامل العالمي بشكل غير مسبوق و كذلك رغم تزايد التكامل في بعض المجالات إلا أن هذا التكامل (التكامل الاقتصادي) يشوه اليوم التفسخ في كثير من النواحي و يفتقر إلى التنسيق و هذا بسبب

المعوقات و المشاكل التي تعترضه و هذا ما سنبينه و نتناوله في هذا المطلب و من أبرز هذه المعوقات هي:

(1) OCED, "Vers une intégration régionale arabe et euro méditerranéenne", UK, 2001.

1- مستوى التعريفة الجمركية المطبقة: نظرا لما ينشأ عن الإتحاد من إلغاء التعريفة الجمركية المطبقة داخل الدول تمهيدا لفرض تعريفة أخرى موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء فإن ذلك قد يثير بعض المشاكل و هذا بسبب إختلاف و تفاوت مستوى التعريفات المطبقة في كل دولة من دول الأعضاء و تفاوت الحماية التي تتمتع بها الصناعات و المشروعات فهناك من الدول من يستعمل تعريفة جمركية مرتفعة على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية المشاريع القائمة و هناك من الدول في المقابل تخفض من تعريفاتها الجمركية نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي أو لارتباطها مع دول أخرى في اتفاقيات تجارية بدليل أن الدول التي كانت تطبق سعرا أعلى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة (المتجانسة للإتحاد) فإن إلزامها بهذا المعدل الجديد لا شك سيسبب أضرارا لها و كذلك للدول التي كانت تطبق سعرا أدنى من سعر التعريفة الجمركية الموحدة فإنها تضار بزيادة أثمان و أسعار المعدات و الآلات المستوردة اللازمة لصناعاتها[1] و لحل هذه المشكلة لا بد للوصول إلى ترضية فيما يتعلق بمطالب كل دولة و يكون ذلك بالطريقة التالي[2]:

- بالنسبة للدولة التي تتمتع بالتعريفة الأصلية مرتفعة فالحل يكمن في إعفائها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالتخفيض فيما بعد تدريجيا و يمكن أن تستغني عن ذلك و تقوم بتقديم مساعدات مالية و إعانات حكومية لمشاريع بهذا التخفيض.
- بالنسبة للتي تتمتع بالتعريفة الأصلية المنخفضة فيمكن إعفاء بعض المواد المستوردة من الخارج و التي تكون ضرورية و لازمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا فيما بعد.
- أما بالنسبة للدولة التي ترتبط مع دولة أجنبية بمصالح معينة تحول دون رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة فإنه تفادي أي خلافات مع الدول الأعضاء على أثر هذه الارتباطات يمكن

(1) عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 271.

(2) حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 294.

إلزام الدول المانحة لهذا الامتياز بدفع تعويض مالي للأعضاء الآخرين الذين يحتمل أنه لم يتأثروا بهذا الإجراء.

2- توزيع الحصيلة الجمركية[1]: إن انضمام الدولة إلى التكامل الاقتصادي و بالأخص توقيعها على اتفاقية الاتحاد الجمركي –دخولها له- و ما يستلزم عنه من إلغاء للرسوم الجمركية و تطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عنه إيرادات عامة للدول الأعضاء مما سيؤدي هذا إلى بروز مشكلة تقسيم هذه الإيرادات بدليل أن بعض الدول قد تحصل على نصيب أقل من الإيرادات مقابل ما كانت تجنيه قبل الدخول في الإتحاد لذا من المبادئ التي وجدت في مشروع التكامل الاقتصادي في هذا الإطار هو اشتراك كافة الدول الأعضاء في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة و ذلك دون اعتبار لمدى مساهمة كل دولة عضو في هذه الإيرادات بحيث يتم تحويل الإيرادات الجمركية إلى صندوق الإتحاد تمهيدا لتقسيمها وفقا للنسب المتفق عليها في اتفاقية إنشاء الإتحاد الجمركي لدى ينبغي للدول الأعضاء توخي الحرص اللازم في تحديد النسب المتفق عليها و على ألا تنتهي في ذلك إلى اتفاق لأبعد دراسات عملية و نظرية يكون مغزاها تحقيق العدالة في توزيع الحصيلة الجمركية و بناء على هذا توجد ثلاث آراء مختلفة تتمثل في[2]:

أ- الاقتراح الأول: يقتضي بأن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها عن السلع و المواد الواردة إليها مع قيام الدول الكبيرة في الإتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه و ذلك كتعويض عما ستخسره من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها إلى التكامل و هذا الاقتراح هو الشائع و المستخدم في اتفاقيات التكامل.

ب- الاقتراح الثاني: يقتضي تقسيم إيراداتنا لجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد السكان لكل دولة إلى مجموع سكان التكتل و متوسط إستعمال الفرد الواحد من الواردات و ذلك بجعل الإيراد يتناسب مع التكلفة.

---

(1) عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 271.

(2) حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 295.

ج- أما الاقتراح الثالث: فيقضي بأن تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساسين نسبة ما يستهلك فعلا من السلع المستورة في كل دولة من الدول الأعضاء غير أن تطبيق هذا الاقتراح يثير كثيرا من الصعوبات الإدارية تتعلق بكيفية معرفة مصير محل استهلاك للسلع الفعلي.

2.مشكلة الحماية الجمركية:

هي تنشأ نتيجة إختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء و اختلاف درجة نموها الاقتصادي مما يقتضي توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة بدليل أنها تقوم بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الاستيراد بفرض نظام الحصص و تراخيص الاستيراد أو بمنح الإعانات المالية و المساعدات الأخرى لمنتجين و بهذا يكون من الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك يعرض مشاريعها للمنافسة من جانب مشاريع الدول

الأعضاء و خاصة الدول التي تنتج بأقل التكاليف.

و لمعالجة هذا المشكل يتم الاتفاق مسبقا بين الدول الأعضاء على إختيار"فترة انتقالية" يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية و تخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة حتى يمكن تكييف هذه المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة.

4- تفاوت مستويات النمو الاقتصادي[1]:

قد يحدث الإتحاد الجمركي بين دول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي وفي هذه الحالة يواجه الإتحاد ظاهرتين سلبيتين هما:

أ. تركز رأس المال في الدول الأكثر تقدما، ونظرا لما تتميز به من تفوق نسبي في البنية الأساسية والخبرات الفنية والإدارية فضلا عن انخفاض معدل المخاطرة.

ب . هجرة العمالة والخبرات إلى الدول الأكثر تقدما طلبا لمزيد من الأجور أو الرفاهية.

[1] عبد الباسط وفا ، **مرجع سبق ذكره**،ص 272.

ولتفادي هذه الظاهرة فلا مفر أمام الإتحاد من رسم سياسة واضحة لانتقالات العمالة والاستثمارات تواجه بجسم كي لا يصيب بعض الدول عوامل الضعف والهوان في حين تعيش بقية الدول في رغد العيش والرفاهية جنته على أنقاض تكاملها معها.

5. تنسيق السياسات الاقتصادية:

وهي تعتبر من أكثر المعوقات تعقيدا نظرا لاختلاف السياسات بين الدول الأعضاء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة هذا إذا كان هناك تكتل بين هاته الدول وفي هاته الحالة يتم التنسيق عن طريق اتجاهين، الناحية المالية التي تعني توحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء ما قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر والناحية النقدية والتي تعين فيها تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي فإننا نجد في هذه الحالة أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس أموال منها إلى الدول الأخرى في التكتل لذا ليس من السهل التوفيق بين هذه السياسات داخل المنطقة المتكاملة لذا من الضروري البحث عن وسيلة لتوفيق بين مختلف وجهات النظر بين الدول بخصوص هذا الموضوع وعموما فإن مسألة التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام إذا أريد لها تحقيق النجاح.

المبحث الرابع: الصور المختلفة للتكامل الإقتصادي كمنهج لدى بعض الدول

أصبح العالم الإقتصادي الراهن لا يعترف بالإقتصاديات الصغيرة والمجزأة، خاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه أكبر التحديات العالمية كالعولمة والتي أصبح موضوعها يستحوذ على جزء من الاهتمام في الوقت الحالي مما جعل التحول كبير ونوعي في العلاقات الإقتصادية الدولية ويحتم على الدول أن تفكر في طرق فعالة لتعزيز التعاون الإقتصادي فيما بينها والتوجه الجاد في تحقيق تكامل إقتصادي فيما بينها وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات إقتصادية.

المطلب الأول: التكامل الإقتصادي في البلدان النامية

قد يبدو أن التكامل في البلدان النامية أيسر منالاً من غيرها، حيث يتميز أقتصاد هذه البلاد ببساطته وحداثته وعدم خضوعه لطغيان نفوذ أصحاب المصالح الذاتية من المنتجين وغيرهم، إلا أنها لم يسعفها الحظ في النجاح لتكون مثيلة لما هو الحال في باقي الدول المتقدمة، هذا ما يجعلنا نتساءل عن دوافع ومبررات التكامل الإقتصادي في البلدان النامية والآثار المترتبة عن قيامه وكذا الصعوبات وأسباب فشل هاته التكتلات بين الدول النامية.

أولاً: دوافع ومبررات التكامل الإقتصادي في البلدان النامية"

1- الدول النامية تسعى دائماً إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في التكامل؛

2- تنويع قاعدة الإنتاج: حيث مازالت العديد من الدول النامية تعتمد على إنتاج الموارد الأولية والتجارة الخارجية ومازالت تعتمد على المساعدات الخارجية وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية [1]؛

[1] فوزية خداكرم، "التكتلات الإقتصادية العالمية وإنعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43، ص185.

3- تضيق الفجوة في نمط توزيع الدخل: حيث تعاني الدول النامية من درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل وفرص الحصول على الموارد ونلاحظ هذا في ارتفاع نسبة الفقراء، كما أن مستويات دخل الفرد فيها منخفض جداً، ويفتقر العديد من سكانها إلى الرعاية الصحية والتعليم؛

4- تحقيق السلام الاجتماعي: حيث تعاني أغلب الدول النامية من تفشي النزاعات والصراعات الأهلية والتي تمثل تهديداً مباشراً للتقدم الإقتصادي والاجتماعي؛

5- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل على أقل تقدير 5% سنوياً الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط 30%؛

6- ضعف نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية مما يؤدي إلى عرقلة قيام المشروعات الحديثة في المجالات المختلف؛

7- عدم مقدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة والذي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والإقتصادية وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل من جهة والتكنولوجيا من جهة أخرى لمثل هاته المشروعات ويرجع هذا لقلة رؤوس الأموال وضيق نطاق الأسواق المحلية وندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشاء هذه المشروعات؛

8- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للبلدان النامية في مجال المعاملات الإقتصادية[1]؛

9- زيادة تفعيل حجم التجارة البينية بين الدول النامية لما لها من إنعكاسات على اقتصادياتها.

ولعل من أهم الدوافع التي أدت إلى هذا التوجه بين الدول النامية (الحركة التكاملية) هو تحقيق التنمية الإقتصادية، والتوجه الواضح نحو مزيد من التكتلات الإقتصادية التي شهدتها عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الإقتصادي محل التحدي الأمني.

[1] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص26، 27.

10- دعم حلقة النمو والتي تعتبر الحلقة الأضعف في التكامل الإقتصادي فيما بين البلدان النامية في تحقيق التكامل الإقتصادي وذلك بإيجاد علاقة إيجابية بين طبيعة التخصيص والنمو[1].

ثانياً: آثار التكامل الإقتصادي بين الدول النامية:

يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك نسبة إجماع على الفوائد التي يمكن تحقيقها من التكامل الإقتصادي منها الحصول على مزايا الإنتاج الكبير الناجمة عن اتساع حجم السوق والاستفادة من الكوادر والمهارات الفنية وقوة العمل، بالإضافة لتسهيل عملية التنمية الإقتصادية وتنويع الإنتاج[2].

وفيما يلي نوضح أهم هذه الآثار المتوقعة من وراء قيام التكامل:

- زيادة القوة التفاوضية وقوة المساومة وذلك باعتبارها تعاني من انخفاض قدرتها التفاوضية بالنسبة لكل دولة على حدى، بسبب افتقارها للإمكانيات المادية والبشرية التي تتطلبها عملية التفاوض؛
- الاستفادة من وفورات الحجم عن طريق زيادة في الإنتاجية والتخفيض في التكاليف وبالتالي له أثر على زيادة درجة المنافسة والاستفادة من وفورات الحجم بإتساع حجم السوق؛
- الأثر الاستثماري ونقل التكنولوجيا: إن اتفاقيات التكامل الإقليمي بين بلدان الشمال المتقدمة وبلدان الجنوب النامية تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى البلدان النامية إلا أنه على النقيض من ذلك في حالة اتفاقيات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية فيما بينها، حيث أن تدفق الاستثمار بنسب ضئيلة ومحدودة، لأن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي يرتبط أساساً بالتنمية الصناعية في بلدان الجنوب، كما أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تكسب الثقة في السياسات الحكومية عموماً وهذا يساعد على زيادة الاستثمار؛
- قيام التكتلات التجارية بين دول نامية ودول متقدمة يعطي الحافز للدول النامية لإصلاح سياساتها المحلية وتحرير قوانين الاستثمار والتجارة بها[3]؛

---

(1) Salfi KONE, "Intégration économique niveau de développement et compensation équitable", Revertiers monde, Edition Armand, Colin, 2006, p.53

(2) ستان سوادي، "التكتلات الإقتصادية العالمية"، يومية الوحدة، العدد8631، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 10 آذار، 1016.

(3) علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص47.

- مع التحرير التدريجي للتجارة على مستوى الإقليمي يعتبر الخطوة الأولى تجاه تحرير التجارة على المستوى العالمي (عندما يتعلق الأمر بمجموعة صغيرة من الدول)؛
- إن تحرير التجارة داخل اتفاقيات التكامل الإقتصادي تؤدي إلى تخفيض عوائق التجارة متعددة الأطراف وبالتالي زيادة فعالية تحديد مواقع الصناعات في الدول النامية، وذلك بتقليل أسعار الخدمات وإتاحة الفرصة أمام الشركات للوصول إلى أسواق الدول المتقدمة كما يمكنه أيضاً جعل الأسواق أكثر تنافساً وبالتالي تحرك الصناعة إلى الجنوب (دعم الصناعة) [1].

ثانياً: أسباب فشل هذه التكتلات في الدول النامية:

هناك اتفاق عام في الأدبيات الإقتصادية أن الطابع الغالب على تجارب البلدان النامية في مضمار التكامل الإقتصادي هو الفشل أياً كانت الصيغ التي اتخذتها التجارب المختلفة للتكامل ولو بدرجات متفاوتة، وإن نجحت البعض منها فكانت ذات نتائج محدودة للغاية.

إلا أن واقع الحال يكشف وجود عدة أسباب أدت إلى فشل تجارب التكامل الإقتصادي في الدول النامية لعل أهمها مايلي:

- ضعف الوعي لشؤون التكامل ووجود خلافات أيديولوجية فيما بينها وعدم الاستقرار السياسي وعدم النضج الكافي في اتخاذ القرارات الإقتصادية وانخفاض مستوى التنظيم والإدارة في المشروعات الإنتاجية وأعمالها الحكومية؛
- ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم صلاحية النظام النقدي والمالي وقلة عدد الفنيين المتخصصين وسوء حالة التخطيط بها يعوق عملية تنسيق الإنتاج فيما بينها ينتج عنه تبعية للدول المتقدمة إقتصادياً ومالياً وتجارياً خاصة الدول التي كانت تستعمرها من قبل [2]؛
- البطئ الشديد في تنفيذ ما اتفق عليه خاصة في القضايا الجمركية وإجراءاتها بسبب أن المفاوضات حول التخفيضات الجمركية كانت تتناول منتج منتج بدلاً من أن يكون التخفيض

---

[1] موريس شدول وآلت وينترز، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص89.

شاملاً عاماً، بحيث يرى بعض المختصين أن هاته طريقة في المفاوضات تؤدي إلى محدودية المكاسب المحققة من التكتل؛

- العديد من المشاكل التي برزت في تكتلات الدول النامية تنشأ عادة من ميكانيكية توزيع المنافع الإقتصادية التي تحققها خصوصاً عندما تتراكم هذه المنافع بشكل سريع في الدول الأعضاء الأكثر نماء؛
- عدم التوازن في المكاسب بين الدول الغنية في التكتل والدول الفقيرة وذلك من خلال التحويلات المالية ومن خلال عمل جداول خاصة بالتخفيضات واستهداف بناء أماكن للمواقع الصناعية وتسخير مزيداً من المخصصات للبنية التحتية واحتساب المقدار الملائم من التعويض وتوزيع دفعات التعويض هو من الصعوبة مما جعل الأمر مصدراً للاحتكاك بين الدول الأعضاء.

وقد تم رصد ثلاثة أنواع من المشاكل التي ظهرت حول مسألة التعويضات وهي [1]:

1-أظهرت التجارب ميل الأعضاء إلى الاعتماد على الإجراءات البسيطة والسهلة حين التعامل مع المكاسب والخسائر الإقتصادية (مثل التعامل مع عوائد التعريفة المفقودة)، لكن غالباً ما تكون هذه الإجراءات ومؤشراتها حول المكاسب والخسائر الإقتصادية مضللة وغير صحيحة وغير كافية وبالتالي تجعل الأمور أكثر تعقيداً وانحيازاً لطرف أو أكثر دون الآخرين وبالتالي لا ترضي كل الأطراف؛

2-عدم إلتزام الأعضاء دائما مع ما اتفق عليه حول دفع التعويضات للدول المتضررة أو الأقل دخلاً؛

3-وحتى لو أن التعويض تحقق على المستوى الحدودي فهو لم يصل إلى الأفراد والشركات المتضررة بشكل مباشر من سلبية الاتحاد الجمركي، أي عدم المساواة والإنصاف.

ولكن هذا لا يعني أن البلدان النامية لا تستطيع أن تجني نفعاً من تكاملها بالرغم إلى ما أضرنا إليه من صعوبات وأسباب إلا أنها في أشد الحاجة من غيرها لإحداث هذا التكامل حيث يفضل

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص53.

النظر للتكامل في إطار دينامكي وليس في إطار أستاتيكي ثابت وبالتالي قد يكون نفعه للبلدان النامية قليلاً في بدايته وذلك يرجع للصعوبات السالف ذكرها ولكنه لا يلت إذا ما طبق بنجاح أن يتحول إلى حركة دينامكية تتغلب على المصاعب التي تواجهه.

المطلب الثاني: التكامل الإقتصادي في الدول المتقدمة

إن تجارب التكامل الإقتصادي قد تعددت عقب الحرب العالمية الثانية وخاصة في الدول المتقدمة، لذا سنسلط الضوء على نوعين من الأنظمة الإقتصادية داخل هاته البلدان (النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي) وتجارب واتجاه التكامل فيهم.

أولاً: التكامل الإقتصادي في البلاد الرأسمالية:

إن المشروعات الرأسمالية تسعى دائماً إلى الحصول على الربح، لذا فإنها تحاول اتخاذ التكامل الذي يحدث بين بلادها أداة في المنافسة الدولية والرفاهية وذلك عن طريق تحقيق مصالحها الرئيسية تجاه التكتلات الإقتصادية الأخرى، كما أنها تسعى إلى أن تنضم إليها البلدان النامية خاصة تلك التي كانت ترتبط بها بروابط تاريخية سابقة.

ومن الملاحظ أن التكامل في البلاد الرأسمالية يتميز بأنه يتأثر إلى حد كبير بالقرارات التي تتخذها المشروعات الخاصة أو اتحاداتها بخصوص الإنتاج وهي التي تحدد انتقال رؤوس الأموال، وأماكن الاستثمارات داخل دول التكامل، كما أن لنقابات العمال واتحاداتها دوراً كبيراً في توجيه التكامل الإقتصادي.

وتشكل هذه المجموعات قوى ضغط يعمل لها حسابها لدى حكومات الدول المتكاملة والأجهزة المشرفة على التكامل، وليس معنى ذلك أن ليس للحكومات في هذه الدول من اثر في توجيه مسيرة التكامل وتطويره ورفعه في سبيل بلوغ غايته، بل تقوم الحكومات بدور هام منها وضع خطة وبرنامج للتكامل ومراحل إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية...الخ[1].

[1] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص83.

وأهم تطبيقات التكامل بين البلدان الرأسمالية هو الذي اتخذ شكل الاتحاد الأوروبي والتي تعود جذوره إلى السوق الأوروبية المشتركة والتي أنشأت بمقتضى معاهدة روما التي عقدت عام 1957 ووضعت حيز التنفيذ عام 1958 وكانت تتشكل من 6 دول.

وتتميز هذا البلدان جميعاً بالتقارب الجغرافي والثقافي بينها كم ثم تطويرها اقتصادياً واجتماعياً في العصر الحديث على نحو متشابه، كما تتقارب مستويات المعيشة فيها وتقوم بينها من قبل السوق (السوق الأوروبية المشتركة) علاقات تجارية واقتصادية وثيقة نتيجة كبر حجم المبادلات فيما بينها وكذا نتيجة وجود علاقة وصلات بين المشروعات المنتجة في كل منها وقد أدت تلك العوامل إلى اقتراب حجم السوق من الحجم الأمثل للتكامل.

ولقد اهتمت معاهدة ماستريخت التي عقدت في 07 فبراير 1992 من قبل 12 من القادة الأوروبيين والتي تعكس النوايا الجدية من جميع البلدان من أجل إنشاء الاتحاد الإقتصادي والنقدي المشترك والتي تسعى إلى الوصول إلى السياسات الموحدة للدفاع والعملة والمواطنة بين جميع الدول الأعضاء والتي اتخذت حيز التنفيذ عام 1993، والتي تم تعديلها بموجب معاهدات أخرى، وأدت المعاهدة إلى إنشاء عملة اليورو الموحدة للأعضاء للحفاظ على السياسات المالية السليمة مع الديون التي تقتصر على 60% من إجمالي الناتج المحلي والعجز السنوي الذي لا يزيد عن 3% من إجمالي الناتج المحلي [1].

ولم تقتصر المعاهدة على الجانب الاقتصادي فقط بل فتحت الطريق أمام التكامل السياسي مما أدى إلى خلق الاتحاد الأوروبي الذي يتألف من ثلاثة أركان وهي: الجماعات الأوروبية، السياسة الخارجية والأمن، الشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية.

كما عمل واضعو المعاهدة على أن يكون تطبيقها متوازياً بحيث تسير خطوات التجارة جنباً إلى جنب مع النواحي الإقتصادية والاجتماعية مع عدم تجاوز الحدود السياسية المرسومة.

[1] أسماء سعد الدين، "تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت"، مقال معاين على موقع الأنترنت
www.almrsal.com/post/316

والمؤشر على مدح نجاح هذا التكتل يلاحظ من خلال التغير الذي طرأ على حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وكذا حجم مبادلاتها مع الخارج بحيث بلغت مساهمة صادراته البينية حوالي 25% من الصادرات العالمية[1]، وذلك باعتبار أن المؤشر الحقيقي في قياس فعالية ونجاح التكامل هو مؤشر التجارة البينية.

ثانياً: التكامل الإقتصادي في البلاد الاشتراكية

تتميز البلاد الاشتراكية بالملكية العامة لمعظم وسائل الإنتاج، كما أن الغرض من المشرع الذي ينشأ فيها ليس أساساً الربح بل خدمة الأعراض التي تحددها له السلطة المختصة ويقوم كذلك النشاط الإقتصادي على أساس التخطيط الملزم.

وتأخذ تلك البلاد بنظام سياسي واحد وتعتنق إيديولوجية واحدة وأهم تطبيقات التكامل بين البلدان الاشتراكية هو مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة والذي يرمز له عادة بالكوميكون والذي تكون عام 1949 رداً على مشروع مارشال لتسهيل وتنسيق التنمية الإقتصادية لدول أوروبا الشرقية التي تنتمي إلى الكتلة السوفيتية.

واقتصرت أنشطة الكوميكون على رأسها تسجيل التجارة الثنائية والائتمان والاتفاقات بين الدول الأعضاء وبعد عام 1953 بدأ الاتحاد السوفياتي والكوميكون في تعزيز التخصص الصناعي بين الدول الأعضاء وقد واجه التكامل الإقتصادي الذي توخاه الكوميكون في عام 1960 بعض المعارضة والمشاكل [2].

وتتميز البلاد التي تشكل الكوميكون بقربها جغرافياً وتكامل اقتصادياتها وتشابه حالتها الإقتصادية على وجه العموم وليس له سلطة تعلو على السلطة الوطنية فهو يضع توصيات فقط في المسائل الإقتصادية والفنية الداخلة في اختصاصه، وهذه التوصيات لا تطبق إلا في البلاد التي تقبلها وتنحصر أهداف المجلس في تنسيق الجهود المشتركة لأعضائه والتخطيط لإقتصادياتهم وذلك بغرض

---

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] أسماء سعد الدين، "تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت"، مقال معاين على موقع الأنترنت
www.almrsal.com/post/233

تحقيق تقدم إقتصادي وفني أسرع وتنمية التعاون العلمي والفني بين الدول الأعضاء وتحقيق مستوى متطور من التصنيع مع التركيز على الدول الأقل تقدماً بين الدول الأعضاء.

وفي بداية تشكل مجلس المعونة (الكوميكون) انصب الاهتمام على تشجيع التبادل التجاري بين البلدان المكونة له حيث بلغت حجم التجارة البينية نحو (55%) من إجمالي تجارتها الخارجية، كما أن التجارة كانت تتخذ شكل الاتفاقيات الثنائية، كما كانت المقاصة هي الوسيلة الأساسية لإجراء التسويات بين الدول الاشتراكية وكذلك حدث تماثل في عملية التصنيع التي حدثت بالدول في منتصف الخمسينات.

وفي عام 1962 تم اتفاق بين دول الكوميكون على إتباع مبدأ التخصص وتنسيق خطط التنمية الوطنية وإقامة مشروعات ضخمة متخصصة وخلق إقتصاد متوازن يربط تلك الإقتصاديات جميعاً وقد استدعى ذلك تشكيل سوق متسعة ومستقرة لتسويق الصادرات والواردات كما بدأ الأخذ بمبدأ التسويات المتعددة الأطراف عن طريق إنشاء البنك الدولي للتعاون الإقتصادي... وفي عام 1971 أقر المجلس البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق أشكال التعاون وتطوير التكامل الإقتصادي الاشتراكي.

مما سبق يتضح لنا أن أسلوب التكامل الإقتصادي بين البلاد الاشتراكية هو التنسيق بين الخطط الوطنية المختلفة الخاصة بالاستثمار والإنتاج والتي تكمل بإتفاقيات تجارية تتمر بين تلك الدول لمدة طويلة وعلى أساسها تحدد التجارة التي تقوم بين بلاد الكوميكون أو مع الخارج.

المطلب الثالث: بعض أوجه المقارنة للتكتلات الإقتصادية

سنعتمد في مقارنتنا بين بعض التكتلات اعتماداً على مدى مساهمة صادراتها البينية من إجمالي صادراتها فكلما كانت نسبة صادراتها البينية من جملة صادراتها عالية دال ذلك على قوة ذلك التكتل وإيجابيته وكذلك بتسليط الضوء على مدى مساهمة التجارة البينية* إلى إجمالي التجارة الخارجية لأكبر التكتلات العالمية.

الجدول رقم (01): مساهمة الصادرات والواردات البينية لبعض التكتلات الإقتصادية

الوحدة %

التكتل	نسبة الصادرات البينية			نسبة الواردات البينية		
	1995	2000	2003	1995	2000	2003
UE	%64	62.4	61.9	65.2	60.3	61.7
النافتا	47	55.7	56.1	37.7	39.6	36.8
ASEAN	25.5	24	23.3	18.8	23.5	23.3
الميركوس	20.5	21	11.9	18.1	19.8	19
الأندين	12.3	8.9	9.4	12.9	13.8	14.7

المصدر: علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص55.

بالنظر إلى الجدول نرى أن التكتلات في الدول النامية لم تستطع مجاراة تكتل الاتحاد الأوروبي مثلاً في مهمة تطورات التجارة البينية والتصنيع أو في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة للدول الأعضاء، حيث نلاحظ أن نسبة الصادرات البينية والواردات البينية للاتحاد الأوروبي لعام 2003 بلغت حوالي 61% من إجمالي صادراتها وهذا راجع إلى إيجابية التكتل على دول الأعضاء والمتمثل في خلق التجارة.

* التجارة البينية هي التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها ذات اتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية.

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية إلى مدى أهمية التجارة البينية للتكتلات الإقليمية ودورها في نمو التجارة العالمية، حيث تمثل حصة التجارة البينية المتقدمة وهذا ما يؤكده الشكل الموالي في نسبة التجارة البينية للتكتلات الإقليمية ودورها في نمو التجارة العالمية حيث تمثل حصة التجارة البينية في التجارة العالمية الجزء الأكبر في هذا النمو خاصة ما بين الدول الصناعية المتقدمة وهذا ما يؤكده الشكل الموالي في نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية للسنوات الأخيرة (2003-2005-2007).

الشكل رقم (02): نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية للتكتلات الإقتصادية الكبرى (2003-2005-2007)

الوحدة: %

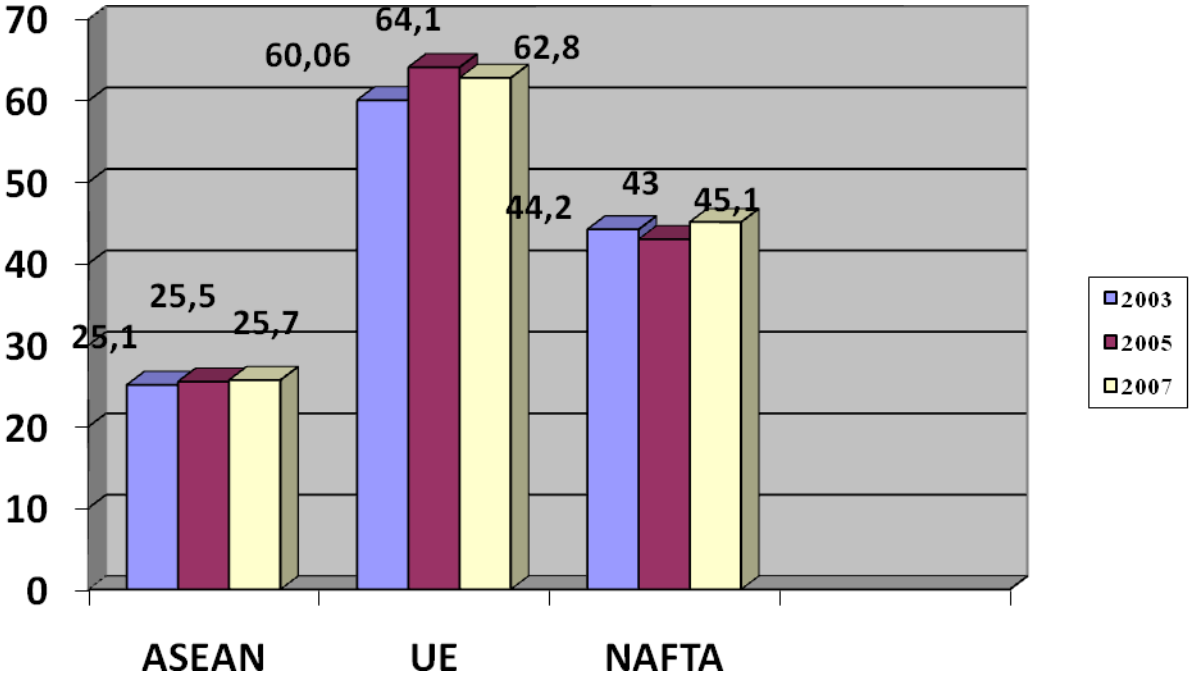

المصدر: علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص122.

من خلال المسح للجدول رقم (01) والشكل رقم (02) نلاحظ أنه لم نجد أية حالة حققت فيها التكتلات في الدول النامية إسهامات في زيادة التجارة أو الرفع في معدلات التنمية الإقتصادية

وبالطبع هناك بعض التكتلات الكبيرة بها أعضاء من الدول النامية حققت نمواً عالياً في التجارة البينية والتنمية بشكل سريع ومثال ذلك النافتا وASEAN ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- وجود الشركاء من الدول المتقدمة الأمر الذي ساعد الدول النامية من الاستفادة من إمكانيات شركاءها من الدول المتقدمة؛
- اتساع حجم التبادل التجاري حتى قبل قيام التكتل.

إلا أن السجل كان أفضل كثيراً في الاتفاقيات التي تضمنت الدول الصناعية فق كالاتحاد الأوروبي ويرجع هذا لعدة أسباب لعل أهمها:

- أن حجم خلق التجارة أكبر نسبياً في التكتلات التي تتكون من الدول الصناعية وهذا بفضل تكاملها قبل الاتفاقية؛
- حققت الدول الصناعية المكاسب الكبيرة من التخصص الصناعي البيني وتنويع الإنتاج الصناعي الذي يعتبر أكثر أهمية في الأسواق الكبيرة والعالية الدخل؛
- التطبيق الفعلي للسياسات المتفق عليها وفي أغلب الأحيان قبل الموعد المتفق عليه.

والأكثر من ذلك أن فشل وتراجع الكثير من التكتلات في الدول النامية يرجع إلى إستراتيجيتهم الأساسية والمتمثلة في إحلال الواردات*، وفي الحقيقة كان الاتجاه نحو تحويل التجارة هدف ضمني لكثير من التكتلات حيث استهدف الأعضاء داخل التكتل التوسع في التجارة البينية الإقليمية كبديل للتجارة العالمية بدلاً من تبني مبدأ المنافسة في الأسواق العالمية، وعملياً فإن التكتلات في الدول النامية لم تحقق الأهداف من قيامها ولم تساعد على إعداد الشركات للعمل على الفلسفة القائمة على المنافسة.

في حين أن التكتلات في الدول المتقدمة (الصناعية) التي قامت على أساس التصدير للخارج كان نجاحها أكثر بكثير من التكتلات القائمة على سياسة إحلال الواردات خصوصاً عندما تبنت الدول الأعضاء موقفاً منفتحاً قبل الاتفاقية.

* إحلال الواردات: سياسة تبني التصنيع بدل الواردات، أي إنشاء صناعات وطنية قادرة على إيقاف أو تقليل السلع المستوردة.

بعد أن تم عرض أوجه المقارنة بين التكتلات السائدة في العالمين (المتقدم والنامي) من المفيد للدول النامية المقبلة على تكوين التكتلات مع بعضها البعض أن تدرك المتغيرات الحديثة والتوجه العالمي نحو التكتلات الإقليمية بأسلوب ونهج يختلف على الحال في الماضي ولعل أهم خصائص التكتلات الجديدة مايلي[1]:

- تمتاز التكتلات الإقتصادية الجديدة بالأفكار الإقتصادية المتحررة واعتماد آلية السوق بسبب الانتشار الكبير والسريع للتكنولوجيا من إتصالات ومواصلات متقدمة وتحرر التجارة في معظم دول العالم؛
- تقوم التكتلات الإقتصادية الحديثة على إستراتيجية التصدير للخارج وترى في التجارة البينية والتجارة الخارجية مصدراً للنمو الإقتصادي؛
- تقوم التكتلات الإقتصادية الحديثة على الاستفادة من المكاسب الناتجة عن خلق التجارة ووفورات الحجم والتخصص الإنتاجي والكفاءة الإنتاجية والتنسيق في السياسات الإقتصادية والمالية؛
- تلعب التكتلات الجديدة دوراً في تأكيدها على أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التكتل الإقتصادي وكحافز حقيقي لزيادة التجارة البينية؛
- تتبع أغلب أعضاء التكتلات الإقتصادية الحديثة بخصائص عامة كانتمائهم إلى عدة تكتلات في نفس الوقت؛
- يحدث لأول مرة تكامل إقتصادي إقليمي بين الشمال والجنوب ومن أمثلة ذلك APEE وNAFTA؛
- قناعة الكثير ممن ينتمون إلى هاته التكتلات الحديثة بأن التكتل الإقتصادي يحقق لصناع السياسة الإستراتيجية إمكانية تحقق الرفاهية وحل الكثير من المشاكل الإقتصادية من خلال المكاسب المحققة كتعزيز النمو وخلق فرص التوظيف.

وعلى الرغم من أن درجة النجاح في تكوين التكتل تختلف من منطقة لأخرى يبقى التكتل الإقتصادي مع ذلك إستراتيجية إقتصادية ذات جذب في العالمين المتقدم والنامي.

[1] علي عبد الله المناعي، مرجع سبق ذكره، ص58.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما سبق حول المفاهيم الخاصة بالتكامل الإقتصادي وأهم النظريات المفسرة له والصورة المختلفة له كمنهج لدى الدول ارتأينا إلى استخلاص الدروس المستفادة من تجارب التكامل الإقتصادي من أجل إحداث تكامل لدى الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة مع ملاحظة الحذر بصفة آلية من تجارب الآخرين إذا ما توفرت الشروط المناسبة لذلك من أجل تقوية هيكل إنتاجها ورفع معدل قيمتها عن طريق تضافر الجهود فيما بينها.

الفصل الثاني

مقدمات ومفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية

تمهيد:

إن من أهم التحديات التي تواجهها الدول حالياً هو مدى قدرتها على اكتساب ميزة تنافسية تبقي مؤسساتها الإقتصادية صامدة في وجه منافسيها وضمان استمرارها، وقد دفعت حدة التنافس في السوق والذي يعد من العوامل التي تحدد قدرة المؤسسة في البقاء والصمود إلى تطبيق أساليب وإستراتيجيات تجعلها تعزز من قدراتها التنافسية عن طريق تحديد نقاط القوة وكذا نقاط الضعف وتفادي هذه الأخيرة وتحسنها والتماشي مع البيئة التنافسية مما يكسبها فرص تحقيق أهدافها.

لذا سنحاول في هذا الفصل إلى التعرض إلى المفاهيم والأساسيات حول المنافسة (القدرة التنافسية) وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

- عموميات عامة حول التنافسية والقدرة التنافسية.
- مؤشرات ومحددات ومناهج قياس التنافسية الدولية.
- مصادر القدرة التنافسية ومظاهرها.

المبحث الأول: عموميات حول القدرة التنافسية

سنحاول في البداية التطرق لمفهوم التنافسية والقدرة التنافسية وذلك من خلال مسح في التعاريف المتعلقة بهم ثم ننتقل إلى تطور مفهوم التنافسية عن طريق الأفكار والنظريات التي ساهمت في تطويره ثم نقوم بتحليل البيئة التنافسية وقوى التنافس والذي من شأنه أن يؤثر مع تنافسية الدول.

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأنواعها

إن تعريف التنافسية هو مسألة مثيرة للجدل وذلك لعدم وجود اتفاق تام على تعريفها لذا سنعرض أهم التعريفات وهي كالآتي:

التنافسية هي: "قدرة الدولة على تحسن مستدام في مستوى معيشة سكانها في الحصول على أعلى مستوى من الخدمة والتماسك الإجتماعي"[1].

التنافسية بأنها "شكل من أشكال تنظيم الإقتصاد يحدد آليات العمل داخل السوق والعلاقات المختلفة ما بين المتعاملين الإقتصاديين داخله بشكل يؤثر في تحديد السعر" [2].

أما التنافسية من وجهة نظر المنتدى الإقتصادي العالمي فهي "تركز على قدرات المدن على الإنتاج التنافسي بمعنى أنها تعتمد على قدرة المدن في خلف البيئة التنافسية باعتبارها شريان الحياة ومحددات ثروات الأمم" [3].

أما التنافسية من وجهة نظر معهد التنافسية الدولية فإنه يرتكز على آليات الإنتاج الحديثة حيث يرى المعهد "بأنها قدرة الدول على الإنتاج بكفاءة أعلى من خلال تحسين الإنتاجية واستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإنتاج والتنظيم العالي لإدارة الإنتاج والتخزين المناسب للمنتجات والسلع الوسيطة لرفع جودة المنتج من أجل طرحه في الأسواق العالمية والمحلية بمرونة عالية والتركيز على بيع منتجات عالية التصنيع لضمان الحصول على عوائد أكبر مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] Mme Isabella de kerviler "la compétitivité : enjeu d'un nouveau modèle de développement », Edition des journaux officiels, 2011, P8.

[2] زغدار أحمد، "المنافسة، التنافسية والبدائل الإستراتيجية"، دار جرير للنشر والتوزيع، والأردن، ط1، 2011، ص12.

[3] صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، دينار، 2016.

أما من وجهة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) إذ تعرف التنافسية بأنها "قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع التي تنتجها بكفاءة عالية، والخدمات التي تقدمها في ظل المنافسة العالمية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي" [1].

أما التنافسية من وجهة النظر الكلية Macrolevel فقد شملت عدة تعريفات وهي كالآتي [2]:

يعتبر التعريف الذي قدمه Laura D'Anadreatyson هو أكثر شيوعاً ويتمثل فيما يلي: "تشير التنافسية الدولية إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع".

كما عرفت التنافسية بأنها "القدرة النسبية للدولة أو المشروع على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية".

كما أوضحت دراسات أخرى أن التنافسية تعني "قدرة الدولة (بشرط حرية وعدالة السوق) على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل اختبار المنافسة العالمية والاستمرار في المحافظة على الدخل الحقيقي لمواطنيها والتوسع فيه".

وفي دراسة أخرى أوضحت أن "مفهوم التنافسية على مستوى الدولة تتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة وأن تنافسية الدولة ليست دالة خطية لتنافسية المشاريع الفردية داخل الدولة، بل أوسع من ذلك إلا يجب أن تشمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية والابتكار التكنولوجي والاستثمارات وأسعار الصادرات والواردات والاستقرار السياسي ...الخ.

أما التنافسية من وجهة النظر الجزئية Micro Level فهي تعني "القدرة التنافسية للمنشأة أو الصناعة إذا ما استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار "بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل

---

[1] صندوق النقد العربي، نفس المرجع، 2016.

[2] نيفين حسين شمت، "التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص22.

الخسائر ويتم ذلك من خلال إتباع إستراتيجيات تركز على التنافس، إما من جانب النفقات أو في جانب اختلاف وتميز المنتج[1].

كما تعني التنافسية "القدرة على المحافظة على معدل نمو مقبول في مستوى معيشة السكان مع التوزيع العادل وتوفير فرص عمل لجميع الراغبين في العمل دون الحد من إمكانيات النمو في الاقتصاد العالمي"[2].

مما سبق يتضح لنا أن هناك دراسات متعددة تناولت مفهوم التنافسية إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد لمصطلح التنافسية وأن معظم هذه الدراسات تناولت هذا الموضوع تطرح فيه أكثر من عنصر يشتمل عليها مفهوم التنافسية، لذا لا يغطي ما ذكرناه حول تعريفات التنافسية كل وجهات النظر حولها ونكتفي بذكر أهم التعريفات والأكثر شمولاً وهي[3]:

التنافسية على المستوى الفردي: "وهي مرتبطة برغبة الشخص في التنافس مع الآخرين وهذه الرغبة الفردية في الإنجاز بصورة أفضل من الآخرين مبنية على التفوق الطبيعي للشخص وعلى ذكائه ومعرفته الخاصة وخبرته ...الخ، كما يمكن أن يكون هدف الشخص جعل أدائه أمثلاً بالمقارنة مع مستوى أدائه السابق".

التنافسية على مستوى الشركة: "الميزة التنافسية على مستوى المنشأة هي القدرة على تسليم المنتجات والخدمات بصورة مستمرة ومربحة إلى الزبائن الذين يرغبون في شرائها مفضلينها على منتجات المنافس، وبالنظر إلى التعريف نستطيع أن نستخلص عدة لامح للتنافسية على مستوى الشركة وهي:

---

[1] نيفين حسين شمت، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] Lachaal, «"la compétitivité : concepts d'définitions et application", caliers options méditerranéennes n°57, CIHEAM, 2011, P30.

[3] بثينة محمد علي المحتسب، طالب محمد عوض، "التنافسية والتنمية"، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص16.

- يجب أن تكون المنتجات والخدمات المعروضة من قبل الشركة ذات خصائص تجعلها جذابة للزبائن المحتملين وتقنعهم في عملية اتخاذ قرار الشراء، أي على أساس جاذبية عائدة إلى الأسعار المنخفضة أو التمايز في المنتجات؛
- لضمان استمرارية الشركة يجب على الشركة أن تنتج وتسلم إنتاجها بحيث يكون هامش الربح المتحقق بعد خصم التكاليف من الدخل عالياً؛
- معرفة السوق من طرف الشركة هو شرط أساسي للمتاجرة بنجاح سواء في الأسواق المحلية أو الدولية؛
- دعم الموظفين ليحافظوا على المبادرة والإبداع والنظام وتطوير ذلك من أجل تأسيس وتشغيل وتحسين نشاطات العمل (إدارة الموارد البشرية تنظر للتنافسية على أنها مسألة تشجيع لعنصر التنظيم)؛
- تحتاج الشركة إلى تفكير إستراتيجي لوضع الأهداف المتفردة ضمن لوحة الأولويات والهدف العام للتنافسية.

أما التنافسية على مستوى الأمة (التنافسية الوطنية): هي "حقل من حقول المعرفة الإقتصادية يحلل الوقائع والسياسات التي تشكل مقدرة الأمة على تعزيز خلق قيمة أكبر لمشاريعها ورخاء أكثر لشعبها".

وبالنظر إلى التعريف فتعود التنافسية ببساطة إلى مقارنة الأسعار والتكاليف عبر البلدان وكذلك تفسر على أنها قدرة الدولة على المنافسة التجارية، أي أداء التجارة العالمية وزيادة الإنتاجية الإجمالية المرتبطة بالدخل الوطني.

أما بالنسبة لتعريف القدرة التنافسية فهي "قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها في ظل المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية) ويمكن أن ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية) أو إلى عوامل أخرى خارجة عن السعر (الجودة الابتكار، العلامة التجارية ...الخ) [1].

[1] كاتب مجهول، "القدرة التنافسية"، ملف معاين على موقع الانترنت التالي:
www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/3/229

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا ويبدو أن مفهوم التنافسية (القدرة التنافسية) ذات مفهوم فضفاض يخضع لتفسيرات كثيرة في بعض الأحيان تؤدي إلى الارتباك والتشويش وتنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص واستخدام الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية وجود الإنتاج، ومن أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار[1].

ثانياً: أنواع التنافسية:

يمكن التمييز بين عدة أنواع من التنافسية، لعل أهمها مايلي[2]:

1- تنافسية التكلفة أو السعر: فالدولة ذات التكاليف الأقل (الأرخص) تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر صرف العملة الوطنية على قدرة الدولة التصديرية.

2- التنافسية غير السعرية: يقصد بها العوامل غير سعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل: الموقع، المناخ ...، وبدورها تشمل على صنفين هما:

2-1. التنافسية النوعية: ويشمل هذا النوع من التنافسية إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم عنصر الابتكار، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة تتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعرًا من سعر منافسيها.

2-2. التنافسية التقانية: حيث تتنافس المشروعاة من خلال التخصص في صناعات عالية التقانية أي أنه يتم التنافس على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيداً.

3- التنافسية المستدامة: يركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، حيث تحتوي عناصر رأس المال البشري على مستوى التعليم والتأهيل والإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الابتكارية.

---

[1] صالح العصفور، "سياسات التنافسية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد115، 2012، ص02.

[2] عبد المالك بضياف، "تنافسية الإقتصاديات العربية،

4- التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة: عندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الغرض الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس فقط تقييم الحالة الراهنة، إذ أن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تكن تتوفر للدول عناصر دينامكية تشكل أسس القدرة التنافسية في عالم متغير.

فالتنافسية الجارية (الظرفية) تركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية الكامنة على الابتكار ورأس المال ويتوجب الموازنة بينهما لأن التركيز على إحداهما على حساب الأخرى يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية.

المطلب الثاني: الأفكار والنظريات المساهمة في تطوير مفهوم التنافسية

لقد رأينا في الطلب السابق أنه من الصعب جداً إيجاد تعريف واحد ودقيق للتنافسية، حتى بعد تجزأ المفهوم إلى مستويين (الشركة والأمة)، ويمكن أن تساعدنا معرفة تاريخ المفهوم ومصادره وجذور الخلاف حوله على فهم النظريات والأحداث التاريخية التي تستند عليها التنافسية وهذا ما سنتناوله، حيث باستطاعة المرء تتبع تاريخ هذا المفهوم وسيجد أنه يقوم بتوضيح قضايا أساسية تثير التساؤل حول تطبيق العالمي للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي المحدث في انتشار التنافسية.

وفيما يلي بعض المساهمات الرئيسية المتعلقة بتطور مفهوم التنافسية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): النظريات والأفكار المساهمة في تطوير مفهوم التنافسية.

النظرية/ المفهوم	القضايا الرئيسية/ النتائج
الإقتصاديون الكلاسيكيون آدم سميت (1723-1790) "البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" 1776.	- عُرفت عوامل الإنتاج الأربع: الأرض ورأس المال والمصادر الطبيعية والعمل. - الميزة المطلقة: تقسيم العمل وتزايد العوائد مع الحجم كأسباب رئيسية للتخصص والتجارة، وتختلف البلدان في قدرتها على إنتاج السلع بكفاءة وترى النظرية أن البلد يجب أن يتخصص في إنتاج السلع في المجالات التي يكون له فيها ميزة مطلقة ويستورد السلع في المجالات التي يكون فيها للبلدان الأخرى ميزة مطلقة. - تمكن التجارة كل بلد من الاستهلاك أكثر باستخدام مستوى معين من عنصر العمل.

	– التجارة الحرة والحرية الإقتصادية مقابل الحمائية وعدم تدخل الحكومة في السوق.
ديفيد ريكاردو (1772-1823) مبادئ الإقتصاد السياسي والنظام الضريبي 1817 الميزة النسبية (1)	– يجب على البلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي يستطيع أن ينتجها بأكثر كفاءة ممكنة، بينما يستورد السلع التي يستطيع إنتاجها بكفاءة نسبية أقل. هذا يعني أنه يمكنه حتى أن يشتري سلعاً من دول أخرى يستطيع هو أن ينتجها بنفسه بشكل أكثر كفاءة. – تسبب التجارة غير المفيدة زيادة في الإنتاج العالمي وهذا يعني أن التجارة هي لعبة مجموع إيجابي. – فتح الدولة لباب التجارة الحرة يحفز النمو الإقتصادي.
هيكشر وبيرتل أولين (1919-1933) الميزة النسبية (2)	– يتحد نمط التجارة الدولية تبعاً لاختلاف هبات الموارد. ستصدر البلدان تلك السلع التي تستخدم بشكل مكثف عناصر الإنتاج المحلية الوفيرة وسوق تستورد السلع التي تستخدم بشكل مكثف العناصر النادرة محلياً.
فريديك ليست (1789-1846) النظام الوطني للإقتصاد السياسي 1841.	– يجب على الحكومات أن تضع سياسات (إستراتيجية) لترويج قوة الإنتاج الوطني عن طريق تشجيع قطاع الصناعة التحويلية. – جدل الصناعة الناشئة: إن الحماية المؤقتة والموجهة ضرورية للبلدان في المراحل الأولى من التصنيع وذلك إذا سبقت بعض البلدان غيرها في التصنيع.
الإقتصاديون الماركسيون كارل ماركس (1818-1883) "رأس المال: إنتقاد الإقتصاد السياسي" 1867.	– أبرزوا تأثير البيئة السياسية، الاجتماعية في التنمية الإقتصادية، وفسروا تطور رأسمالية السوق الحر على أنه صراع طبقي بين العمال والرأسماليين والبرجوازيين ويعترف المفكرون الماركسيون بأن الرأسمالية تشجع على الخلق والإبداع لكن على حساب تحويل عنصر العمل/ العمال (عبيد الأجرة) معزولين غير قادرين على إنجاز إمكانياتهم البشرية. ويقر الماركسيون بأن المنافسة تخلق الرابحين ولكنها تخلق خاسرين بصورة أكبر، بدلاً من ذلك يروج مفكرو الماركسية لوجهة نظر عادلة حيث تعرف التنافسية على أنها التساوي في الحصيلة.
ماكس ويبير (1864-1920) أخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية 1905	أسس العلاقة بين القيم والمعتقدات الدينية وبين الأداء الإقتصادي للأمم.
جوزيف شومبيتر (1883-1950) "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"	ركز شومبيتر على دور المنظم كعنصر من عناصر التنافسية وأكد على أن التقدم هو نتيجة عدم التوازنات التي تفضل الإبداع والتطور التكنولوجي "التدمير

1942	الخلاق" وهو متجمع حول بضعة نشاطات.
ألفريد بي سلون (1875-1965) "سنواتي في شركة جنرال موتورز" 1963	- تطوير مفهوم الإدارة كمدخل رئيسي في التنافسية ويضمن وجهات نظر عن الإستراتيجية وعنصر التنظيم وأفكار حول فعالية العملية التنفيذية.
روبرت سولو (1924) "التغيير التكنولوجي ودالة الإنتاج الكلية"	- درس العوامل الأساسية للنمو الإقتصادي في الولايات المتحدة لإبراز أهمية التعليم والإبداع التكنولوجي والخبرة المتزايدة.
النظرية التجارية الحديثة كروغمان وآخرون "العوائد المتزايدة والمنافسة الاحتكارية والتجارة الدولية" 1979	إذا كان السوق العالمي يدعم وجود عدد قليل فقط من المنشآت الرابحة في الصناعات التي تحقق وفورات الحجم فإن البلدان قد تكون سباقة في تصدير لسلع معينة لمجرد أن إحدى منشآت هذه الصناعة في هذا البلد كانت المحرك الأول في هذا الصناعة.
آر أي لوكاس وبي نيقولاس نيغروبونت "أن تكون رقمياً" 1995	ساهم لوكاس ورومر في توضيح دور رأس المال البشري والإبداع في تحقيق النمو والتنافسية ونقح نيغروبونت والعديد من الإقتصاديين المحدثين مفهوم "المعرفة" وأبرزا أهمية التكنولوجيا كأحدث عنصر إنتاجي في التنافسية.
مايكل بورتر "الميزة التنافسية للأمم" 1990	حاول مايكل بورتر جمع بعض الأفكار السابقة في نموذج شامل سماه ماسة التنافسية، حيث تتأثر التجارة بـ: 1) هبات الطبيعة 2) هيكل الطلب المحلي 3)الصناعات ذات العلاقة والصناعات الداعمة 4) إستراتيجية الشركة وهيكلها ومنافسوها.
تأثيرات بورتر	-قامت مجموعات من المؤسسات الاستشارية مثل ماكنزي ومجموعة بوسطن الاستشارية بالتقاط نماذج بورتر. - مجموعة من الحكومات والتكتلات الإقليمية والمنظمات والمؤسسات الدولية أصبحوا مهتمين بموضوع التنافسية.

المرجع: بثينة محمد علي المحتسب، طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص26.

من خلال الجدول وتطور القضايا المتعلقة بالتنافسية نجد الآتي:

- تعاملت المفاهيم ذات العلاقة بالتنافسية بداية وبشكل كلي تقريباً بقضايا التجارة الدولية ثم انتقلت تدريجياً بإدخال عوامل أخرى كالإبداع والإدارة ورأس المال البشري ودمجها بمرور الوقت؛

- استند دور التدخلات الحكومية مقابل إطلاق الحرية مرة أخرى على فرضيات المنافسة الكاملة مقابل المنافسة غير الكاملة؛
- أما بالنسبة للخلفيات الثقافية والتاريخية للنظريات فقد تطورت النظريات على ضوء حالة تاريخية واقعية، حيث لا تعتمد باختلافها على الوقت فقط وإنما كذلك على اليد وثقافة وخلفيته الدينية.

أما النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الحديثة فتقوم على توزيع الثروة الإضافية (الناجمة عن التحسن التكنولوجي) من خلال الرواتب المنخفضة لكن في العالم الحقيقي من الممكن أيضا أن يوزع جزء هام من المكاسب الناشئة عن التغيير التكنولوجي داخل الدولة المنتجة من خلال دخل أعلى في صورة أرباح ورواتب ودخل خاضع للضريبة وفي هذه الحالة يحتفظ منتج البضائع (شركة كانت أو دولة) بجزء هام من المنافع المتحققة عن الإنتاجية المتطورة، وهذا الجزء هو نوع من الريع الصناعي على المستوى الوطني، وإذا حدث ذلك فإن الإستراتيجية التنافسية تكون هي التركيز على الصناعات التي تحقق ريعاً عالياً وبذلك تتحقق التنافسية كأثر لإرتفاع الدخل من خلال اعتماد ذلك الريع.

إن هذا النوع من الريع الديناميكي يعتبر عامل أساسي في النمو والتنافسية ويكون ممكناً فقط في حالة كون الصناعات المهمة متصفة بحالة عدم كمال المعلومات ووجود قيود على الدخول إلى الأسواق وعوائد متزايدة مع الحجم.

المطلب الثالث: تحليل البيئة التنافسية

في ظل التقلبات والتحولات العالمية بسبب ما أفرزته العولمة الإقتصادية وجعلها العالم قرية صغيرة محدودة المعالة، أصبح هدف الدول والمنظمات الوصول على المستوى العالمي ومن ثم أصبحت الدول والمؤسسات خاصة مضطرة لمراجعة طرائق تسييرها قصد التكيف مع بيئتها (البيئة التنافسية) وتفاعلها مع هذه البيئة وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تحليل البيئة الخارجية المباشرة والبيئة الخارجية غير مباشر وتحليل البيئة الداخلية وتبيان العناصر الفاعلة في كل بيئة.

1- تحليل البيئة الخارجية المباشر:

إن درجة التنافس تتوقف على عدة عوامل تؤثر على المنظمة وذلك لوجود عدة منافسين من مختلف القطاعات، بل يتعدى ذلك إلى ظهور قوى أخرى بمقدورها التأثير على مردوديتها وتسمى بقوى التنافس وتتمثل في [1]:

أولاً: تهديدات الداخلين الجدد:

لا يقتصر تحليل البيئة على المجموعة الحالية من المنافسين وكيفية تحقيق ميزة تنافسية عنهم بل الأهم من ذلك هو توجيه الاهتمام نحو الداخلين الجدد واللذين لا يمكن تجاهلهم ويتوقف تحولهم الفعلي إلى السوق على عدة اعتبارات أهمها الحجم وعوائق الدخول إلى السوق والتي تتمثل في:

- اقتصاديات الحجم: تلزم الداخلين الجدد على إستراتيجية الحجم أي الاستثمارات الضخمة التي ينتج عنها تخفيض التكاليف.
- تميز المنتج قادر على خلق صورة قوية لها، خلق ولاء العملاء، عرض خدمات متميزة، الاستفادة من تأثير الاشهارات ...؛
- كثافة الاحتياجات الرأسمالية: الذي يحبط ويزيد من خطر دخول المنافسين الجدد اللذين يتمتعون بإمكانيات مالية ضعيفة ومنه تنتج أخطار وصعوبات في تغطية السوق؛
- تكاليف التحويل: يحتاج الداخلين الجرد للسوق إلى تكاليف الانتقال من مورد إلى أحر حسب مخططه "الكمي أو النوعي"؛
- صعوبة إمكانية الوصول إلى منافذ التوزيع؛
- ميزة التكلفة الأقل التي يملكها المنافسين الحاليين؛
- الوضعية الجغرافية ومدى قربها من نقاط البيع؛

[1] عيسى دراجي، "البيئة والميزة التنافسية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع بعنوان (المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية)، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

– سياسة الحكومة (تصرفات الحكومة) كمدى تشجيع الملكية الأجنبية، حركة رأس المال، تشريعات، المساعدات المقدمة للشركات والرسوم الجمروكية على الواردات من مواد خام أو سلع تامة الصنع[1]، مساندة للدخول أو عدم الدخول للسوق.

ثانياً: شدة المزاحمة

تمثل المزاحمة بين المنافسين محور ومركز القوى التي تساهم في تحديد مدى جاذبية الصناعة ومن بين المحددات العديدة للمزاحمة نجد عدد المنتجين ودرجة تعلقهم بالصناعة، مدى التنوع في المنتجات المعروضة، مدى وجود تكاليف ثابتة، درجة التمركز والتوازن بين المنافسين، حواجز الخروج، تشغيل الطاقات القصور للمصنع حتى تحقق اقتصاديات الحجم مما يترتب عليه زيادة العروض وبالتالي تخفيض الأسعار في الصناعة ككل.

وبصفة عامة كلما زاد عدد المنافسين المباشرين كلما ارتفعت درجة المنافسة خاصة إذا كان هناك اختلاف بينهم في الأهداف والاستراتيجيات.

ثالثاً: تهديدات المنتجات البديلة

تمثل السلع البديلة في مجموعات المنافسين والذين تم تحديدهم على أنهم يمثلون مصدر للمنافسة أقل حدة من المنافسين المباشرين، إلا أن تأثيرهم على معدل الصناعة وعلى معدل الربحية فيها مازال قائماً.

إن المنتجات البديلة يمكنها أن تلبي أكثر حاجات العملاء بالإضافة إلى أنها يمكن أن توفر وظائف إضافية وتكاليف شراء منخفضة.

رابعاً وخامساً: قوة الموردين والمشترين على المساومة

يقصد بعبارة قوة المساومة للموردين والمشترين بأن هناك تهديداً مفروضاً من خلال الاستخدام المتزايد للقوة من جانب هذين الطرفين.

وتزيد القوة التساومية للعمل في الحالات التالية:

---

[1] نبيل خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص68.

- عندما تشمل مشترياته نسبة كبيرة من حجم أعمال المنظمة؛
- وجود عدد كبير من البائعين أو المنتجين قياساً بعدد المشترين؛
- عندما يملك العميل معلومات كاملة عن عمليات المنتج كالتكلفة والطلب ...الخ.

وتزيد القوة التساومية للموردين في الحالات التالية:

- عندما يسيطر على مصادر التوريد عدد محدود من المنظمات؛
- ضعف أو محدودية في المنتجات البديلة التي يمكن أن يلجأ إليها المنتجون؛
- عندما لا تكون المنظمة المشترية عميلاً هاماً لمجموعة الموردين؛
- عندما يكون المنتج المورد أساسياً في المدخلات العمليات الإنتاجية أو في تحسين جودة المؤسسة المشترية؛
- عندما تستطيع مجموعة الموردين أن تمارس تهديداً لإمكانية إحداث التكامل الرأسي للأمام؛
- عندما تتسم منتجات الموردين بالتنوع أو المقدرة على التحول إلى مجالات إنتاجية أخرى.

وحسب تحلينا للقوى الخمس الآنفة الذكر فإذا اتسمت صناعة ما بوجود ضغوط قليلة من واحدة أو أكثر من القوى المختلفة فلديها فرصة جيدة لتحقيق ربحية طويلة المدى، وتحدد القوى الخمس الأسعار التي تستطيع الشركة فرضها والاستثمار المطلوب للتنافس والتكلفة التي على الشركة تحملها.

الشكل رقم (03) : القوى التنافسية الخمس

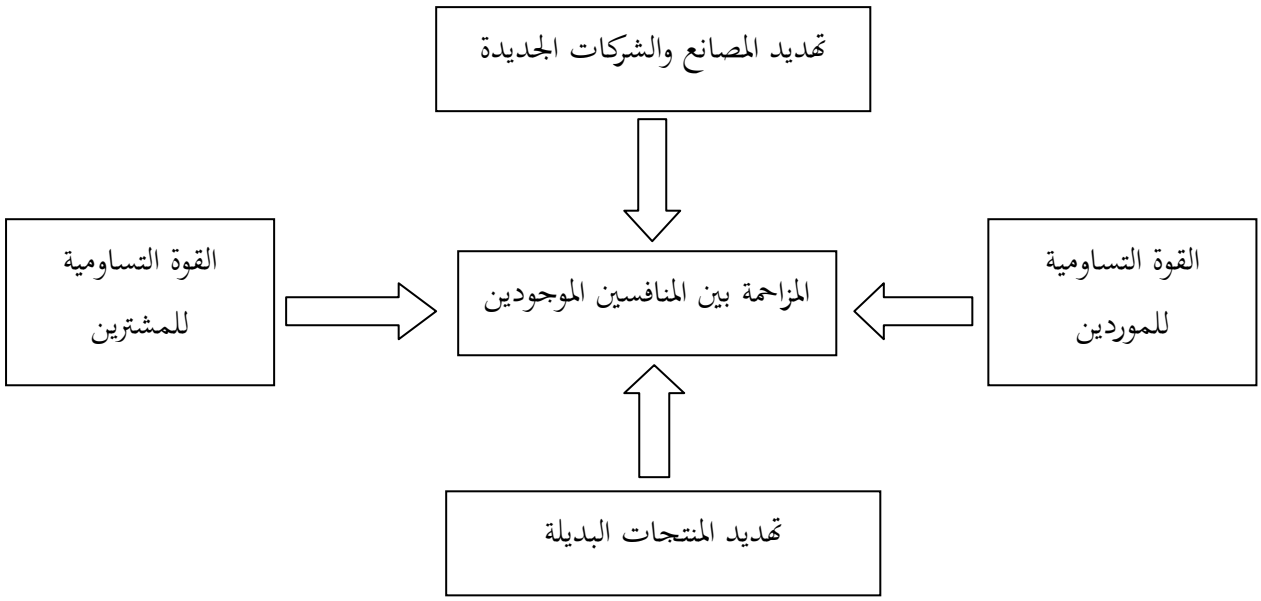

المصدر: بثينة محمد علي المحتسب وطالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص53.

2- تحليل البيئة الخارجية غير المباشرة:

إن تحليل البيئة الخارجية الغير مباشر هي عملية اكتساب العوامل والمتغيرات الإقتصادية التكنولوجية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في البيئة التنافسية واستغلالها وبالتالي تكوين قدرة تنافسية عن باقي المنافسين.

أولاً: العوامل والمتغيرات الإقتصادية: تشير البيئة الإقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الإقتصادي كمعدلات التضخم والنمو الإقتصادي وبعض السياسات الإقتصادية ...الخ.

ومن المتغيرات الإقتصادية التي تلعب حالياً دوراً ملموساً ومؤثر على البيئة الإقتصادية هو الاتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد في كثير من الدول واتفاقية GATT والسوق الأوروبية والتكتلات الاقتصادية المختلفة، بحيث كل عامل من هذه العوامل يؤثر في رسم وصياغة إستراتيجية الدول والمؤسسات بما يفرض من فرص جديدة للاستثمار وتشجيع الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وما ينتج عنه من تهديدات جدية بمنظمة الأعمال وبالتالي التأثير مباشرة على الأرباح وبرامج إعادة الاستثمار وتوسع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: المتغيرات السياسية والقانونية: بحيث تتعلق بسياسات الدولة العامة وبرامجها التنموية وخططها الاستثمارية، والعامل الحاسم في تأثير هاته المتغيرات هو مدى توفر الاستقرار السياسي والقانوني والتشريعي في الدولة لأن عدم الاستقرار يزيد بدرجة كبيرة من مخاطر تطبيق الإستراتيجيات.

ثالثاً: المتغيرات الاجتماعية والثقافية: كالقيم والتقاليد والأعراف والهيكل السكاني والتعليم والخبرات والقيم التاريخية والحضارية ...الخ، كلها تؤثر بصورة ملموسة على غالبية المنتجات والأسواق والعملاء وبالتالي تختلف من الإستراتيجيات المطبقة.

رابعاً: العوامل والمتغيرات التكنولوجية: تعتبر من أهم المتغيرات الهامة والمؤثرة على عمل معظم المؤسسات كثورة النانو*، تكنولوجي، والتي تتميز بانخفاض التكاليف وسرعة الانتشار وسهولة الاستخدام وجميعها مزايا تعزز من القدرة التنافسية للصناعات التي تأخذ بها وتطبقها على نطاق كبير وبالتالي تكتسح ساحة المنافسة العالمية [1].

خامساً: دراسة سلوك العميل: وذلك عن طريق تحليل المتغيرات التي تحدث في سلوك العملاء ومعرفة إحتياجاتهم والعمل على إشباعها بالكامل من خلال تقديم أفضل مزيج تسويقي ممكن إلى أسواق العملاء وسوق الأعمال المكون من مؤسسات الأعمال التي تشتري منتجات وخدمات لإعادة بيعها من جديد. وتتكون عملية تحليل سلوك العميل على بعدين أساسيين هما: دراسة سلوك المستهلك كفرد ودراسة سلوك العملاء كمجموعة.

وفي الأخير يمكن الوقوف على آلية عمل تحليل البيئة الخارجية (المباشرة والغير مباشرة) من خلال استعراض مجموعة من الخطوات على النحو الآتي [2]:

* النانو تكنولوجي: تشير إلى استخدام وحدة القياس المتناهية الصغير في مجال قياس حجم خطوط الإنتاج الصناعي العالمي الجديد.

[1] سامي عفيفي، "التحولات الإقتصادية العالمية المصاحبة لميلاد وحياة كل من الجات وOMC"، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان: الجوانب القانونية الإقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، كلية الشريعة والقانون، المجلد5، ط1، 2004، ص76، 78.

[2] محي الدين قطب، "الخيار الإستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص86.

- تدقيق وفحص متغيرات البيئة الخارجية وتأثيراتها بهدف التعرف على أكثر هذه العوامل تأثيراً في إمكانية المنظمة ومستوى أدائها؛
- التعرف على طبيعة الثبات والتغير في قطاعات البيئة الخارجية من حيث كفاية وضوح المعلومات المتوافرة عن البيئة الخارجية وعواملها المختلفة؛
- إجراء التحليل الهيكل لعوامل البيئة الخارجية المباشرة بهدف تحديد تأثيرات قوى البيئة الرئيسية وإمكانات الإدارة في مواجهتها ولاسيما في البيئة التنافسية؛
- التعرف على المركز التنافسي للمنظمة قياساً بالمنافسين لها في الصناعة نفسها والذين يستخدمون مدخلات إنتاج متشابهة ويعملون في السوق نفسها ويستهدفون المستهلكون أنفسهم؛
- تحديد الفرص والتهديدات التي يساهم التحليل الإستراتيجي في اكتشافها وبعبارة أخرى تحديد مجالات الاستثمار المربحة وتجنب المخاطر والتهديدات؛
- تحديد المركز الإستراتيجي النهائي للمنظمة من خلال دمج الفرص والتهديدات مع نقاط القوة والضعف التي يتم تحديدها بوصفها نتيجة لتحليل البيئة الداخلية.

3- تحليل البيئة الداخلية:

تنبع أهمية تحليل البيئة الداخلية لأي منظمة بما تفرزه هذه العملية من تشخيص لمواقع القوة (Strength) ومواقع الضعف (Weaknesses) لكل مواردها وأنشطتها ومكوناتها وبالتالي الوقوف على المركز الحالي والمتوقع للمنظمة وربطه مع مخرجات عملية التحليل للبيئة الخارجية لتكوين حقيبة التحليل الإستراتيجي التي يطلق عليها إصطلاحاً (SWOT).

وتتضمن البيئة الداخلية المتغيرات والعوامل المتعلقة بكل من الوظيفة التسويقية، العمليات والإنتاج، التمويل والإدارة المالية، البحث والتطوير، الموارد البشرية والعوامل المتعلقة بالقدرات والموارد المنظمية.

ويرى (Wheelen Hunger) أن عملية تحليل عوامل البيئة الداخلية يجب أن تغطي كافة جوانب أنشطة ووظائف المنظمة الداخلية، فلكل من وظائف التسويق، المالية، البحث والتطوير،

العمليات وإدارة الموارد البشرية يجب التحري عن كل أهداف، إستراتيجيات، سياسات وبرامج هذه الوظائف بالإضافة إلى التركيز على مدى انسجام تلك الأهداف والسياسات والبرامج مع البيئات الداخلية والخارجية [1].

من خلال تحليل البيئة الداخلية يمكن التوصل إلى نقاط القوة ونقاط الضعف، وتعرف نقاط القوة بأنها الموارد والقابليات داخل المنظمة والتي تسمح بتحقيق الميزة التنافسية وتستقى من العناصر الآتية وهي: المهارات والخبرات والموجودات المادية والبشرية والتنظيمية والموجودات الغير مادية.

أما بالشق الأخير فيما يتعلق بنقاط الضعف والتي تعزى إلى عدم توفر القدرات والقابليات الداخلية التي قد يؤدي النقص في أحد مجالاتها إلى عدم قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها وحرمانها من امتلاك ميزة تنافسية محددة أي عدم قدرتها التنافسية على الاستمرار والبقاء، وتعزو نقاط الضعف الداخلية إلى أحد الأسباب التالية:

- العجز في الخبرات والمهارات التنافسية المهمة؛
- النقص في الموجودات التنافسية (المادية، البشرية، التنظيمية أو غير مادية)؛
- ضعف وفقدان القابليات التنافسية في مجالات محددة.

وفي الأخير وبشكل عام يتوجب استخدام آلية تمكن المدراء من تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف بطريقة تؤدي إلى تحقيق وزيادة القدرة التنافسية تكون على النحو التالية [2]:

- تخصيص الموارد وتركيزها لتعزيز مجالات معينة في المنظمة خاصة تلك المجالات التي تتوفر فيها عوامل النجاح الرئيسية؛
- التركيز على الأنشطة الداعمة والسائدة التي لا تتنافس مع منتجات المنافسين؛
- إتباع الطرق الغير تقليدية؛
- تحقيق القدرة التنافسية (ميزة تنافسية) من خلال الابتكارات التي تؤدي إلى فتح أسواق جديدة وتقود إلى منتجات جديدة.

---

[1] محي الدين قطب، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص89.

المبحث الثاني: مناهج وقياس ومحددات القدرة التنافسية

سنتطرق في هذا المبحث حول مختلف المناهج والنظريات المتعلقة بتنافسية الدول وقياسها ومن الضروري أن نفهم الافتراضات المستخدمة والمحددات من أجل استيعاب كيفية تطبيق فكرة التنافسية والطرق المختلفة عند تحليل تنافسية الدولة.

المطلب الأول: مناهج القدرة التنافسية الدولية

أولاً: منهج بورتر في القدرة التنافسية للدول:

يعتبر منهج بورتر من أكثر المناهج تأثيراً وخاصة في المجال الأكاديمي منذ أن قام معهد الإستراتيجية والتنافسية في كلية العلوم في جامعة هارفارد بعقد دورات بورتر ضمن نظام مميز يطرح نماذج كسلسلة القيمة والقوى الخمس والماسة التنافسية والتي أصبحت مكوناً أساسياً من أساليب الإدارة.

نقطة البداية لدى بورتر في التحليل هي المستوى الجزئي ثم يبني عليها حتى تتشكل الصورة في الإقتصاد، ككل ويفترض بورتر أن الميزة التنافسية يتم اكتسابها أو خسارتها على مستوى صناعة معينة وببساطة إذا كانت الدولة تمتلك صناعة تنافسية فهي إذا دولة تنافسية.

ويرى بورتر أنه ليس من الكافي متابعة إستراتيجية متخصصة مرتكزة على المزايا النسبية (نظرية ريكاردو ونموذج هكنيرو أولين) المبنية على العناصر الإنتاجية وإنما الانتقال إلى النظرة الدينامكية للقدرة التنافسية أي من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية حيث أنه ليس ضرورياً أن تكون ميزة الدولة موروثة إذ يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توافر عوامل الإنتاج أو الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التكنولوجية [1].

وقد أكد بورتر على أن الاعتماد على (المزايا النسبية) وجهة نظر خاطئة للأسباب التالية [2]:

- معظم التجارة الدولية تتم بين الدول الصناعية المتقدمة التي تتصف بتشابه مواردها الإقتصادية؛

---

[1] نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] بثينة محمد علي المحتسب، طالبة محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص52.

- وجود تبادل تجاري ضمن نفس الشركة بين الفروع المختلفة للشركات الدولية المتعددة الجنسيات؛
- بعض الحالات مثل كوريا استطاعت إحراز نسب عالية من الصادرات في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية مثل الفولاذ أو بناء السفن في الوقت الذي كانت لا تمتلك فيه أي رؤوس أموال محلية (بعد الحرب الكورية).

ويرى بورتر أنه يجب على الشركة أن تعرف المركز الذي تحتله ضمن هيكل الصناعة حتى تستطيع أن تحرز ميزة تنافسية والشكل التالي يوضح الميزة التنافسية في صناعة ما

الشكل رقم (04): مصفوفة الإستراتيجية العامة.

الميزة التنافسية

التكلفة الأقل التمايز

نطاق التنافسية		
الهدف الواسع	قيادة التكلفة	التمايز
الهدف الضيق	تركيز التكلفة	تركيز التمايز

الإستراتيجية العامة

إن النوعين الأساسيين للقدرة التنافسية هما التكلفة الأقل أو التمايز في السمات، فإذا وقع الاختيار (إختيار الشركة) على ميزة التكلفة الأقل فعليها أن تصمم وتنتج وتسوق منتجات مشابهة للمنتجات الأخرى ولكن بكفاءة أكبر من المنافسين أما إذا وقع اختيار الشركة على ميزة التمايز فيعني إمكانية طرح منتج للمتري عالي القيمة من حيث الجودة والخصائص والخدمات المتميزة.

وعلى أية فيجب دمج الميزتين معاً (مراعاة التكاليف الأقل أو تمايز المتنجات) لكي تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية وبالتالي قدرة على التنافس، وكذلك يركز بورتر في عالم الصناعة أن تكون المنتجات من طرق الشركة أن تكون تنافسية وتخلق قيمة معينة وتضاف القيمة لإنتاج الشركة خلال كل مراحل سلسلة القيمة وبالتالي تكسب الشركة ميزة تنافسية وفقاً للطريقة التي تنظم بها العمل وتؤديه من خلال سلسلتها للقيمة.

وتشمل سلسلة القيمة كل النشاطات الضرورية للتمكن من عرض منتج أو خدمة معينة للمشترين ويمكن اعتبار أن الشركة رابحة إذا كانت القيمة المضافة لكل نشاط من نشاطات الشركة تتجاوز كلفة أداء هذه النشاطات.

الشكل رقم (05): يوضح سلسلة القيمة حسب بورتر

بعد قيام الشركة بتحليل هيكل صناعتها (القوى الخمس) والنظر إلى الإستراتيجيات العامة المفتوحة أمامها وتحليل سلسلة القيمة فإن الآن تحتاج لخلق مجالات جديدة لتحقيق الميزات والبقاء في وضع منافس (خلق الميزة واستدامتها) وتعتمد استدامة الميزة التنافسية على شروط أهمها:

- القدرة على التطوير والارتقاء بشكل ثابت: معظم الميزات من الممكن تقليدها عاجلاً أم آجلاً فعلى الشركة أن تطور نفسها بإيجاد مزايا جديدة؛
- عدد المصادر المختلفة التي تمتلكها الشركة: إذ من المرجح أن تحيط ميزة أو أكثر من قبل المنافسين؛
- مصدر الميزة: فالميزة الأكثر أهمية تكون أكثر متانة مثل امتلاك التقنية أو سمعة المنتج.

ووسع بورتر تحليله لماسته التنافسية في فهم التنافسية الوطنية وذلك من خلال أربع شروط رئيسية تطبق على المستوى الوطني أو الإقليمي وهي [1]:

[1] بثينة على المحتسب وطالب محمد عوش، مرجع سبق ذكره، ص59.

أ- شروط العوامل: إن موقع الدولة فيما يتعلق بعنصر الإنتاج مثل العمالة الماهرة أو البنية التحتية ضروري للتنافس في صناعة معينة؛

ب-شروط الطلب: طبيعة الطلب المحلي على منتج أو خدمة الصناعة؛

ج- توفر الصناعات المساندة وذات العلاقة: توفر أو انعدام الموردين أو الصناعات ذات العلاقة المتنافسة عالمياً؛

د- إستراتيجية الشركة وهيكلها ومنافسوها: كيف أنشأت الشركات ونظمت وكذلك طبيعة المنافسين المحلين.

الشكل رقم (06): الماسة التنافسية (تتضمن الصدفة والحكومة كمحددات إضافية)

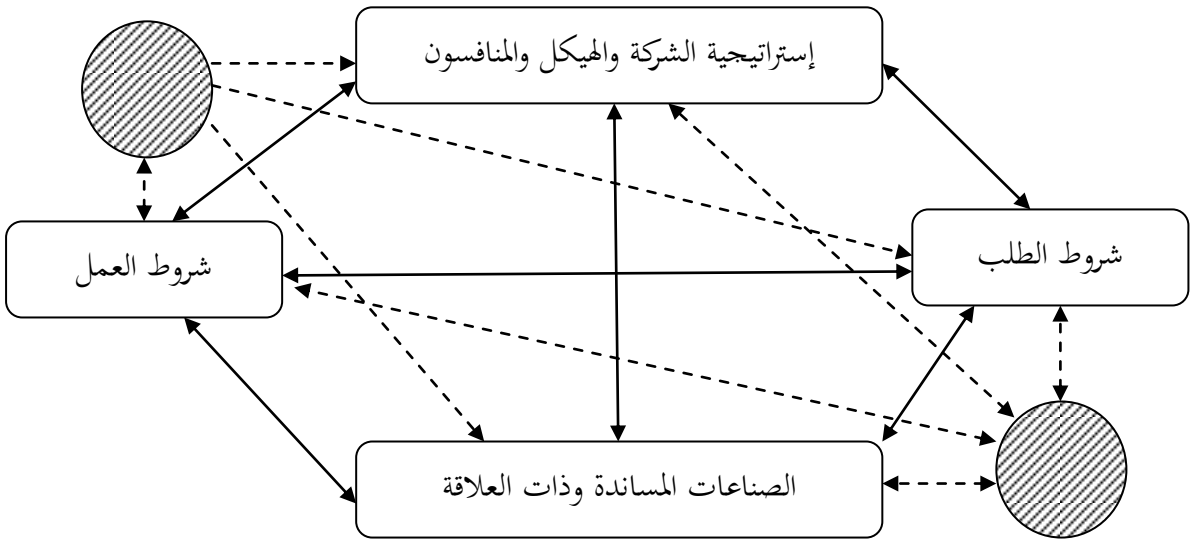

المصدر: بثينة علي المحتسب وطالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص59.

والنقطة الحاسمة هي مدى كفاءة وفعالية هذه العوامل في أي صناعات تطبق، وبعد قيام بورتر بتحليل العوامل التي تخلق التنافسية الوطنية (في الصناعات) في دولة ما استمرت طريقته بعد ذلك بمقارنة الماسة التنافسية بين الدول من أجل وصف المراحل المختلفة للتنمية الصناعية في الدولة وتوصل بورتر إلى وجود أربع مراحل تحدد مركز الدولة في تلك الصناعات الخاضعة للمنافسة الدولية وهي: المرحلة المسيرة بعناصر الإنتاج ومرحلة مسار الاستثمار ومرحلة مسار الإبداع ومرحلة مسار الثروة.

ففي المرحلة الأولى ترتكز الميزات التنافسية على عناصر الإنتاج الرئيسية (الموارد الطبيعية، تجميع وفير من الأيدي الماهرة والرخيصة ...الخ) وليس كل العوامل وتتنافس الشركات على أساس الأسعار والحصول على التكنولوجيا من الدول الأخرى وعلى الطلب المحلي الضعيف للسلع المصدرة.

أما المرحلة الثانية فترتكز الميزة التنافسية على مقدرة ورغبة الدولة وصناعاتها بالاستثمار المكثف، أما المرحلة مسار الإبداع فتصبح التقنية والعمليات الإبداعية تنتج محلياً ولا تستورد من الخارج.

وتقود المرحلة الأخيرة (مرحلة الثروة) عادة إلى الهبوط لأن الهدف ينتقل للمحافظة على الوضع الحالي عوضاً عن تحسينه والاتقاء به.

الشكل رقم (07): مرحل تطور القدر التنافسية

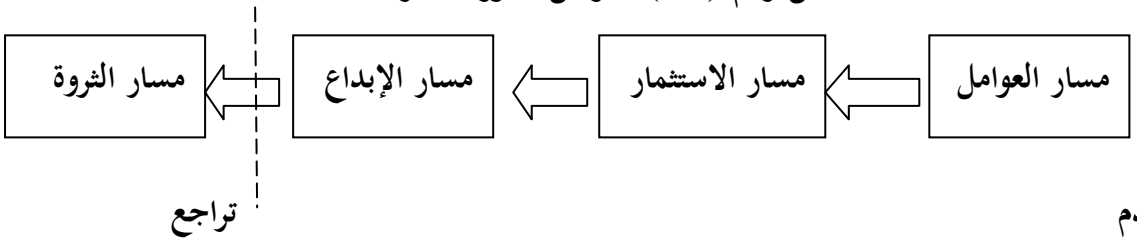

المصدر: بثينة محمد علي المحتسب وطالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص63.

ثانياً: منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

يصدر (IMD) كتاباً سنوياً يظهر الكتاب قدرة الدول على خلص البيئة لشركاتها الوطنية من أجل تعزيز قدرتها مما يُمكنها على المنافسة في الأسواق العالمية ويقسم الكتاب التنافسية إلى أربعة عوامل رئيسية هي [1]:

- الأداء الإقتصادي؛
- كفاءة الحكومة؛
- كفاءة الأعمال؛
- البنية التحتية.

[1] صندوق النقد العربي، "تقرير تنافسية الإقتصادية العربية"، يناير، 2016، ص9.

وينقسم كل من العوامل الرئيسية إلى خمسة عوامل فرعية حيث يتم تسليط الضوء عليها وتحليلها بشكل مفصل ويضم الكتاب 20 فرعاً وتشمل العوامل الفرعية أكثر من 300 معيار ويتم استخدام بعض المعايير هي أكثر من مؤشر في حين أن كل عوامل يصرف النظر عن عدد المعايير التي يتضمنها له نفس الوزن في الإجمالي ويستخدم الكتاب بعض البيانات الأساسية في تحليل القدرة التنافسية كالناتج المحلي الإجمالي ويعطي لها وزنا يمثل 3/2 ثلثي من الوزن العام ومتغيرات أخرى تدخل في مسوحات الرأي حول القدرة التنافسية ويعطيها 3/1 ثلث الوزن العام بالإضافة إلى بعض المتغيرات للعرض فقط ولا تدخل في حساب أي من المؤشرات.

ثالثاً: منهج المنتدى الإقتصادي العالمي:

تشير القدرة التنافسية من منظور المنتدى الإقتصادي العالمي إلى قدرة المؤسسات والهياكل الإقتصادية لدولة ما على تحقيق النمو والمكاسب السريعة المتواصلة في مستويات المعيشة، وفي عالم يتسم بالمنافسة الشرسة تكون مقارنة العوامل السياسية والإقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي تحدد القدرة التنافسية للدولة أداة مفيدة لصناع القرار السياسي لمعرفة مواطن القوة ومواطن الضعف مع القدرة على تحديد الموقع التنافسي للدولة [1].

ويقدم برنامج التنافسي العالمي مؤشرين هما مؤشر تنافسية النمو (GCI) ويهدف إلى قياس مقدرة الدولة على تحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل ومؤشر تنافسية الأعمال (BCI) الذي يؤثر على الكفاءة الإنتاجية على المستوى الجزئي.

المطلب الثاني: قياس القدرة التنافسية الدولية.

هناك اهتمام متزايد من طرف الدول أو الأخرى الهيئات السياسية حول الأداء التنافسي للمؤسسات وتصميم وتنفيذ إستراتيجيات الصناعة التنافسية لأنهم معنيون بأداء إقتصاد دولهم أكثر من غيرهم وذلك من أجل المقارنة بدول على مستوى مماثل من التنمية الإقتصادية، وأدى هذا

[1] نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص73.

الإهتمام إلى عدة محاولات لوضع مؤشر لقياس القدرة التنافسية خاصة بالإقتصاد الكلي والجزئي، ونستعرض بعضها على النحو التالي:

أولاً: التنافسية في السعر والتكلفة (على مستوى المشروع):

نستطيع أن نقيم التنافسية السعرية من خلال قياس تباين الأسعار (أسعار الإنتاج وأسعار الصادرات والواردات) بين مختلف المنتجين والمصدرين.

وتتضمن على مؤثرات التنافسية على مستوى المشروع الربحية وتكلفة الصنع الإنتاجية والحصة من السوق.

أ- الربحية: تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كان المشروع يعظم أرباحه، أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق ولكن المشروع يمكن أن يكون تنافسياً في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية [1].

وتعتمد المنافع المستقبلية للمشروع على إنتاجيته النسبية وتكلفة عوامل إنتاجه وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاته (جاذبية السعر والجودة) على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقه على البحث والتطوير وبالتالي النفوذ إلى الأسواق والمحافظة على الاستمرار والبقاء.

ب-تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع.

ج- الإنتاجية الكلية للعوامل:

بحيث تقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها مجموعة العوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية ويرجع نموها سواء إلى التغيرات التقانة وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم.

[1] محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد24، 2003، ص11.

د- الحصة من السوق:

قد يكون المشروع مربحاً ويستحوذ على جزاء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسياً على المستوى الدولي ويحصل عندما يكون توجه الإقتصاد نحو الحمائية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه توجه الإقتصاد نحو التحرير لذا ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدولتين.

وفي حالة قطاع معين ذي إنتاج متجانس فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه كلما كانت حصته من السوق أكبر وكان المشروع أكثر ربحية (الحصة السوقية تترجم إلى مزايا في الإنتاج).

أما في حالة قطاع ذوا إنتاج غير متجانس فإن المنتجات التي يقدمها المشروع تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين وبالتالي ضعفت حصته من السوق ذات التوازن.

ثانياً: أسعار الصرف الحقيقة:

غالباً ما يقتصر تقييم القدرة التنافسية من حيث المزايا النسبية إلى إجراء تقييم لأسعار الصرف الحقيقية واختلالها مما يؤثر على قدرة دولة ما على إنتاج السلع والخدمات بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة والجودة بالمقارنة بالدول الأخرى [1]، أي مقارنة للتنافسية السعرية أو تنافسية التكلفة بناءًا على عملية مشتركة، وميزة أسعار الصرف الحقيقية بالمقارنة مع أسعار الصرف الإسمية هي أنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الأسعار الحقيقية في الأسواق المختلفة وسنتطرق إلى ثلاث أسعار صرف حقيقية وهي:

أ- سعر الصرف الحقيقي المبني على أسعار المستهلكين: يمكن حساب سعر الصرف الحقيقي الذي يعتمد على أسعار المستهلك (التنافسية السعرية) كالتالي:

$$RER_{\text{CPI}} = \frac{\text{E}^* \text{ CPI}}{\text{CPI}^{\text{F}}}$$

[1] لبنى علي آل خليفة، "التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها – دراسة حالة مملكة المبحرين"، مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد28، العدد الأول، 2014، ص93.

حيث يشير:

(E): سعر الصرف الاسمي.

(CPI): مؤشر سعر المستهلك المحلي.

(CPI^F): مؤشر سعر المستهلك الأجنبي.

فإذا زاد مؤشر سعر المستهلك للبلد المحلي بالنسبة للبلد الأجنبي، أي أنه يكون لدينا ارتفاع حقيقي فإن تنافسية البلد المحلي سوف تنخفض.

ب-سعر الصرف الحقيقي المبني على قيمة وحدة الصادرات:

يعمل كذلك هذا المؤشر على تقييم التنافسية السعرية وهو يعتمد على قيم وحدة الصادرات لمنتجات الصناعة التحويلية ويحسب كمايلي:

$$RER_{xuvm}=\frac{E^* UV_x}{UV_X^F}$$

وهو يقارن قيم وحدة التصدير في الدولة المحلية (UV_X) مع قيم وحدة الصادرات للمنافسين الأجانب (UV_X^F) في سوق معينة ويتم التعبير عنهما بنفس العملة.

ج- سعر الصرف الحقيقي المبني على تكلفة وحدة العمل:

بحيث يقيس هذا المؤشر تنافسية التكلفة بدلاً من تنافسية السعر، وتعرف تكاليف وحدة العمل كنسبة بين تعويضات العمل لكل موظف وحجم الناتج لكل موظف معبر عنها بعملة مشتركة. ويحب كمايلي:

$$RER_{ULC}=\frac{E^* ULC}{ULC^F}$$

حيث:

(E): سعر الصرف الاسمي.

ULC: تكلفة وحدة العمل في البلد المحلي (تكاليف وحدة العمالة في البلد المحلي).

ULCF: تكلفة وحدة العمل في البلد الأجنبي (تكاليف وحدة العمالة في البلد الأجنبي).

ثالثاً: الحصص السوقية للصادرات (الأسواق الخارجية) ومعدل نفاذ المستوردات (الأسواق المحلية) [1]:

وهو من أهم المؤشرات لقياس تنافسية البلد بحيث ينبغي التمييز بين نوعين من حصص السوق: حصص الأسواق الأجنبية (الحصص السوقية للصادرات) وحصص السوق المحلية (معدل نفاذ الواردات) وكما عرفنا التنافسية على أنها تعتمد على أهداف زيادة حصص السوق على مستوى الشركة بالنسبة للدول وعلى مقدرة الشركات على الفوز بأسواق جديدة واختراق الأسواق الموجودة وتحسب الحصص السوق للصادرات كمايلي:

$$MS_{ij=100\, x_{ij} / \sum_i^i x_{ij}}$$

MS_{ij}: حصص السوقية للصادرات لدولة ما (i) ومنتج ما (j).

X_{ij}: حصة صادرات للمنتج (i) من قبل شركات الدولة.

X_{ij}: حصة صادرات العالم من المنتج (i).

تقليدياً أن الفوز بحصص الأسواق يتم من خلال التجارة الدولية، أي الصادرات، أما في الوقت الحاضر تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وحركات رأس المال دوراً متزايداً في الحصول على حصص في السوق.

أما معدل نفاذ الواردات (MP_{ij}) لدولة ما (i) ومنتج ما (j) يتطابق مع حصة الطلب المحلي (D_{ij}) في الدولة (i) للمنتج (j) والتي يتم تلبيتها من خلال (M_{ij}).

$$MP_{ij} = 100\, M_{ij} / D_{ij}$$

إن التنافسية في الأسواق المحلية تعني أن الصناعات الوطنية ترغب بالفوز أو على الأقل المحافظة على حصصها في أسواقها وفي هذه الحالة أيضاً يجب أخذ بعين الاعتبار كل من واردات وإنتاج المؤسسات الأجنبية الموجهة نحو السوق المحلية.

[1] بثينة علي المحتسب وطالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص113.

رابعاً: الميزان التجاري ونسبة الصادرات إلى الواردات.

كثيراً ما يستخدم الميزان التجاري (X-M) الصادرات مطروحاً منها الواردات من أجل قياس تنافسية البلد أو القطاع أو المنتوج على المستوى الوطني وتستخدم نسبة الصادرات/ الواردات (الصادرات مقسومة على الواردات) كمؤشر تكميلي للميزان التجاري. بحيث التغيرات الحاصلة في نسبة (X-M) أو X/M إلى تحسن التنافسية.

إن جميع المؤشرات المتعلقة بالقدرة التنافسية والتي اطلعنا عليها (التنافسية في السعر والتكلفة، سعر الصرف الحقيقي، الميزان التجاري، لحصص السوقية للصادرات ومعدل نفاذ الواردات) تهدف إلى إظهار مقدرة الدولة على بيع منتجاتها في الأسواق العالمية ونقطة القوة الرئيسية لهذه المؤشرات أنها تستخدم بيانات واقعية وهي بيانات قابلة على الأقل غلى حد ما للمقارنة بين الدول وتعتمد على النماذج الإقتصادية التي يمكن اختبارها من ناحية تجريبية لكن العوامل الغير السعرية والتي لا تعتمد على التكلفة مثل التكنولوجيا والمقدرة الإبداعية والبنية التحتية أو نوعية شبكات التوزيع فيتم اعتبارها ضمن عوامل غير مباشرة لقياس التنافسية.

المطلب الثالث: بعض نماذج محددات التنافسية الدولية

سنحاول فيمايلي استعراض بعض النماذج التي تناولت محددات القدرة التنافسية على المؤسسات الإقتصادية ومن ثم إسقاطها على المستوى الدولي والمتمثلة في نموذج LALL، نموذج Brinckman ونموذج Porter.

أولاً: نموذج LALL:

حسب Sanjaya LALL فإن التنافسية هي "تطوير الفعالية النسبية وكذلك التنمية المستدامة ... القدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجاً منخفض التكلفة ولكن أيضاً أن يكون قادراً على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات" [1].

[1] عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن الساسي وميلود زيد الخير، "محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد4، ورقلة، 2013، ص48.

ويذكر أيضاً أن الدليل القاطع على القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية"، وتشمل هذه الشركات الصناعية التالية [1]:

- الصناعات التقليدية: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، المنسوجات وغيرها مما يتطلب مستوى تأهيل منخفض؛
- الأنشطة التي تتطلب مستوى عال من التأهيل في مجالات المعرفة كالمواد الكيماوية والمنتجات البترولية...

كما قدم LALL محددات بناء المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية والتي تتحدد حسب رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق وهي:

- سوق العوامل: العوامل الأكثر تقدماً وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية، المعلومات، فضلاً عن توفر البنية الأساسية؛
- سوق الحوافز: كل من السياسات الإقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمؤسسة علاوة على الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه والذي لا يتوقف على حجم الدخل وإنما أيضاً على نمط توزيعها ومدى تقدم الطلب وتعقيده؛
- سوق المؤسسات: هي كل المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة كمؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير والائتمان طويل المدى وهي مؤسسات على قدر عالي من الأهمية كونها تدعم القدرات الإنتاجية ومن ثم تدعيم القدرات التنافسية.

ثانياً: نموذج Brinckman:

تقوم دراسة Goerge L. Brinckman على أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة العوامل الوطنية (محلية) وأخرى دولية. فعلى المستوى الوطني تتمثل العوامل المحددة للقدرة التنافسية في المحددات التالية[2]:

---

[1] عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن الساسي وميلود زيد الخير، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] نفسه، ص48.

1- تخصيص الموارد: ويركز على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري باعتبارها عوامل حاسمة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة؛

2- التكنولوجيا: إن التطور التكنولوجي متمثلاً في البحث والتطوير في تقنيات جديدة أكثر ملاءمة يعتبر عاملاً أساسياً لتحسين فعالية الإنتاجية وبالتالي فهو أحد العناصر التي تحدد الميزة التنافسية لمؤسسة أو قطاع معين؛

3- خصائص المنتج: إن خصائص منتج معين قد تكون مهمة في تحديد مركزه التنافسي في السوق وهذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات التي تحمل خصائص مميزة عن منتجات المنافسين وتشمل هذه الميزة عوامل غير سعرية مثل الصيانة وخدمات ما بعد البيع وغيرها...؛

4- وفورات الحجم: وهي تلك الوفورات في التكلفة أو في تلك التي تتولد إثر ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية الأمر الذي يرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمنافس؛

5- التنظيم والسياسات العامة: إن تدابير السياسة العامة للدولة لها أيضاً تأثيرات جد مهمة على القدرة التنافسية للصناعة أو منتج معين وذلك بفعل آليات كل من السياسات النقدية والضريبية والإقتصادية للدولة.

أما على المستوى الدولي فإن القدرة التنافسية تتحدد تحت تأثير عدد من العوامل أهمها: سعر الصرف، ظروف السوق الدولية، تكلفة النقل الدولي وغيرها.

عموماً تعتبر قدرة الدولة على استخدام جميع المقتنيات مع زيادة الإنتاجية والتكيف مع التغيير (واقع المعرفة والتكنولوجيا والتدويل المتزايد للاقتصاديات) أهم القواعد التي تحدد القدرة التنافسية[1].

والشكل الموالي يوضح علاقات الارتباط بين المحددات المذكورة سالفاً والقدرة التنافسية.

[1] Adama Dieye, "la compétitivité de l'économie sénégalaise " thèse nouveau régime doctorat, université d'Auvergne, France, 1996, P8.

الشكل رقم (08): محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Brinckman

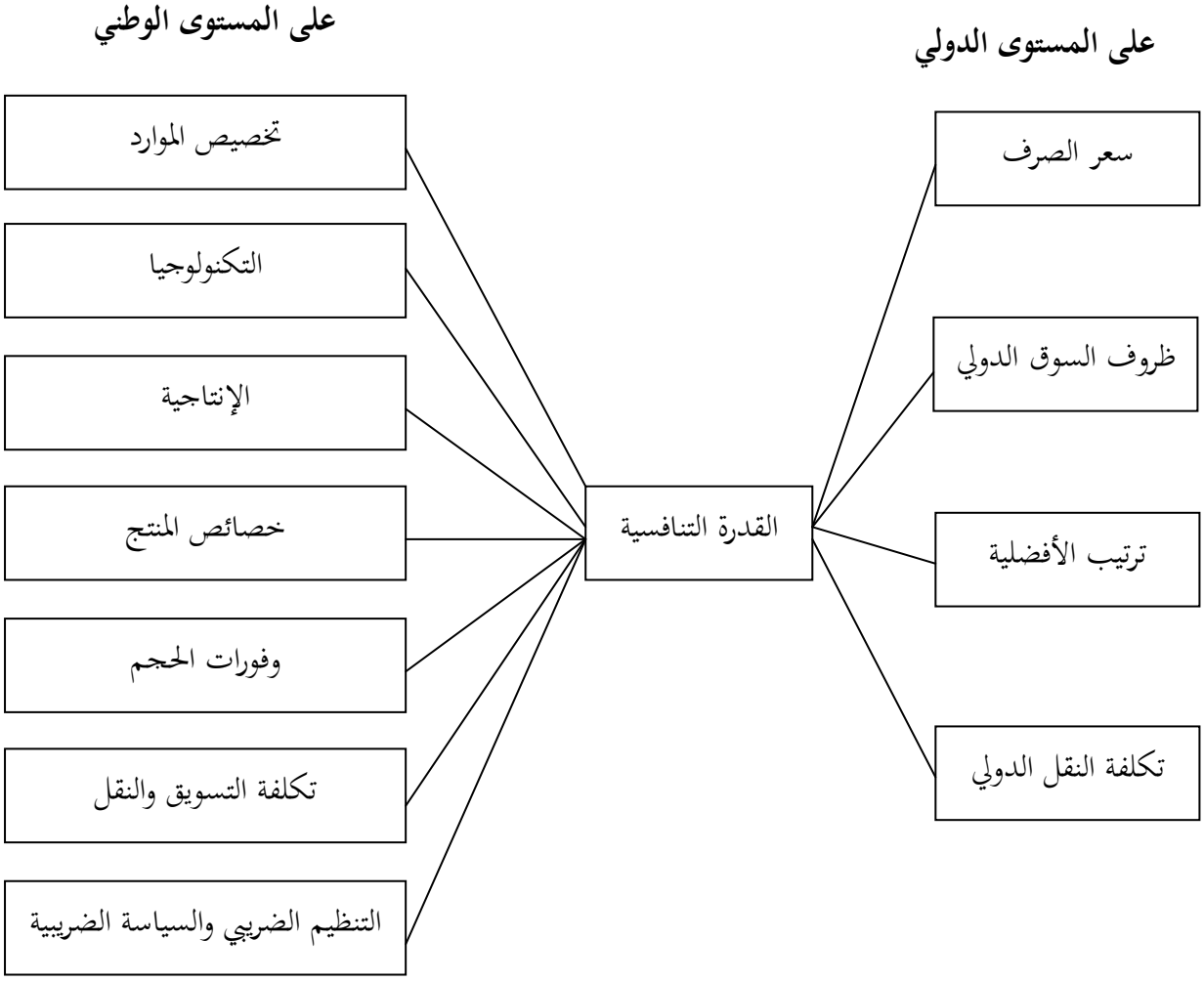

المصدر: عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن الساسي وميلود زيد الخير، مرجع سبق ذكره، ص49.

أما بالنسبة لنموذج بورتر Porter حول القدرة التنافسية فقد ذكرناه سالفاً في محددات القدرة التنافسية المتمثلة في الماسة التنافسية والعوامل المحددة لها.

المبحث الثالث: مصادر القدرة التنافسية ومظاهرها

إن الوقوف على مصادر القدرة التنافسية (الميزة) وتشخيص نقاط القوة والضعف يقوم فرصة جوهرية للمؤسسة والدول لكي تحقق ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها في الأسواق وبالتالي تحديد الموقف التنافسي لها ضمن القطاعات والصناعات التي تعمل بها.

المطلب الأول: التفكير الإستراتيجي (إستراتيجية التنافس) كمصدر لبناء القدرة التنافسية

تعرف إستراتيجية التنافس (Competitive Strategy) على أنها "مجموهة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين" [1].

كما يعرف Thompson التفكير الإستراتجي على أنه "فهم المنظمة لبيئتها الداخلية والخارجية وتحديد أفضل سبل الاستجابة للتغيرات السريعة واستغلالها باتجاه تحقيق الأداء المتفوق" [2].

من التعاريف السابقة نستخلص على أن إستراتيجية التنافس (التفكير الإستراتيجي) هو عملية تمازج بين الفرص المتاحة والمخاطر في البيئة الخارجية مع عوامل القوة وعوامل الضعف في البيئة الداخلية، بحيث يكون الناتج مجموعة من البدائل والأفكار الإستراتيجية للتنافس المناسبة.

وتتحدد إستراتيجية التنافس من خلال ثلاث مكونات أساسية وهي:

1- طريقة التنافس: وتشمل إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع، إستراتيجية التصنيع...

2- حلبة التنافس: وتتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.

3- أساس التنافس: ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى الشركة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة والأداء في الأجل الطويل، ويعتمد تحقيق الميزة التنافسية المتواصلة على كل من الأصول والمهارات التي تحوزها الشركة.

---

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] محي الدين قطب، مرجع سبق ذكره، ص84.

ويعبر الأصل عن شيء ما تحوزه الشركة مثل اسم العلامة أو الولاء للعلامة أو الموقع ويتصف بالتميز عن المنافسين، أما المهارة فهي ما تقوم به الشركة بأدائه بشكل أفضل من المنافسين مثل الإعلان أو التصنيع بجودة عالية...

والشكل الموالي يوضح كيفية الحصول على ميزة تنافسية متواصلة.

الشكل رقم (09): الحصول على ميزة تنافسية متواصلة

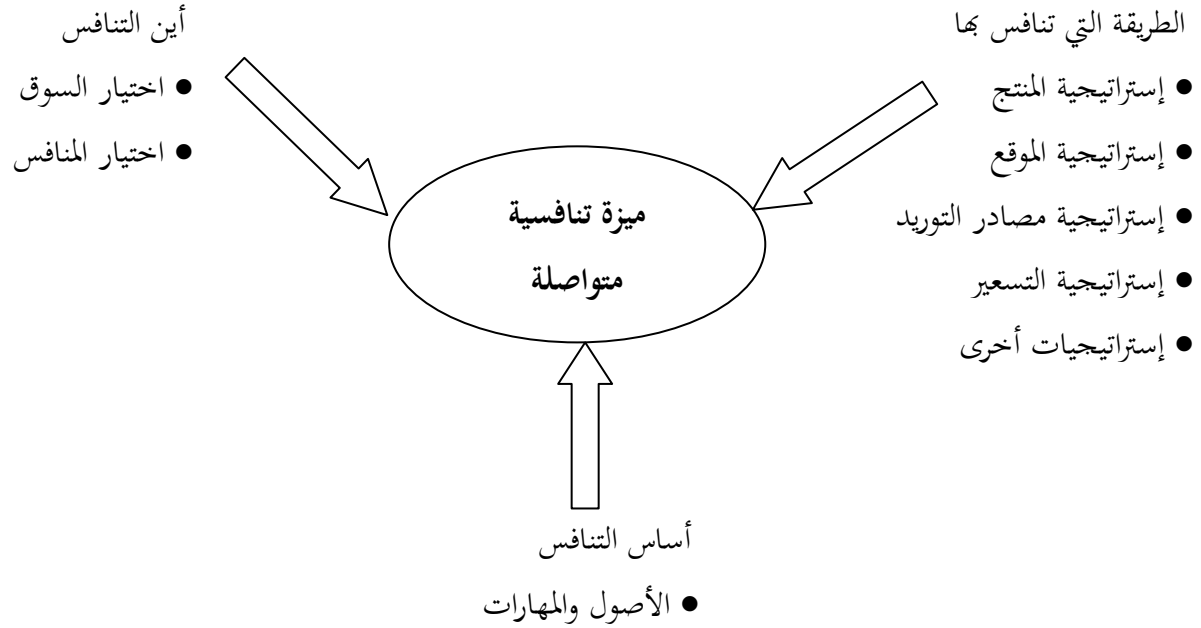

المصدر: نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص80.

ومن أهم الإستراتيجيات التنافسية التي تسعى إليها المنظمات من أجل تحسين وضعها التنافسي ومركزها في الأسواق فتحتاج إلى الإستراتيجية الملائمة مع ظروف المؤسسة والبيئة المحيطة بها ومن هذه الإستراتيجيات مايلي [1]:

- إستراتيجية التركيز (الريادة من خلال التخصص)؛
- إستراتيجية التمييز (التمايز؛
- إستراتيجية قيادة التكلفة (الترشيد والريادة من خلال التكلفة والمنافسة السعرية).

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص113.

وتعتبر هذه الإستراتيجيات الأكثر شيوعاً بين المنظمات والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (10): الإستراتيجيات العامة للتنافس

	قيادة التكلفة (Cost leadership)	التمييز (Differentation)
الصناعة ككل		
الهدف الإستراتيجي	التركيز	(Focus)
قطاع سوقي معين		

الميزة الإستراتيجية

أولاً: إستراتيجية (الريادة من خلال التخصص):

وذلك من خلال التفرد للتخصص في خدمة قطاع سوقي أو جغرافي معين وتوجيه جهودها لتكون أكثر كفاءة وقدرة من المنافسين لكسب ثقة وولاء قطاع معين من العملاء أو الأسواق ويتطلب إتباع هذه الإستراتيجية مجموعة من المقومات الأساسية وهي [1]:

- وجود أسس ومعايير تستخدم للمفاضلة بين الاعتبارات زيادة الربحية من جانب واعتبارات توسيع الحصة السوقية من جانب أخر؛
- وجود آلية لتحديد مجال التركيز هل يتم التركيز على فئة من العملاء أم التركيز على سوق معين أم التركيز على منطقة معينة؛
- وجود أسس وقواعد للمفاضلة بين خدمة العملاء أو الأسواق أو المناطق من خلال التركيز على تخفيض التكاليف ومن ثم التميز في مستوى الأسعار أو التركيز على الجودة ومن ثم التميز في مستوى الخدمة المقدمة؛
- تتطلب البحث عن فئة من العملاء أو قطاع سوقي أو منطقة جغرافية لديها رغبات غير مشبعة أو حاجات إضافية لا تستطيع المنظمات الحالية تلبيتها؛

[1] فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري القحطاني، "الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية وفقاً لمعايير الأداء الإستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة"، رسالة استكملاً للحصول على الماجستير، الجامعة الدولية البريطانية، كلية إدارة الأعمال، 2010، ص53.

- تتطلب البحث عن منتجات غير نمطية لتقدمها بأسعار متميزة أو بجودة عالية وتترك المنتجات التقليدية للمنظمات الكبيرة العملاقة؛
- الحاجة إلى وضع موازنة ملائمة لإنفاقه على البحوث والتطوير لتحسين الجودة وترشيد التكلفة.

ومن أهم خصائص هذه الإستراتيجية:

- تحفز المنظمة على البحث والتطوير لتحسين مستوى الجودة والخدمة التي تقدمها للعملاء؛
- الاستفادة من رصيد الخبرة المرتبطة بالتخصص ومنحى المعرفة في منتج معين أو سوق معين ولخدمة فئة معينة؛
- توفر قدر من الحماية المنظمة، حيث لا تفكر المنظمات الأخرى في منافستها لتخصصها واتساع خبرتها في مجال التركيز.

ثانياً: إستراتيجية التمييز (التمايز):

وذلك من خلال العديد من المداخل لتمييز منتج معين كتشكيلات مختلفة للمنتج وسمات خاصة بالمنتج وتقديم خدمة ممتازة وجودة غير عادية (متميزة) والريادة التكنولوجية والتصميم الهندسي والأداء وأخيراً سمعة جيدة [1]. بحيث يدرك العملاء وكذلك المنافسين أن المنظمة تقدم شيئاً متفرداً يصعب تقليده ومحاكاته، ويتطلب إتباع الإستراتيجية المنافسة من خلال التمايز مجموعة من المقومات الأساسية وهي [2]:

- إعطاء المنظمة أهمية لتحقيق عائد مرتفع يفوق ما تحققه المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال والنشاط؛
- يتميز عملاء المنظمة بسمات شخصية وخصائص سلوكية وقدرات مالية ورؤية فنية تنمي ولاءهم للمنتج أو العلامة التجارية؛
- إرتباط التمايز بدرجة أساسية بتصورات وإدراكات العملاء لتمايز منتج عن غيره؛

---

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري، مرجع سبق ذكره، ص54.

- تتطلب إستراتيجية التمايز توفر قدرات فنية ومالية وإدارية لدى المنظمة لمتابعة احتياجات العميل وقياس مستوى رضاه عن المنتج والقيام بعملية التحديث والتطوير المستمر استجابة لتوقعات العميل؛
- تتناسب هذه الإستراتيجية (التمايز) عادة منتجات التي تعتمد على تقنيات معقدة متطورة التي يتعذر على الآخرين تقليدها أو محاكاتها؛
- وجود بدائل أو مصادر متعددة لتحقيق التمايز بدلاً عن الجودة الفنية للمنتج كالطبقة الاجتماعية أو المستوى الثقافي لفئة العملاء أو الشكل والمظهر الخارجي وكذلك الحالة النفسية للعميل وإحساسه بالأمن والآمان والاختلاف عن الآخرين مصدراً للتمايز والتفرد؛
- ارتباط هذه الإستراتيجية بتقديم مستوى مرتفع من خدمات ما بعد البيع؛
- تتطلب أن يكون لدى المنظمة قدرة فنية وإدارية ومالية للتعامل مع قطاعات سوقية متنوعة؛
- تتطلب إستراتيجية التمايز كذلك أن تمتلك المنظمة قدرة عالية على التطوير والتحديث وأن يكون لديها أنظمة فنية وإدارية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء؛
- ضبط التكلفة عند حدود معينة توفر مقومات الحماية والنجاح لهذه الإستراتيجية.

ومن أهم خصائص هذه الإستراتيجية (التمايز):

- خلق وتعميق ولاء العميل للمنتج وانتمائه للمنظمة؛
- إيجاد قيود وتهديدات قوية للمنافسين للتفكير في الدخول إلى مجال النشاط ومنافسة المنتج؛
- توفير إطار من الحماية النفسية والسلوكية المنظمة من خلال الصورة الذهنية كالعملاء؛
- توفر فرص رفع الأسعار عند الضرورة اعتماداً على تمايز المنتج وولاء العميل وانتمائه للمنظمة.

ثالثاً: إستراتيجية قيادة التكلفة (الترشيد في التكلفة والمنافسة السعرية):

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين وذلك من خلال قدرتها على ضبط الإنفاق وترشيد التكلفة ومن ثم تستطيع أن تقدم منتجاتها وخدماتها بأسعار أقل من

المنافسين مع قدرتها للمحافظة على المواصفات أو الجودة المتوقعة من عملاءها، ويتطلب إتباع هذه الإستراتيجية مقومات أساسية وهي [1]:

- ضرورة اتخاذ الترتيبات المناسبة ووضع الأنظمة الفعالة واتخاذ القرارات السليمة لتحفيز الأفراد لتحسين الأداء ورفع معدلات الإنتاجية وتقليل الهدر في استخدام الإمكانيات وبالتالي ضبط الإنفاق وترشيد التكلفة؛
- ليس بالضرورة البحث عن العميل المتميز ومن يدفعون سعر مرتفع مقابل أن يتوفر أمامهم منتجات أو خدمات مواصفات غير عادية ويعني هذا الاتجاه نحو المنتج النمطي؛
- ضرورة وضع برنامج لتنمية مهارات الإبداع والقدرة على التطوير والتحديث وتنمية الرغبة والدوافع لدى الأفراد لتقديم أفكار غير تقليدية تساهم في ضبط الإنفاق وترشيد النفقات؛
- ليس بالضرورة أن يكون المنتج متميزاً أو متفرداً ذو مرتبة عالية بالمقارنة بالمنافسين ويرجع ذلك إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين الاتجاه غلى التميز في المواصفات والاتجاه إلى ترشيد التكلفة وضبط الإنفاق لأن التميز في الإنفاق ينتج عنه تكلفة مرتفعة وبالتالي صعوبة البيع بسعر تنافسي.
- ومن أهم خصائص هذه الإستراتيجية هي :
- فيما يتعلق بالمنافسين فالشركة المنتجة بتكلفة أقل تكون في موقع أفضل من حيث المنافسة على أساس السعر؛
- فيما يتعلق بالمشرفين فالشركة المنتجة بتكلفة أقل سوف تتمتع بحصانة ضد العملاء الأقوياء حيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض الأسعار؛
- فيما يتعلق بالموردين فالشركة المنتجة بتكلفة أقل يمكنها أن تكون في مأمن من الموردين الأقوياء؛
- فيما يتعلق بدخول المنافسين المحتملين إلى السوق فالشركة المنتجة بتكلفة أقل تحتل موقعاً تنافسياً ممتازاً يمكنها من تخفيض السعر ومواجهة أي هجوم من المنافسين الجدد؛

[1] فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص56.

- فيما يتعلق بالسلع البديلة فالشركة المنتجة بتكلفة أقل يمكنها استخدام تخفيضات السعر كسلاح ضد السلع البديلة والتي قد تتمتع بأسعار جذابة؛
- قوة في القدرة المالية وتدعيم للمركز التفاوضي مع الآخرين؛
- أعلى قدرة لمواجهة التغيرات المفاجئة في أسعار المدخلات وتكلفة الإنتاج.

المطلب الثاني: الموارد كمصدر لبناء القدرة التنافسية

من الواضح أن أي مؤسسة في سبيل تحقيق القدرة التنافسية في السوق فلا بد أن تتوفر مجموعة من الموارد تساعدها على تحقيق ذلك والتي يجب توفرها بصفة أساسية وهي الموارد البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية، بما يتناسب مع نشاط المؤسسة.

وعليه فإن مقدرة تلك المؤسسة على استغلال مواردها تعد مصدراً هاماً لتحقيق القدرة التنافسية لها.

ولكي تساهم كل الموارد في تحقيق القدرة التنافسية فلا بد أن تتميز بمايلي:

- يجب أن يساهم المورد في خلق قيمة للمؤسسة؛
- أن يتسم المورد بالخصوصية والتميز عن المنافسين؛
- من الصعب تقليد ومحاكاة المورد من طرف المنافسين؛
- عدم إمكانية استبداله بمورد آخر مماثل له في إطار إستراتيجية التنافس.

إذن فالبداية وفق مدخل الموارد يتوقف على القدرة على تحويلها إلى قدرات أو كفاءات محورية والتي تعد بدورها مصدراً هاماً ورئيسياً لتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة.

وتتحدد طاقة المؤسسة على تحقيق معدلات ربحية مرتفعة وأكبر من تكلفة رأس المستثمر (خلق القيمة) بعاملين هما [1]:

أولاً: مدى جاذبية الصناعة التي تعمل بها؛

ثانياً: تحقيق ميزة تنافسية.

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص39.

ومن ثم فإن وجود الخرائط الاستثمارية يساعد على تطوير القوى التنافسية الموجودة وزيادة قدرة عوامل الإنتاج على العمل وخاصة إن مفاتيح التقدم والاستثمار والنمو كثيراً ما تم حيازتها من خلال عناصر الرؤية الإستراتيجية والسياسات الاستثمارية وعمليات المشاركة التفاعلية الاستهدافية من خلال حيازة بعض المفاتيح التي تدفع إلى الحصول على مزايا تنافسية غير مسبوقة وهذه المفاتيح هي [1]:

المفتاح الأول: القدرة على التقليد: وهو أسهل وأيسر المفاتيح وأكثرها استخداماً في البدايات والمراحل الأولى للتنمية الصناعية، بحيث تتم عن طريق إنتاج منتجات مماثلة للمنتجات الأجنبية المستوردة والتي تحل محلها، ثم تكوين فائض منها قابل للتصدير اعتماداً على أن التقليد يكون أقل تكلفة من المنتج الأصلي بغية إنتاجه بكمية كبيرة وبتكلفة منخفضة ومن ثم يتم بيعه بسعر منافس (جاذبية السعر)، ويطلق على التقليد والمحاكاة مصطلح "الهندسة العكسية".

المفتاح الثاني: القدرة على التطوير: فعندما يتمكن المنتجون من استيعاب أسرار فهم كافة جوانب المنتجات المطروحة في السوق والتي تم تقليدها، يقومون بإجراء دراسات لتطويرها، خاصة بعد الحصول على ردود أفعال من جانب المستهلكين لها ومن ثم يسند الأمر إلى وحدات ومراكز بحوث التطوير وهو عادة ما يتصل بمايلي:

- تطوير أداء المنتجات ووظائفها التي تقوم بها والإشباعات التي تحققها لكل من المستهلك النهائي والمستخدم الصناعي الوسيط؛
- تطوير في المواد الأولية المستخدمة لتصبح أفضل وأرخص وأكثر جودة؛
- تطوير في طرق التصنيع لتصبح أكثر سرعة وأقل تكلفة وأكبر إنتاجاً.

ويقوم هذا المفتاح على دراسة واعية وشاملة لكل ما يحدث في أسواق العالم ومعرفة التطورات وكلما كان التطوير والتحسين ملموساً كلما كان نجاح في تحقيق واستمرارية في القدرة التنافسية (صناعة الميزة التنافسية) وامتلاكها.

المفتاح الثالث: القدرة على الابتكار: وهي من أهم القدرات اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية خاصة عندما تكون قدرة الإبداع والاختراع والابتكار عالية لدى خبراء المشروع، وعادة ما يعمل المشروع على البحث على العباقرة وعن أصحاب العقول النيرة وأصحاب المواهب ورعايتهم وتعهدهم بالدعم والمساندة وتوجيه اختراعاتهم إلى إنتاج منتجات تتناسب مع خطوط الإنتاج القائمة لديها

[1] محسن أحمد الخضيري، "صناعة المزايا التنافسية"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2004، ص156.

ومن ثم تكتسب المشروعات مزايا تنافسية تتصف بأنها مزايا ابتكارية غير مسبوقة وتخاطب كافة المستهلكين ولا يستطيع أحد الحصول عليها إلا بعد فترة من الزمن.

ويتطلب تجسيد إستراتيجية الموارد تطبيق بعض الخطوات الأساسية لإجراء تحليل موارد المؤسسة وهي [1]:

- تحديد وتصنيف موارد الشركة بدقة؛
- تحديد قدرات وكفاءات الشركة؛
- تقييم مدى إمكانية تحقيق الموارد والقدرات للأرباح؛
- اختيار إستراتيجية استخدام الموارد والقدرات؛
- تحديد فجوة الموارد وكيفية تنمية أساس سليم للموارد.

والشكل يوضح ذلك.

الشكل رقم (11): يوضح خطوات الأساسية لتطبيق إجراء تحليل لموارد المؤسسة

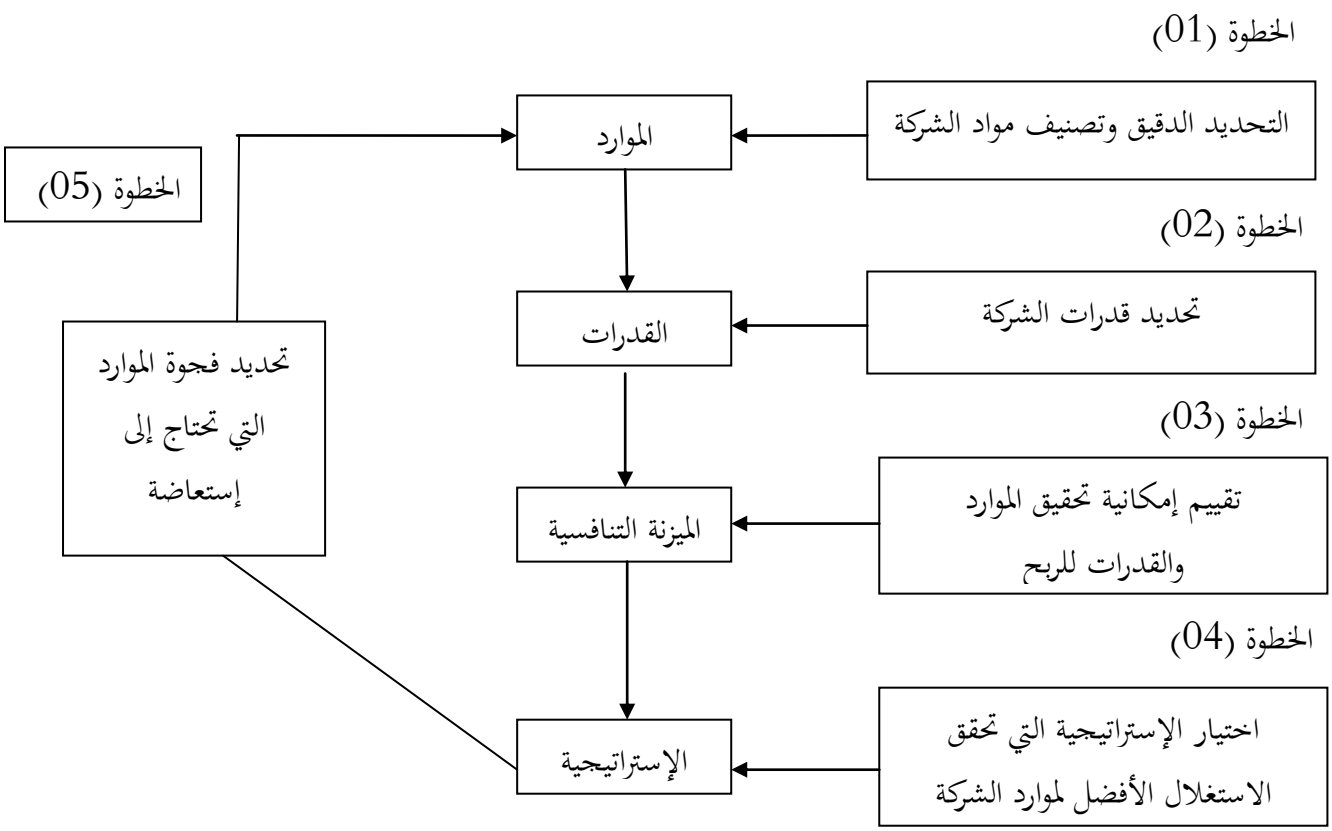

المصدر: نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص43.

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص41.

فبالنسبة للخطوة الأولى (تحديد وتصنيف موارد الشركة بدقة) يتطلب تقييم جوانب القوة والضعف بالمقارنة مع الشركة المنافسة وتحديد الفرص لتحقيق الاستغلال الأفضل للموارد عن طريق نظم المعلومات الإدارية التي تعد أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على ذلك.

أما بالنسبة لتحديد قدرات الشركة (الخطوة الثانية) فيكون عن طريق تحديد ما يمكن للشركة القيام به بفعالية أكبر من المنافسين وكذلك تحديد الدقيق للموارد الخاصة بكل قدرة ودرجة تعقد كل قدرة.

أما بالنسبة لإمكانية تقييم إمكانية تحقيق الموارد والقدرات للربح فيكون عن طريق مدى إمكانية تحقيقها لميزة تنافسية متواصلة، ومدى ملائمة ومناسبة عوائدها (الخطوة الثالثة).

فبالنسبة لإمكانية تحقيقها لميزة تنافسية متواصلة فتوجد أربع محددات رئيسية وهامة لدرجة تواصل الميزة التنافسية وهي [1]:

أولاً: خاصية الاستمرارية: بحيث تعتمد طاقة الميزة التنافسية على الاستمرار لمدة أطول على معدل استهلاك (استنفاذ) أو تقادم الموارد والقدرات والمحافظة عليها من خلال إحلال الموارد في حالة عدم جدواها أو تغييرها؛

ثانياً: التقليد أو النقل الحر في الإستراتيجية: بحيث تعتمد مقدرة الشركة في مواصلة ميزتها التنافسية على مدى سرعة الشركات المنافسة في تقليد إستراتيجياتها؛

ثالثاً: إمكانية تحويل الموارد: بحيث تعد الأسواق هي المصدر الأول للحصول على المدخلات من الموارد والقدرات، ففي حالة حصول الشركة على الموارد المطلوبة بنفس الشروط المماثلة لتقليد الميزة التنافسية للشركة الناجحة فيمكن القول أن إمكانية تحويل الموارد مازال غير ممكن بالنسبة للشركة القائمة بالتقليد؛

رابعاً: إمكانية تحقيق التنمية الذاتية من الموارد والكفاءات وهو راجع لعدم إتمام عملية تحويل الموارد والكفاءات وبالتالي تقييد قدرة الشركة على شراء الوسائل التي تعينها في تقليد الميزة التنافسية

[1] نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص45.

للشركات الناجحة وهذا يؤدي بدوره إلى إيجاد بديل أخر للحصول عليها وهو الاستثمار الداخلي فيها.

أما بالنسبة لاختيار الإستراتيجية التي تحقق الاستغلال الأفضل للموارد (الخطوة الرابعة) تتوقف على خصائص الموارد والكفاءات المحورية الأكثر أهمية للشركة من حيث درجة استمراريتها وصعوبة تقليدها وعدم إمكانية تحويلها...

وبالنسبة للخطوة الخامسة (تحديد فجوات الموارد وتنمية أساس أو قاعدة الموارد) فيكون عن طريق تنمية الموارد مستقبلاً من خلال عمليات إحلال وتجديد الاستثمارات للمحافظة على مخزون الشركة من الموارد وبهدف توسيع الميزة التنافسية وزيادة مجموعة الفرص الإستراتيجية (فجوة الموارد).

المطلب الثالث: سلسلة القيمة كمصدر للقدرة التنافسية

يعد تحليل سلاسل القيمة من الأساليب التي يمكن استخدامها بوصفها إطاراً لتحديد نقاط قوة المؤسسة وخلق المزايا التنافسية فيها، بمعنى آخر أن سلسلة القيمة تساعد المؤسسة في تعيين كلا المصدرين للتنافسية (ميزة التكلفة في الإنتاج واللوجستية ...الخ والتمايز في خصائص المنتج والخدمات الإضافية وإستراتيجية الإتصال) ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أساسي مفاده أن الهدف الإقتصادي للمنظمة يتمثل في خلق القيم من خلال أنشطها المختلفة وتشمل سلسلة القيمة كل النشاطات الضرورية للتمكن من عرض منتج أو خدمة معينة للمشترين، ووفق هذا الإطار فإن هذه الأنشطة ضمن السلسلة (أنشطة القيمة) تتمثل في تسع فئات تضمها مجموعتان أساسيتان هما[1]:

المجموعة الأولى: وهي الأنشطة الأولية أو الأساسية (Primary Activities) وهي مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى الخلق المادي للمنتوج أو الخدمة وتتضمن:

أولاً: الإمدادات الداخلية (Inbound Logistics) وتعرف بالأنشطة اللوجستية والمتعلقة بنقل واستلام وتخزين وتحريك ومناولة المواد والمدخلات الأخرى اللازمة للنظام الإنتاجي؛

[1] محي الدين القطب، مرجع سبق ذكره، ص90.

ثانياً: العمليات (Operations) وهي تلك الأنشطة المختلفة والخاصة بتحويل المدخلات إلى مخرجات؛

ثالثاً: العمليات اللوجستية الخارجية (Out Bounol Logisticcs) أي التوزيع المادي والذي يشمل كل الأنشطة المتعلقة بنقل وتوزيع وتخزين وتسليم المخرجات من سلع تامة الصنع أو نصف تامة وفق زمن ووقت محدد؛

رابعاً: التسويق والمبيعات (Marketing and Saler) وهي الأنشطة التي تؤدي لشراء المنتجات وكل ما يتعلق بالعملية التسويقية من تسعير وترويج وتوزيع ...الخ؛

خامساً: الخدمة (Service) وهي الأنشطة التي تحافظ وتصون قيمة المنتوج أي بعبارة أخرى خدمات ما بعد البيع من إصلاح وصيانة واستبدال وتوفير قطع الغيار.

المجموعة الثانية: وهي الأنشطة السائدة (Support Activities):

وهي الأنشطة التي توفر المدخلات أو الهيكل الأساسي للمنظمة بالشكل الذي يدعم ويسهل القيام بالأنشطة الأساسية باستمرار وتتضمن بدورها مجموعة أنشطة:

أولاً: البنى الأساسية (Infrastucture) وتعرف أيضا بالبنى الإرتكازية كعناصر الإدارة والتخطيط الإستراتيجي والشؤون القانونية والتمويل والمحاسبة ...؛

ثانياً: إدارة الموارد البشرية (Human Resource Management) وتشمل الانشطة الخاصة بالموارد البشرية داخل المؤسسة كالتعيين والتدريب والتحفيز وغيرها من الأنشطة؛

ثالثاً: التكوير التكنولوجي (Technology Development) وتشمل الأنشطة الخاصة بتصميم المنتوج وتحسينه وكذلك إيجاد أو تحسين الطريقة التي تنجز بها مختلف الأنشطة في سلسلة القيمة؛

رابعاً: التدبير (Procurement) وهو خاص بعمليات توفير المدخلات والمشتريات وضمان تدفقها إلى المؤسسة.

والمهم فيما سبق أن توجد ترابط بين النشاطات سالفة الذكر ومعنى ذلك أن أداء أحد النشاطات يؤثر على النشاطات الأخرى (إذا تمكنت من أداء كل المهمات بنفس التكلفة والفعالية)

لذا فإن تحقيق مزايا التنافس والحفاظ عليها لا يعني فقط أن تكون جيداً في نشاطات فردية بل أن تكون قادراً على إدارة وتنسيق الترابط بين كل العمليات المختلفة وعلى سبيل المثال قد تكون الشركة كفوءة جداً وطريقة عملها ممتازة لتصنيع المنتج (X) لكن الإجراءات العملية لديها سيئة التنظيم بحيث لا يصل المنتج (X) بالسرعة الكافية للمحلات (زمن التسويق طويلا جداً) [1].

كما أن التأثير المتراكم لأنشطة سلسلة القيمة والطريقة التي ترتبط بها هذه الأنشطة داخل المؤسسة وعلاقتها مع العوامل الخارجية المؤثرة تحدد نقاط قوتها وضعفها ومستوى أدائها مقارنة بالمنافسين باتجاه تطوير ميزتها التنافسية ضمن مفهوم سلسلة القيمة من خلال [2]:

- أي من الأنشطة الرئيسية أو السائدة؛
- الطريقة التي تمتزج وتتوحد بها الأنشطة الرئيسية والسائدة؛
- ارتباط وتوحد الأنشطة الداخلية والعناصر البيئية المباشر.

ومن الطبيعي أن تعتبر سلسلة القيمة واحدة من أدوات التفكير الإستراتيجي البارزة في تحليل خلق قيمة الشركة باعتبارها جزءًا من نظام قيم كامل بما فيها سلاسل قيمة الموردين وتجار الجملة وتجار التجزئة...الخ.

ويرى بعض الباحثين بأن المؤسسات تستطيع إعادة هيكلة سلاسل القيمة لديها بالصورة التي تعزز القيمة لها وللأنشطة التي تحويها وللأطراف المرتبطة بها خلال خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة من خلال العديد من الطرق وعلى النحو الآتي [3]:

- تبسيط تصميم المنتوج واستخدام الأجزاء والمركبات المعيارية في نموذجه؛
- استبعاد المنتجات والخدمات ذات العروض المتنوعة واعتماد الأساسية منها؛
- التوجه نحو التبسيط والمرونة في الأنشطة والأساليب والعمليات؛
- إيجاد الطرق التي تسمح بإيجاد بدائل لاستخدامات الموارد والتراكيب مرتفعة الكلفة؛

---

[1] بثينة علي المحتسب، طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] محي الدين القطب، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3] نفسه، ص94.

- استخدام مدخل التسويق والبيع المعتمدة؛
- جعل مواقع التسهيلات أقرب إلى المجهزين أو المستهلكين أو كلاهما معاً بهدف تخفيض كلف الإمدادات الداخلية والخارجية؛
- التركيز على منتجات أو خدمات محددة تلبي احتياجات مستخدمين محتملين وبالتالي إنهاء بعض الأنشطة المكلفة؛
- إعادة هندسة جوهر العمليات لتعزيز خطوات العمل وإلغاء الأنشطة ذات القيمة المنخفضة المضافة؛
- استخدام تكنولوجيا الإتصال الإلكتروني لإنهاء الأنشطة الورقية بكافة أشكالها داخل وخارج المنظمة.

ويعد أسلوب تحليل سلسلة القيمة على نواحي التكلفة وجوانب خلق القيمة فقط، بل يتعداه ليشمل العمليات الجوهرية في المؤسسة وطبيعة الروابط الخارجية، كما يعد مرشد لتطبيق وتنفيذ الإستراتيجية المتبعة ويساعد على اتخاذ القرارات الهامة بالإضافة إلى دعمه لمقياس الأداء واستخدامه كإطار موجه لتحليل المنافسين وتحليل الاستثمارات الإستراتيجية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (12): سلسلة القيمة نقطة إنطلاق التحليل

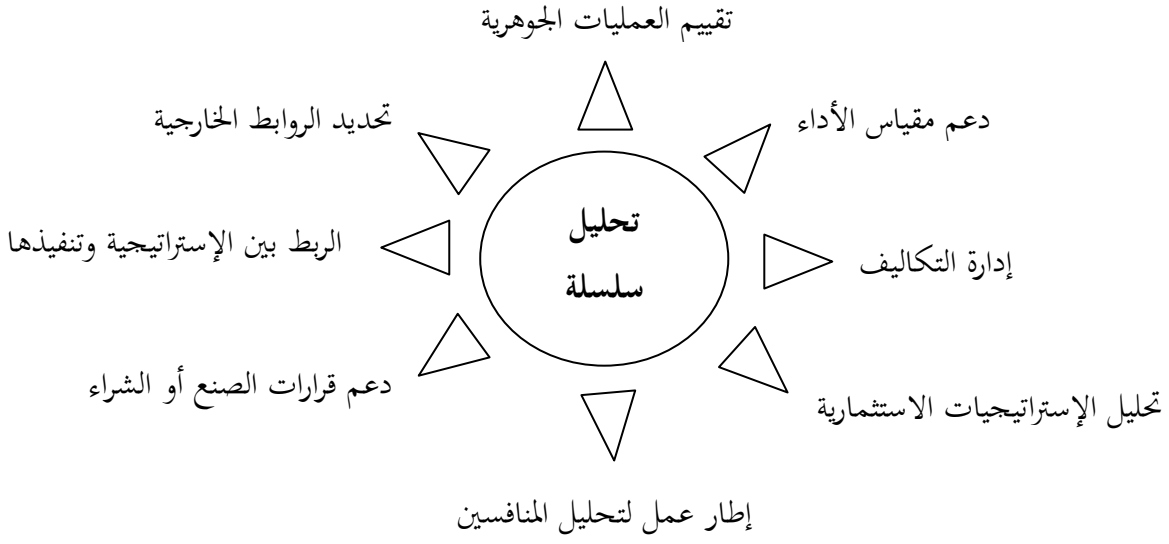

المصدر: محي الدين القطب، مرجع سبق ذكره، ص95.

المطلب الرابع: مظاهر القدرة التنافسية

قبل التطرق إلى مظاهر القدرة التنافسية تجدر بنا الإشارة إلى ذكر الإطار العام للتنافسية في القرن الواحد والعشرين من خلال التطرق إلى أسباب التنافسية والعوامل الحاسمة في تكوين وتنمية القدرة التنافسية.

إن جميع الشواهد الحالية تشير إلى أن القرن الحالي سوف يغير معادلة الصراع والمنافسة بين الدول وكذلك بين المنظمات الأعمال على مستوى الدولة من ناحية وعلى مستوى السوق العالمي من ناحية أخرى، وكذلك يغير الثوابت، بحيث أصبح السباق حول الصراع على القمة (الصراع الاقتصادي) يحل محل السباق نحو التسلح (الصراع العسكري) ويقلل كذلك من فعالية الاتفاقيات الثنائية فهذه الاتفاقيات قد لا تؤدي إلى نظام تجاري يتصف بالاستمرار حتى وإن كانت أي اتفاقية ضمنت أطرافها تكافؤ الفرص لن تضمن تكافؤ النتائج[1].

أما مظاهر التنافسية العالمية فتعود إلى العديد من الأسباب وهي[2]:

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة اتفاقيات OMC؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والإتصالات وتطور أساليب بحوث السوق وتقنيات القياس المرجعي والشفافية النسبية التي تتعامل بها المؤسسات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مركزها التنافسي؛
- سهولة الإتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكة الأنترنت وغيرها؛

---

(1) عبد السلام أبو قحف، "التنافسية وتغيير قواعد اللعبة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (2009-2010)، ص50.

(2) سلمان عبد الله معلا، "التمويل والمؤسسات التمويلية"، دار المنهل، لبنان، 2015، ص214.

- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتساع عمليات الإبداع والإبتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة كذلك للتحالفات بين المؤسسات الكبرى؛
- مع زيادة الطاقات الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء (فرصة الاختيار والمفاضلة) وبالتالي تصبح التنافسية الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل واكتساب وتنمية القدرة التنافسية.

أما أهم العوامل الحاسمة في تكوين وتنمية القدرات التنافسية وتفعليها فتتمثل في ثلاث عوامل جوهرية هي[1]:

- التقنية الأفضل؛
- الموارد البشرية المتميزة؛
- القيادة الإدارية الواعية.

وعليه فقد تبنت المؤسسات المعاهدة في سعيها للدخول في ساحة التنافسية العالمية إلى تبني مفاهيم إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية وتغيير نظرتها إلى العنصر البشري من مجرد اعتباره أحد عناصر الإنتاج (المنظور السلبي) إلى المنظور الإيجابي (العنصر البشري أثمن الأوصول التي تمتلكه المؤسسة) كمصدر حقيقي للقيمة المضافة، وهناك ثلاث طرق يمكن لإدارة الموارد البشرية أن تبني الميزة التنافسية للمؤسسة وتحافظ عليها وهي[2]:

الطريقة (1): إعداد وتطبيق إستراتيجية المؤسسة؛

الطريقة (2): القدرة والتعامل على إدارة التغيير؛

الطريقة (3): بناء التوحد الإستراتيجي للمؤسسة الإستراتيجية.

---

[1] سلمان عبد الله معلا، مرجع سبق ذكره، ص244.

[2] مصطفى محمود أبو بكر، "إدارة الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية"، الدار الجامعية، مصر، (2003-2004)، ص21.

فبالنسبة للطريقة (1) تعتمد على وضع رسالة المؤسسة وأهدافها الأساسية في إطار الظروف البيئية وإمكانيات تلك المؤسسة ووضع رؤية إستراتيجية من خلال تحديد وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لأغراض التخطيط الإستراتيجي وهذا كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لأغراض تخطيط الموارد البشرية

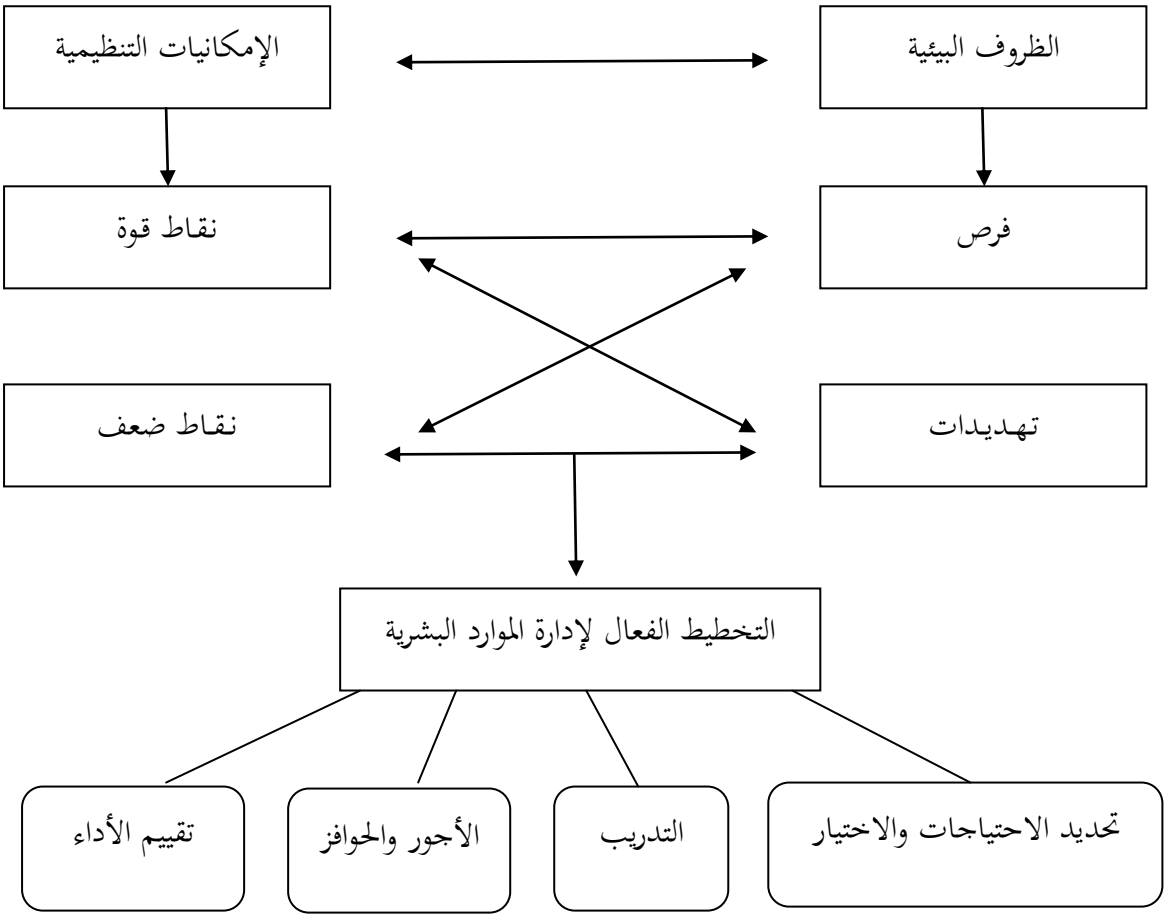

المصدر: مصطفى محمود أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص22.

أما الطريقة (2) فهي تحتم ضرورة قيام المؤسسات بتدعيم قدرتها على إدارة التغيير وتدعيم وتحسين القدرة على إدارة التغيير وذلك من خلال الاستخدام السليم لأدوات وخبرات إدارة الموارد البشرية بالتركيز والحرص على زيادة قابليتها للتكيف مع الضغوط والمتغيرات البيئية وتعيين أفراد يتصفون بالمرونة وأن تعمل على تنميتهم بحيث يدركون أن التغيير جزءًا هاماً من النمو.

أما بالنسبة للطريقة الثالثة (3) والتي تعتمد على التوحيد الإستراتيجي للمؤسسة فتقوم على درجة مشاركة جماهير المؤسسة سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها في مجموعة القيم والافتراضات الأساسية المتعلقة بتلك المنظمة كخدمة العميل من القيم الأساسية التي تحكم أداء المؤسسة فإن تلك القيمة يجب أن تكون متبناة من جانب العاملين والإدارة والموردين والملاك وغيرهم من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

وتبدو ظاهر القدرة التنافسية في مجموع القدرات الكلية التي تتمتع بها المؤسسة والتي تتشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل وتكون على النحو التالي[1]:

- نظم الإتصالات والمعلومات الفعالة ورصيد المعرفة المتاحة عن عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق... ينتج عنه قدرات معلوماتية؛
- التنظيم الشبكي المرن المبني على أساس معلوماتي والمنفتح على البيئة... وينتج عنه قرارات تنظيمية؛
- الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متميزة، وهذا ينتج عنه قدرات إنتاجية؛
- الموارد المالية والمادية المناسبة ينتج عنها قدرات تمويلية؛
- أساليب وإمكانيات الإتصال بالسوق والوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق السلع والخدمات إليهم بحسب متطلباتهم ووفقا لتوقعاتهم، ينتج عنه قدرات تسويقية؛
- الموارد البشرية المدربة والمتحمسة، والطاقات الذهنية المبدعة والراغبة في المشاركة ... ينتج عنها قدرات بشرية؛
- القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالإبتكار والتطوير والمرونة ينتج عنها قدرات قيادية.

ومن مجموع هذه القدرات المحورية تنتج قدرة تنافسية تحقق التميز على المنافسين وتخلق قيمة تنافسية أعلى وأكبر.

- القدرة على الإبتكار والإنتاجية والمنافسة وإنشاء المشاريع[2].

---

[1] علي السلمي، "الإدارة في عصر المعرفة والعولمة"، سما للنسر والتوزيع، مصر، 2017، ص202.

[2] Matouk Belattaf, Abdenour Mouloud and Sylia Belattaf, "De la compétitivité des entreprise à la compétitivité de l'ue : Défis et avenir », global journals inc, USA, 2014, P109.

خلاصة الفصل:

بشك ل عام إن الأدبيات الإقتصادية تناولت هذا الموضوع أبرزت العديد من المفاهيم الأساسية حول موضوع القدرة التنافسية وأهميتها وخاصة المواضيع التي تشير فيها القدرة التنافسية إلى زيادة في مستويات الإنتاجية للدول ووعيها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها في ظل المنافسة العالمية.

وعليه سعت هاته الدول إلى تطوير وتحسين إنتاجياتها في جميع القطاعات الإقتصادية لمواجهة الحواجز والعراقيل التي وقفت في وجه قدرتها التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنمية اقتصادياتها للارتقاء بمستويات معيشية تعود بالنفع على المجتمع.

الفصل الثالث

التحديات الإقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول العربية

تمهيد:

لم تعد الدول في منأى عن التغيرات والتحولات العالمية بسبب لما أحداثته العولمة الإقتصادية من نقلة نوعية بسبب أثرها وتداعياتها على اقتصادياتها، ونخص بالذكر الدول العربية لدا سنحاول في هذا الفصل ذكر أهم التحديات التي تواجه الدول العربية.

لدا قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية 2008.

المبحث الثاني: المتغيرات المصاحبة للنفط كتحدي للتنمية والتعاون العربي

المبحث الثالث: الإقليمية الجديدة كتحدي للوحدة العربية

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية 2008

سنتناول في هذا المبحث حول إرهاصات الأزمة وأسبابها في بادئ الأمر ثم ننتقل إلى تداعيات الأزمة ونتائجها على الاقتصاد العالمي بشكل موجز، ثم نغطي آثارها على إقتصادات الدول العربية بغرض التعرف على مسار التأثير وأبعاده على الاقتصاديات العربية.

المطلب الأول: إرهاصات الأزمة وأسبابها

لقد بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية بالظهور في سبتمبر 2008 مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي "ليمان برادرز" عن إفلاسها، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929 وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في القرن التاسع عشر (ق 19)، ويمكن إبراز مراحل والمحطات المهمة إبداء من العام 2007 والتي توضح كيفية تصاعد وتفشي هذه الأزمة في إقتصاديات دول العالم وهي كالآتي [1]:

- في شهر فيفري 2007 لم يتمكن عدد كبير من المدينين من تسديد دفعات قروض الرهن العقاري علماً أن عدم تسديد هذه الدفعات يعود إلى قيام المؤسسة المالية بمنح القروض العقارية لأفراد لا يملكون الضمانات الكافية لسداد هذه القروض وقد ترتب على هذا الأمر نتائج سلبية، كان أهمها إفلاس بعض المؤسسات المصرفية المتخصصة؛
- من شهر أفريل إلى شهر جويلية 2007 تزايدت مؤشرات الأزمة المالية، لكنها كانت تسري في محاور الاقتصاد وتتعمق دون أن تتخذ الجهات ذات العلاقة كل ما يلزم لمنع استفحال هذه الأمة؛
- في شهر أوت 2007 اتسعت مخاطر الأزمة المالية وشهدت الأسواق المالية تدهوراً جوهرياً وبدأت المصارف المركزية ببعض التدخلات التي هدفت إلى دعم السيولة في الأسواق؛

[1] صاحب المقال مجهول، "الأزمة المالية 2007-2008"، مقال معاين على موقع الأنترنت بتصرف:
. 12/02/2016www.ar.wikipedia.og

- خلال شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر 2007، استمرت الأزمة في التصاعد وأدت إلى وقوع انخفاض كبير في أسعار الأسهم لعدد من المؤسسات المصرفية الكبرى؛
- في يوم 22 جانفي 2008 قام البنك المركزي الأمريكي بتخفيض معدل فائدته بقيمة ثلاثة أرباع النقطة (0.76%) ليبلغ معدل الفائدة 3.5% ثم تتابعت عمليات التخفيض لتصل قيمة معدل الفائدة إلى 2% في نهاية شهر أفريل عام 2008؛
- من شهر فيفري 2008 إلى شهر أوت 2008 تم تأميم بعض المؤسسات المصرفية (مثل قيام الحكومة البريطانية بتأميم بنك نورذرن روك يوم 17 فيفري 2008)؛
- قامت وزارة الخزينة الأمريكية يوم 07 سبتمبر 2008 بوضع مؤسسة Fahny Mae ومؤسسة Freddie Mac تحت الوصاية طيلة المدة التي تحتاجها كل منهما لإعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- خلال شهر سبتمبر 2008 وتحديداً يوم 15 سبتمبر 2008 تم الإعلان عن إفلاس مؤسسة مالية عريقة في الولايات المتحدة (ليمان براذرز) حيث قيمة أصوله حوالي 639 مليار دولار وأدى ذلك إلى حالة شديدة من الذعر المالي؛
- كذلك خلال شهر سبتمبر 2088 أعلنت مؤسسة مصرفية أخرى "Bank of Amirca" عن شراء مصرف مهم في الولايات المتحدة هو بنك "ميرل لينش"؛
- يوم 16 سبتمبر 2008 في الولايات المتحد الأمريكية تأميم شركة "IAG" وهي أكبر شركة للتأمين في العالم بمنحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛
- في شهر سبتمبر 2008 أيضاً أعلنت الحكومة الأمريكية عن أكبر خطة مالية للإنقاذ بقيمة 700 مليار دولار، والتي ركزت على مساعدة المؤسسات المالية على مواجهة الأخطار المتزايدة للأزمة وتم رفضها من قبل مجلس الشيوخ يوم 29 سبتمبر 2008،؛
- يوم 01 أكتوبر 2008 تم الإقرار بخطة الإنقاذ المعدلة في مجلس الشيوخ الأمريكي؛

- في يوم 08 أكتوبر عام 2008 قامت الحكومة البريطانية بإعادة هيكلة وإعادة تحديد رؤوس الأموال الثمانية مؤسسات مصرفية بريطانية كإجراء لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية؛
- في 15 أكتوبر 2008 اتفقت دول منطقة الاتحاد الأوروبي على ضخ المزيد من الأموال إلى مؤسسات المصرفية المتغيرة وإعطاء ضمانات لعمليات الاقتراض بين المصارف؛
- في 15 نوفمبر 2008 انعقدت بواشنطن القمة الاقتصادية لمجموعة الدول العشرين والتي ضمت إلى جانب المجموعة كلاً من السعودية وتركيا وجنوب إفريقيا والهند واندونيسيا والصين والأرجنتين وأستراليا والبرازيل في محاولة لاحتواء أثار الأزمة المالية واتفقوا على مبادئ وإصلاحات كبرى تتعلق بكيفية وتنظيم عمل المؤسسات المالية؛
- في 25 نوفمبر 2008 أيضاً أعلنت الحكومة الأمريكية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم قروض الاستهلاك وقطاع العقارات تبلغ قيمتها حوالي 800 مليار دولار؛
- في 26 نوفمبر 2008 كشف رئيس المفوضية الأوروبية النقاب رسمياً عن خطة إنعاش اقتصادي تبلغ قيمتها 200 مليار يورو أي 260 مليار تستهدف مساعدة الدول (27) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تجاوز الأزمة والهروب من الوقوع في هاوية الركود.

أما عن أسباب الأزمة المالية فيجمع معظم المحللين الماليين والاقتصاديين أن بذور الأزمة المالية تعود إلى مايلي [1]:

- سوء السياسات المالية والاقتصادية التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة بوش الإبن بعد أحداث 11 من أيلول 2001 والتي أدت إلى تراجع فرص العمل وزيادة الإقبال على القروض العقارية، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع (أزمة الرهن العقاري)، وهي سبب مباشر؛
- سياسة التحرير المالي التي مارستها إدارة بوش على أسواقها المالية وتخفيض أسعار الفائدة بحجة محاولة انعاش الاقتصاد الأمريكي والدولار تسببت بتصعيد حدة الأزمة العقارية؛

[1] قحطان السيوفي، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2012، ص16.

- تهاون الإدارة الأمريكية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة على أسواق المال وبالتالي انعكس ذلك بفشل تنظيمي ورقابي يضمن الحماية من الإقدام على مخاطر مفرطة في النظام المالي كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ابتداع وابتكار أدوات مالية غير مؤكدة وتفتقد للثقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية؛
- عملت معظم المؤسسات المالية الأمريكية للتحايل على النظم المصرفي وذلك بتضخيم حجم أوصولها في الأسواق مما انعكس على عدم معرفة المساهمة الحقيقية لأي من الأسهم والسندات أو المشتقات المالية؛
- الجشع والفساد وقلة الأمانة في دوائر وقطاعات يفترض أنها مؤتمنة على أموال الناس وقد تبين أن أباطرة المال وطبقة المديرين استحوذت على أجور وتعويضات خيالية؛
- انتشار جو ومناخ عدم الثقة بل الهلع دفع المودعين إلى سحب ودائعهم ما صعد من حدة الأزمة المالية وانتشارها عالمياً؛
- انعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي وبطء الجهات المسؤولة عن تنظيم هذا النشاط ومراقبته أدى إلى فوضى في أسواق المال العالمية أدى إلى عجز المصارف عن تحديد المخاطر التي تتضمنها؛
- تجاهل المسؤولين في الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية العوامل الثلاثة (الزمان، المكان، المعرفة) التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي المعاصر ويأخذون بالفكر التقليدي المالي ما جعلهم غير قادرين على التصدي بنجاعة لهذه الأزمة المالية العميقة؛
- توريق الديون (الهون) وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المهني عنها في شريعتنا؛

- المجازفة على المكشوف تؤدي إلى زيادة في أسعار الأوراق المالية لا تعكس حقيقة المؤسسات المصدرة لها (الفقاعة)* وتؤدي إلى مبادلة صفرية لا تؤدي إلى خلق ثروة جديدة واستفحال الفقاعة المالية [1].

بالإضافة إلى كل ذلك فإن الاعتماد كان أساساً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات.

والنظرة الثانية كانت نظرة عامة فبالجملة فإنه يمكن إرجاع الأزمة إلى ثلاث مجموعات من الأسباب هي [2]:

أولاً: أسباب متعلقة بالقطاع المالي؛

ثانياً: أسباب متعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة والأخلاق؛

ثالثاً: أسباب متعلقة بالقطاع الحقيقية.

أولاً: أسباب متعلقة بالقطاع المالي وتتمثل في الأتي:

- التضخم الشديد في القطاع المالي؛
- المتاجرة في المخاطر؛
- الاقتصاد الورقي وهو ما يؤدي إلى التضخم في القطاع المالي؛
- ازدياد وتعمق التشابكات بين مكونات القطاع المالي؛
- اشتداد الفجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي؛
- ضعف أو تراخي إجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي.

ثانياً: أسباب متعلقة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة واختلالات العولمة:

* الفقاعة: تنشأ نتيجة عملية المضاربة في بيع وشراء الأصول بأنواعها لذاتها للاستفادة من تقلبات سعرها وليس لاستخدامها في الأغراض التي وجدت من أجلها أو للاستفادة من عوائدها.

[1] عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] وليد زهار، "الأزمة المالية العالمية 2008"، محاضرة لاستفاء مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، 2014.

- الليبرالية الاقتصادية الجديدة شجعت على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها، كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة وتقليص وظائفها الاقتصادية والاجتماعية ...الخ؛
- اختلالات العولمة وثمة اختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما الدور الكبير في التمهيد لوقوع الأزمة وهما:

أ- الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي؛

ب-الاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها.

ثالثاً: أسباب متعلقة بالقطاع الحقيقي وهي كالأتي:

- السياسة النقدية والمصرفية المطبقة؛
- السيولة الوفيرة التي تمثلت في المدخرات الأجنبية التي تدفقت على الولايات المتحدة؛
- الحالات الترويجية لمؤسسات التمويل مثل حملة المليار دولار لمجموعة "سيتي جروب" في التسعينات لإغراء أصحاب المنازل بالحصول على قرض عقاري ثان ...الخ.

ولكن هاته العوامل لا يكون لها تأثير يذكر إلا إذا كانت هناك عوامل دافعة من جانب الطلب وهي قلة الدخول المتوافرة للناس وسعيهم للحفاظ على مستويات معيشتهم أو تحسينها، فهنا يشكل الاقتراض المخرج من قلة الدخول وذلك يعد استنفاذ وسائل أخرى لزيادة الدخول كالعمل لوقت إضافي وعمل الزوجات والاشتغال بأكثر من عمل.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

لقد انعكس نشوب الأزمة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2011-2015 وسط تباين العوامل المؤثرة في النمو العالمي سواءً على صعيد الدول المتقدمة أو النامية أو حتى على صعيد الأداء الاقتصادي داخل كل مجموعة من هاتين المجموعتين، لدا سوف نتطرق فيما يلي إلى أهم انعكاسات الأزمة على النمو الاقتصادي وعلى القطاع المالي والمصرفي للاقتصاد العالمي فيما يلي:

أولاً: سجل الاقتصاد العالمي نمو ضعيفاً لم يتجاوز 3.1% مقارنة بنحو 3.4% لمعدل النمو المسجل عام 2014 بما يمثل أدنى مستوى لنمو الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، ويأتي هذا النمو كمحصلة للتحسن الطفيف في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والذي ارتفع إلى نحو 1.9% عام 2015 مقارنة بنحو 1.8% في عام 2014، وفي المقابل بلغ معدل النمو في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى نحو 4% في عام 2015 متراجعاً مقارنة بالمستوى المسجل لعام 2014 والبالغ 4.6% وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (14): يوضح معدلات النمو الحقيقي في العالم وفي مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى (2011-2015):

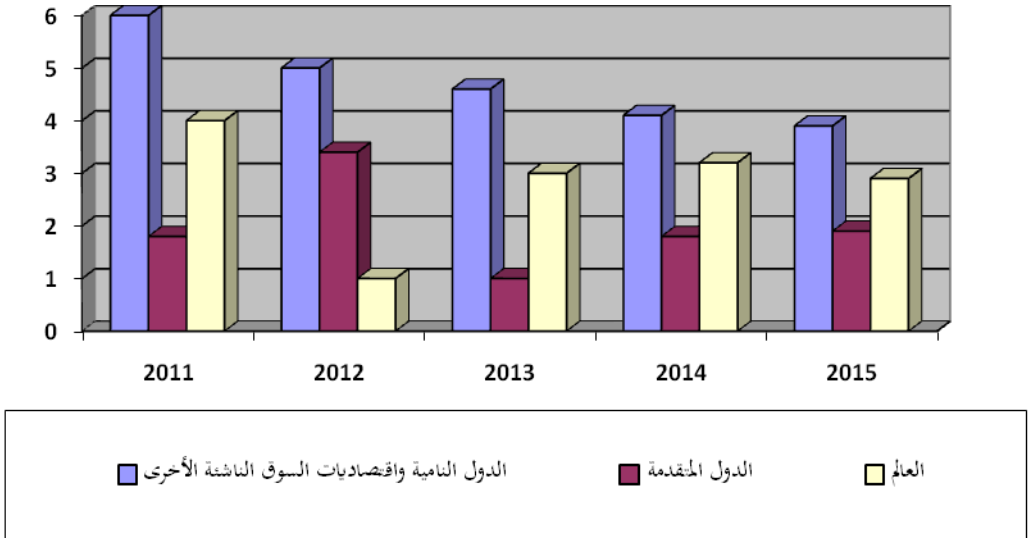

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

فبالنسبة للدول المتقدمة فإن تراجع معدل النمو 1.9% عام 2015 مقابل 5.8% لعام 2010 فهو راجع إلى انخفاض النمو في معظم دول المجموعة رغم اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض خلال العام 2015 وهو ما يفترض أن يعزز من اقتصاديات دول المجموعة التي تعتمد على التنمية الصناعية ولكن التفسير الأقرب لهذا الانخفاض هو تباطؤ النمو في كل من الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الذي أثر سلباً على أداء المجموعة باعتبار تلك الدول السوق الرئيسية لصادرات دول المجموعة (الدول المتقدمة).

أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فقد شهدت كذلك هي الأخرى تراجع في معدلات النمو فقد بلغ معدل النمو حوالي 4% لعام 2015 مقابل 6% لعام 2011 ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة الانخفاض الواضح في مستويات الطلب في الدول المتقدمة مما يؤثر سلباً على مستويات الطلب الخارجي بالدول النامية، بالإضافة إلى انخفاض أشعار السلع الأساسية وعلى رأسها النفط الذي يعتبر سلعة أساسية ضمن الصادرات (التركيز السلعي لصادراتها) وكذلك إلى تأثرها بالتوترات السياسية التي شهدتها خلال هاته الفترة وكذلك إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى بلدان هاته المجموعة كان من أبرز العوامل التي ساهمت في تباطؤ نموها.

ثانياً: ففي ظل استمرار تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد العالمي فقد سجل معدل التضخم تراجعاً ملحوظاً في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (15): يوضح معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى

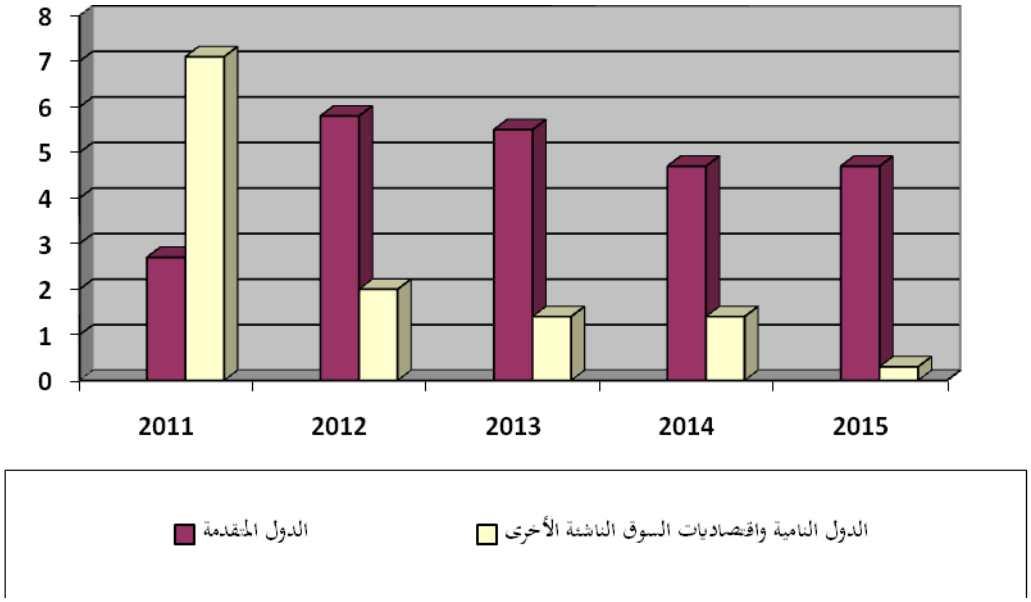

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

فبالنسبة للدول المتقدمة فقد انخفض معل التضخم إلى نحو 0.3% في عام 2015 مقابل 2.7% في عام 2011 وقد تضافرت عدة عوامل ساهمت في تدني معدل التضخم عام 2015 والذي انخفض دون المستوى المتوقع وهو راجع إلى الانخفاض في أسعار السلع الأولية وعلى رأسها النفط وكذلك تراجع أسعار السلع الغذائية.

أما بالنسبة للدول النامية هي الأخرى عرفت انخفاض في معدلات التضخم، ففي عام 2015 وصل المعدل إلى 4.7% مقابل 7.1% لعام 2011 وهذا نتيجة لتضارب أسعار صرف عملاتها المحلية مقابل العملات الرئيسية ولاسيما الدولار في أسواق الصرف إضافة إلى الأثار التضخمية الناتجة عن تحرير أسعار بعض السلع المدعمة والتشوهات الهيكلية في بعض أسواق السلع الأساسية بما حد من ظهور الأثر الإيجابي لتراجع أسعار السلع الأساسية على المستوى العام للأسعار.

ومن شأن هذا الأخير (تراجع معدلات التضخم) واستمراره أن يواصل تأثيره المحبط لقرارات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وأن يعمل على رفع عبئ المديونيات العامة في ظل ارتفاع القيمة الحقيقية للديون القائمة وزيادة أعباء خدمتها وذلك نظراً لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، نتيجة لذلك تصبح حالات العجز عن السداد أكثر احتمالاً وهو ما قد ينتج عنه المزيد من الضغوط التي تدفع الأسعار إلى الانخفاض بشكل أكبر وتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة[1].

ثالثاً: أما على مستوى معدلات البطالة ووفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية ومع تحسم مستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو فقد شهد معدل البطالة في الدول المتقدمة انخفاضاً عام 2015 ليصل إلى 6.7% مقارنة بـ8% لعام 2011 ويمكن تفسير هذا التحسن النسبي في تراجع معدلات البطالة إلى نمو معدل التوظيف في هاته الدول من 0.6% إلى غاية 1.3% عام 2015 وكذلك راجع إلى التخفيف النسبي من الإجراءات التقشفية التي اتبعتها هاته الدول (المتقدمة) خلال السنوات الأربع الماضية وخاصة دول منطقة اليورو كما لا يمكن إغفال أثر انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية باعتبار أن جل الدول المتقدمة هي دول مستوردة لهما مما ساهم في تحريك عجلة الإنتاج ومن ثم خلق وظائف جديدة.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

وبالرغم من هذا الانخفاض في معدلات البطالة لا يزال معدل البطالة في الدول المتقدمة مرتفعاً بمعدل البطالة العالمي البالغ 5.9% لعام 2015 وهذا الأخير لا يزال مرتفعاً بالمقارنة للمستويات المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية.

رابعاً: ومن جهة أخرى فإن انخفاض نمو الاقتصاد العالمية فقد انعكس سلباً على حجم نمو التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري بسبب الإجراءات التقشفية التي تبنتها عدد من دول العالم على مستويات التجارة الدولية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري (2011–2015).

	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات نمو حجم التجارة (السلع والخدمات) إجمالي التجارة العالمية	7.1	2.8	3.4	3.5	2.8
الدول المتقدمة الصادرات (X) الواردات (M)	5.9 5	2.3 1.1	3.0 2.2	3.5 3.5	3.4 4.3
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى الصادرات (X) الواردات (M)	9 11.4	4 5.6	4.4 5.2	3.1 3.7	1.7 0.5
معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي) الدول المتقدمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	1.5- 3.6	0.7- 0.5	0.8 00	0.3 0.4-	1.9 3.9-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، الملحق (1/1).

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو التجارة الدولية المسجل خلال عام 2015 والبالغ 2.8% يعد منخفضاً بالمقارنة بمعدل النمو المسجل عام 2011 والبالغ 7.1% وهو معدل مخيب للآمال ودون المستوى المتوقع وهذا يرجع لعدة أسباب ولعل أبرزها مايلي:

- تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار السلع الأساسية؛
- التوترات السياسية والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية؛
- حالة عدم القين فيما يخص السياسة النقدية الأمريكية؛
- تباطؤ اقتصاد الصين (القوة التجارية الأولى في العالم) وتحولها في سياستها التنموية من الاعتماد على الطلب الخارجي إلى الاعتماد على الطلب المحلي؛
- التقدم المخيب للآمال المحرز على صعيد السياسات الحمائية.

ويشار من خلال الجدول كذلك إلى تراجع حجم التجارة الخارجية للدول المتقدمة والدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، فبالنسبة للدول المتقدمة فقد بلغ حجم صادراتها لعام 2011 بـ 5.9% ليسجل انخفاض في عام 2015 ليصل 3.4% من السلع والخدمات وكذلك بالنسبة لوارداتها فقد سجلت هي الأخرى تراجع، فقد بلغ حجم وارداتها من السلع والخدمات لعام 2011 بـ5% ليصل إلى 4.3% ولعل أهم الأسباب في تراجع حجم التجارة الخارجية للدول المتقدمة هو زيادتها للدعم المعيق للتجارة وخاصة دعمها للصادرات الزراعية.

أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فهي الأخرى كذلك تراجعت كل من صادراتها ووارداتها من السلع والخدمات خلال الفترة (2011-2015) فترة ما بعد الأزمة المالية، فقد سجلت الصادرات تراجعاً كبيراً أي انخفاض سجل عام 2015 والبالغ 1.7% مقارنة بعام 2011 والبالغ 9% وكذلك وارداتها سجلت انخفاض كبير عام 2015 والبالغ 0.5% مقارنة بعام 2011 والبالغ 11.4% ولعل أهم الأسباب والعوامل في ذلك هو السياسات الحمائية والمتمثلة في محدودية البضائع المعفاة من الجمارك أي التعريفة الجمركية وزيادتها لتشمل المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وكذلك معالجة القيود التجارية التي تؤثر سلباً على حجم التجارة الدولية.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية

لقد انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول العربية وخاصة الأزمة المالية والتي جاءت الآثار المباشر لها متفاوتة من دولة إلى أخرى بنسب مختلفة وذلك حسب وحكم انفتاح كل دولة واقتصادها على العالم الخارجي، كما أن هناك بعد العوامل من داخل المنطقة العربية كان لها التأثير على أداء الاقتصاديات العربية خلال عام 2015 وجاء هذا التأثير متباين وليس في اتجاه واحد بحكم أن هذا الأخير كان له أثراً إيجابياً لبعض الدول العربية وأثراً سلبياً على دول عربية أخرى بسبب عدم تجانس اقتصاديات الدول العربية وأهم تلك العوامل هي [1]:

- الانخفاض الحاد في أسعار النفط مما أثر سلباً على معدل النمو بالدول العربية المصدرة له نتيجة تراجع الإيرادات النفطية لها؛
- التطورات الغير مواتية ببعض الدول العربية (سوريا والعراق واليمن وليبيا) والتي لم تنعكس سلباً عليها فقط بل امتدت إلى باقي الدول العربية؛
- انخفاض نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشر نتيجة العاملين السابقين سالفا الذكر (انخفاض أسعار النفط والوضع السياسي)؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي في كلا من الصين واليابان وهما أكبر دولتين مستوردتين للنفط من الدول العربية؛
- الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو لأنه الشريك التجاري الأول لبعض الدول العربية لاسيما الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة.

أما بالنسبة لقنوات تأثير الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية فجاءت من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصادي وحجم التجارة الإجمالية للدول العربية ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة وعلى الأسواق المالية والمصرفية والذي سوف نتطرق له لكن قبل ذلك نقسم الدولة العربية إلى قسمين هما:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص23.

قسم الدول العربية المصدرة للنفط وقسم الدول العربية المستوردة للنفط.

أولاً: النمو الاقتصادي للدول العربية

فبالنسبة للدول النفطية العربية جاء معدل النمو منخفضاً بسبب انخفاض سعره والذي انعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث قنوات هي [1]:

- القناة الأولى: تمثلت في انخفاض العائدات النفطية والتي تساهم في نصف الناتج المحلي ومن ثم انخفاض نمو الناتج؛
- القناة الثانية: تمثلت في انخفاض الإنفاق العام وخاصة البنى الأساسية والتي تعتبر أحد محركات النمو؛
- القناة الثالثة: وتمثلت في انخفاض الحافز للاستثمار في قطاع النفط نتيجة لانخفاض العائد المتوقع ومن ثم انخفاض معدل النمو.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنقط فقد عرفت هي الأخرى تباطؤا في النمو بالرغم من انخفاض فواتير وارداتها من النفط نتيجة تراجع سعره وتراجع تكلفة دعم أسعار الطاقة إلا أن تراجع صادراتها لمنطقة اليورو (الشريك التجاري الأول لها) كان السبب في ذلك وكذلك تراجع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأوضاع الداخلية في هاته البلدان كان وراء تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي فيها.

وفي ضوء ذلك سجلت معظم الدول العربية معدل نمو محدود للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو 2.8% [2] لعام 2015 مقارنة بالسنوات الماضية ولمسار النمو التاريخي لها.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص23.

ثانياً: الأسواق المالية والمصرفية للدول العربية

لقد جاءت الآثار المباشرة للأزمة من دولة إلى أخرى طبقاً لدرجة تطور القطاع المالي والمصرفي ومدى انفتاحة على نظيره العالمي ومدى تعامل هذه الدول مع الأسواق المالية العالمية، وقد تمثل هذا التأثير فيما يلي[1].

- بروز المخاوف من شح السيولة في القطاع المصرفي؛
- تدهور جودة الأصول المصرفية؛
- عدم قدرة المقترضين على السداد الأمر الذي بات يهدد سلامة القطاع المصرفي؛
- تراجع معظم مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية بحدة، مما أدى إلى خسائر لحقت بالقطاع المصرفي في عدة دول عربية؛
- تأثر القطاع العقاري بالأزمة نتيجة تراجع الطلب على الوحدات السكنية والتجارية في عدة دول عربية، خصوصاً في مشاريع التطوير العقاري؛
- زيادة حالات القروض المتعثرة لدى المصارف واضطرارها إلى زيادة حجم المخصصات؛
- ارتفاع أسعار فائدة الإقراض ما بين المصارف وبالتالي الزيادة في تكلفة التمويل طويل الأجل في ظل شح مصادر التمويل المحلية والأجنبية.

أما بالنسبة للدول النفطية العربية على وجه الخصوص فقد تأثرت أسواقها المالية بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها يشكل المصدر الأساسي لها، ومن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع بما ينعكس على مشاريع التنمية فيها بحجم الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية.

وأن أثار الأزمة المالية على الدول العربية يرتبط بمدى علاقة سوق الأوراق المالية في الخليج والسعودية خصوصاً بالسوق المالية بدليل أن تبعية الدول العربية الكاملة لاقتصاديات العولمة نتيجتها أنها باتت تتأثر بأي صدمة اقتصادية تحدث على الصعيد العالمي عموماً والأزمة المالية الراهنة على

[1] نبيل جورج دحدح، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط أو الغاز الطبيعي"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص05.

وجه الخصوص، إذ أن العديد من المؤشرات تؤكد على وجود مخاطر عديدة من المتوقع أن تلم باقتصاديات هاته الدول وهي [1]:

- ستمنى الاستثمارات في هاته الدول (الدول العربية) بخسائر ضخمة تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار بعضها في شركات الرهن العقاري وبعضها الأخر في البنوك التي أعلنت إفلاسها؛
- وجود مخاطر محتملة على مستقبل الصناديق السيادية والتي تمتلكها بعض بلدان الخليج والتي تقدر استثماراتها بنحو 750 مليار دولار؛
- حالة من الذعر والتذبذب في البورصات العربية واتجاه نحو الانخفاض نتيجة لرغبة الأجانب في تسيير محافظهم المالية من أجل تدعيم مراكزهم المالية في الدول الأم.

أما بالنسبة لباقي الدول العربية الأخرى فقد تباينت تداعيات الأزمة على أسواقها المالية ما بين قوية ومتوسطة وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية وخاصة الخليجية منها تتكتم على حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة.

ثالثاً: على صعيد معدلات التضخم والبطالة

فبالنسبة لتداعيات الأزمة على الدول العربية وعلى صعيد معدلات التضخم ومعدلات البطالة فقد جاءت هي الأخرى متباينة.

فبالنسبة للدول العربية النفطية فقد انخفضت معدلات التضخم في معظم بلدان المنطقة مع تباطؤ نمو أسعار الغذاء وانخفاض الإنفاق العام في موازنات تلك الدول وخاصة الدول الخليجية النفطية أما باقي الدول النفطية الأخرى فقد ساهم انخفاض قيم عملاتها أمام الدولار في ارتفاع معدلات التضخم.

أما على صعيد معدلات البطالة فقد ارتفع نتيجة اعتماد هاته الدول (الدول النفطية) بشكل كبير على الإنفاق الحكومي الذي تأثر بتراجع الإيرادات النفطية بالرغم من تبني بعد الإجراءات

[1] يوسف حسن يوسف، "تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2012، ص116.

كضبط الإنفاق وتحقيق الانضباط المالي الذي ينعكس أثره على مستويات التعيين والتوظيف في القطاع العام.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فقد ارتفعت معدلات التضخم فيها وهذا ما شهده عام 2015 نتيجة انخفاض قيم عملاتها أمام الدولار وكذلك نتيجة تخبطها في مشاكل مزمنة مرتبطة بعجز الموازنة وطرق تمويلها وقد استقر معدل التضخم فيها خلال عام 2015 بـ6.1%[1]، أما على صعيد معدلات البطالة ورغم الانعكاس الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على موازناتها إلا أنها تأثرت سلباً بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات السياحية مما انعكس على التوظيف والتشغيل لاسيما في دول المغرب العربي.

وعلى وجه العموم وبالنسبة للدول العربية ككل وعلى صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها فقد انخفضت هذه التدفقات بحدة وخصوصاً في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع العقارات والقطاع السياحي حيث بلغت نسبة هذا التراجع للدول العربية 18.3%[2] لعام 2009.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط تستحوذ على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها أو الصادرة منها إلى الخارج.

رابعاً: التجارة الخارجية للدول العربية

بالنسبة لقيمة التجارة العربية السلعية الإجمالية فقد سجلت هي الأخرى انخفاضاً خلال عام 2015 والتي تقدر بـ1663 مليار دولار مقارنة بعام 2014 والذي قدر بـ2.120 مليار دولار[3]، محققة نسبة انخفاض بلغت بـ:21.6% وبالرغم من هيمنة صادرات الوقود والمعادن على هيكل الصادرات العربية (التركيز السلعي) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04)، فإن اتجاهات التجارة العربية في عام 2015 فقد انخفضت في قيمة كل من الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين ففي ظل الأزمة وانخفاض أسعار النفط والمعادن فقد مارس تأثير سلبي على

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

[2] نبيل جورج دحدح، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، ص28.

عائدات صادرات الدول العربية سواء الدول النفطية أو الغير نفطية وهو ما يعزي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية وتباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة منطقة اليورو وهي الشريك التجاري الأهم لعدد من الدول العربية وخاصة دول شمال إفريقيا وهذا ما يوضحه الشكل رقم (16) .

لذا فقد تمثل الأثر النهائي في انخفاض صادرات السلع والخدمات في الدول العربية لأدنى مستوى لها منذ عام 2009 حيث بلغت 1022 مليار دولار عام 2015 مقارنة مع 1407 مليار دولار في عام 2014 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 27.4%[1] وبالتالي إحداث تغير في الهيكل السلعي للصادرات العربية بحيث أصبح الاهتمام النسبي للصادرات الصناعية.

أما واردات الدول من السلع والخدمات فقد انخفضت في الدول العربية المستوردة للنفط نظراً لما يمثله النفط من أهمية نسبية في وارداتها كما نعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية بالإيجاب على قيمة الواردات الدول العربية، كما أن الأوضاع في اليمن وسوريا ساهمت هي الأخرى في الحد من الواردات. وكمحصلة فقد انخفضت واردات الدول العربية لعام 2015 مقارنة بعام 2014 بنسبة تقدر بـ: 3.7%.

الجدول رقم (04): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2011–2015)

(مئوية %)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
السلع الزراعية	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الوقود والمعادن	3.7	4.9	5.2	4.9	4.7	18.7	19.8	20.1	20.8	19
المصنوعات	73.6	76.6	73.7	69.6	62.2	13.8	16.1	16.4	15.9	15
المواد الكيماوية	18	15.9	19.8	25.1	29.2	64	62.8	62.7	60.8	63.5
مصنوعات أساسية	6.1	6	7.8	13.8	12.4	10.1	9.8	9.1	10.6	8.6
الآلات ومعدات النقل	4.9	3.8	5.8	4.3	4.8	19.3	16.5	17.6	17.5	19.1
مصنوعات متنوعة أخرى	2.4	3	2.6	2.4	6.4	6.6	7.2	7.4	6.4	7.5
صلع غير مصنعة	4.6	2.7	1.7	0.4	4	3.5	1.2	1.3	2.1	2.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربية الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، ص28.

الشكل رقم (16): يوضح أهم الشركاء التجاريون للدول العربية (اتجاهات التجارة العربية)

المساهمة في الصادرات العربية (%)

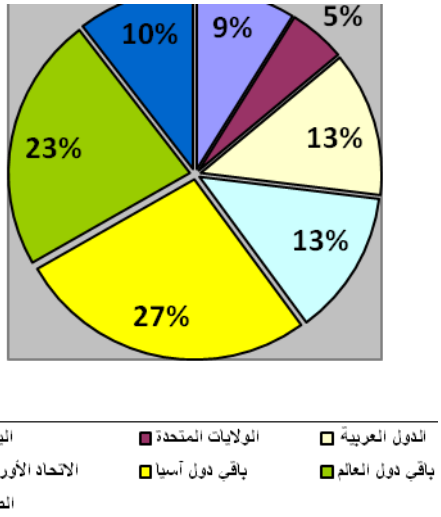

المساهم في الواردات العربية (%)

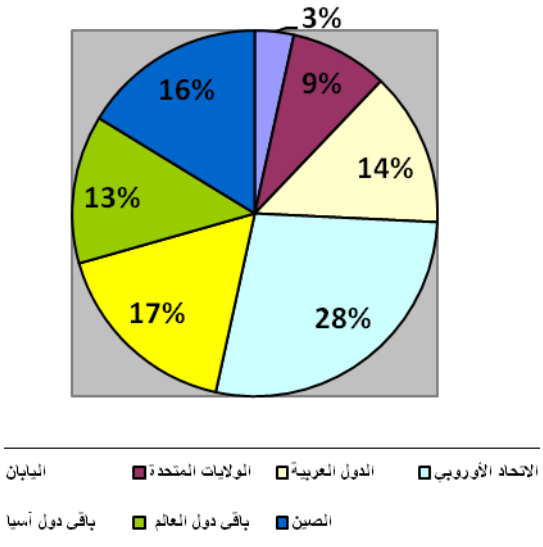

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

وفي الأخير نتج عن تراجع قيمة الصادرات بنسبة كبيرة عن قيمة الواردات إلى تشكل عجز في الموازين التجارية للدول العربية وقد قدر هذا العجز بـ 52 مليار دولار لعام 2015. [1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

المبحث الثاني: المتغيرات المصاحبة للنفط كتحدي للتنمية والتعاون العربي

لقد كان للتغيرات التي أفرزها النفط على الساحة العربية تأثير إيجابي وخاصة خلال عصر النفط وذلك من خلال زيادة مستويات المعية والمستوى الصحي وانتشار التعليم، لكن هذا التأثير جاء آني وغير منتظم المسار وغير قابل للاستدامة في عصر ما بعد الاعتماد على النفط، لذ سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر الخاصة بالسوق البترولي وأهمية البترول العربي ونمط التنمية في ظل تأثير البترول على الدول العربية.

المطلب الأول: السوق العالمية للنفط

تعتبر عملية اكتشاف واستخراج النفط الخام من العمليات المعقدة ولقد شهدت هاته العملية العديد من التطورات وذلك باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والتقنية الحديثة ولمعرفة أهم الجوانب المتعلقة بالسوق العالمية للنفط سنتطرق إلى:

أولاً: العناصر المكونة للسوق العالمية للنفط:

إن صناعة البترول هي من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها أو أرباحها هذا بالإضافة إلى تركزها في عدد صغير من الشركات العالمية ومن الدول المنتجة ولذلك توازن القوى يشكل مكوناً أساسياً في السوق العالمية للبترول.

والسوق العالمية للبترول تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية هي [1]:

1- **الشركات العالمية للبترول:** بحيث تنفرد الصناعة البترولية بعدد محدود من الشركات العالمية العملاقة والتي كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها وهي شركات أمريكية وشركات بريطانية أو شركات مشتركة بين أكبر الدول، ولقد سيطرة الشركات العالمية الكبرى على صناعة البترول العالمية لأكثر من نصف قرن، وبصفة خاصة الشركات السبع الكبرى، وقد اتخذت هذه الشركات للسيطرة على السوق إستراتيجيات خاصة، وانقسمت إلى قسمين هما [2]:

---

[1] علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص73.

1-1. الإستراتيجيات قصيرة الأجل: وهي تتركز على مايلي[1]:

- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في المناطق الأساسية وتشمل الولايات المتحدث وكندا وبحر الشمال بصفة أساسية؛
- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في مناطق جديدة مثل المكسيك وأنجولا والهند والصين؛
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة، حيث انخفض حجم الزيت المكرر من جانب الشركات العالمية المنتجة للبترول بنحو 31% وهذا خلال الفترة (1973-1983) بسبب عاملين هما: تأميم مصافي البترول والتكرير في معظم الدول المنتجة للنفط، والعامل الثاني هو انخفاض الطلب على المنتجات البترولية نتيجة لإجراءات الترشيد من طرف الدول المستهلكة؛
- السيطرة على الملاحق اللاحقة في إنتاج البترول كمرحلة التكرير والتوزيع، بالإضافة إلى قطاع الصناعات البتروكمياوية والعمل على التقسيم الدول للعمل من خلال جعل الدول النامية تقوم على إنتاج المنتجات البتروكمياوية الأساسية وتوجيهها نحو التصدير على أن تقوم الشركات بإنتاج الحلقات الأولى.

وهكذا أدت هاته الإستراتيجية إلى تقليص السيطرة من طرف الشركات العالمية على السوق البترولية والاعتماد على الشركات الكبرى في تصريف منتجاتها.

2-1. الإستراتيجيات طويلة الأجل وهي:

- التحكم في تطور السوق العالمية للطاقة وذلك من خلال تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من إمدادات الطاقة حتى عام 2002؛
- تحاول الشركات الكبرى أن تضمن السيطرة على تكنولوجيا المستقل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق البترولية في الأجل الطويل (إستراتيجية تنمية أنواع الطاقة والتمكن من التكنولوجيا)؛

[1] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص73.

- إتباع إستراتيجية الاندماجات بين الشركات الكبرى من أجل تحديد سطوتها على السوق البترولية وهذا ما شهدته بعض الشركات مثل إندماج شركة "إكسون" و"موبيل" وكذلك شراء شركة "توتال" الفرنسية لشركة "بتروفينا" البلجيكية....

2- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC):

من الملاحظ أن منظمة OPEC منذ أنشاؤها في عام 1960، أنشأت في ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليها شركات البترول العالمية والتي قامت على فكرة المشاركة في تسعير البترول بغرض تحقيق أعلى عائد من مبيعات الزيت الخام عبر تحديد أعضائها مستويات الإنتاج، وتتكون دول منظمة الأوبك من ثلاث عشر دولة هي: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، فنزويلا، نيجريا، السعودية، الإمارات المتحدة، قطر، ليبيا، الكويت، العراق، إيران، الغابون) وكان الهدف الأساسي لإنشاء هاته المنظمة هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول، وقد حددت المادة الثانية من دستور المنظمة الطي أقر في شهر يناير 1961 أهدافها فيمايلي [1]:

- إن هدف المنظمة الأساسي تنسيق ما للبلدان الأعضاء من سياسات بترولية وتوحيدها وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادي ومجتمعة من سبل ووسائل؛
- تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية بغية إزالة ما يعتريها من تقلبات ضارة لا موجب لها؛
- تخدم المنظمة مصالح الأقطار المنتجة وضرورة حصولهم على دخل مطرد كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة ببترول منتظم.

وفي الأخير نجحت منظمة الأوبك في حماية وضمان حقوق أعضائها وزيادة مواردهم البترولية لكن هناك بعض المشاكل التي اعترتها وخير دليل عندما تراجع سعر البترول في عام 2015 إلى أدنى المستويات الغير المتوقعة وخروج اجتماع دول الأوبك في الجزائر ثم فينا من أجل تسقيف حجم إنتاج

[1] خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول وقضايا بترولية دولية"، بدون دار نشر، 2003، ص40.

البترول داخل دول الأوبك وغيرها (دول خارج الأوبك) ورفع سعر البرميل من البترول فوق 50 دولار.

3- منظمة الطاقة الدولية:

أنشأت منظمة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974 كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق البترول بشكل فعال، كما سعت إلى تزويد مجتمعاتها واقتصادياتها بأثمان بترولية زهيدة التكاليف إلى حد كبير خلال الفترة 1986-2002 [1].

وتتكون المنظمة من 21 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبترول، ومن أجل تحقيقها للهدف المنشود الذي تصبو إليه المنظمة والمتمثل في إجراء تغييرات هيكلية في السوق العالمية للنفط لصالح الدول المستهلكة اتبعت الإستراتيجية الآتية ونفذتها بكل دقة وهي [2]:

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده وتحقيق التعاون بين دول أعضاء المنظمة في هذا المجال وتشجيع مصادر الطاقة البديلة؛
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج أراضي الدول الأعضاء في الأوبك مما يوفر كمية من مصادر الطاقة غير بترولية من ناحية وزيادة كمعروض من البترول من ناحية أخرى؛
- زيادة المخزون الإستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل 90 يوماً من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة؛
- وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها؛
- فرض ضرائب بترولية تختلف تبعاً للاعتبارات الداعية لفرضها وبمعدلات متفاوتة من أجل التأثير على سلوك المستهلكين وتشجيعهم على التحول إلى المصادر البديلة للطاقة حماية للبيئة.

---

[1] خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص80.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاستثمار والبحث عن البترول:

يخضع الاستثمار في البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه العديد من العوامل سوف نتناولها فيمايلي [1]:

1- الطلب العالمي على البترول: يرتبط الطلب على الطاقة بمختلف مصادرها بعدة عوامل هي:

- مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه ويعبر عن هذا الارتباط بمعامل المرونة أو مرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها؛
- أسعار الطاقة ذاتها وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات البترولية قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك والتي تؤثر سلباً على طلب المستهلك النهائي؛
- معدل النمو السكاني ودرجة التصنيع معبراً عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- معدل التحسن في تقنيات وكفاءة استخدام الطاقة والتي ينعكس أثرها في انخفاض كثافة الطاقة ومن ثم انخفاض حجم الطاقة اللازمة لإنجاز عمل معين.

2- العرض العالمي للنفط: وهو بدوره يخضع لعدة عوامل وهي:

- الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق؛
- الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وحتى إذا توافرت الإمكانيات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يجب أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد وبما لا يضر الخزان الأرضي؛
- سياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل.

[1] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص84.

3- التجارة العالمية للنفط: هناك عدة مؤشرات تؤكد إحتمالات الندرة المتزايدة في الطاقة الإنتاجية للنفط نذكر منها مايلي:

- تضاءلت في الآونة الأخيرة احتمالات العثور على حقول عملاقة أو حتى صغيرة في مناطق سهلة ومنخفضة الكلفة؛
- لم يتمكن العالم من تعويض ما استخرج من النفط على مدى السنوات الماضية وهذا ما وضحه تقرير لـ His Energy Group على اثنتي عشرة دولة مسؤولة عن 3/1 الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع تعويض ما نضب من احتياطاتها؛
- تؤكد بعض التقارير لهيئات دولية وخاصة البيانات المساحة الجيولوجية والأمريكية إلى انخفاض في حجم الاحتياطات النفطية العالمية مستقبلاً؛
- في تقرير لوكالة الطاقة الدولية لعام 1998 تتوقع أن إجمالي العرض العالمي من النفط بحلول عام 2020 سوف يقصر عن مواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط وسوف يواجه العالم عجزا؛
- أن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج الأوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية فضلاً عن ارتفاع تكلفتها؛
- عجز الشركات النفطية العالمية عن تحقيق هدفها بزيادة معدل إنتاجها بسبب اعتمادات الرأسمالي لها والزيادة التي طرأت على تكلفة العثور على النفط.

المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط للدول العربية.

إن قطاع النفط بالوطن العربي مكانة كبيرة من خلال توفير الطاقة للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الزراعة، المواصلات) لذلك كان من الأهمية تحليل إنتاج الطاقة بالدول العربية على مستوى مصادرها المختلفة ونركز المصدر الرئيس وهو النفط كما سنوضح دور مصادر الطاقة البديلة للنفط ومنافستها له، كما سنتناول احتياجات الدول العربية من الطاقة وسنفصل ذلك كما يلي خلال الفترة (2011-2015):

أولاً: إجمالي إنتاج النفط الخام في الدول العربية: وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): إنتاج النفط الخام عربياً (2011-2015)

الوحدة (ألف برميل/ يوم)

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغيرات % 2015-2014
الإمارات	2564	2652.5	2797	2794	2971	6.3
البحرين	190	173	197	202	200.9	-0.5
تونس	70	66.8	62.7	54.2	49.7	-8.3
الجزائر	1262	1203	1203	1193	1148	-3.8
السعودية	9311	9763.4	9640	9701	10191	5.1
سوريا	330	170	31	10	9.7	-0.3
العراق	2653	2942	2980	3110	3484	11.9
قطر	734	736	724	709	664	-6.3
الكويت	2658.7	2977.6	2924.9	2966.8	2858.9	-0.3
ليبيا	589.5	1454	993.3	480	421	-14.2
مصر	566	571.5	579.6	593.4	596.2	0.5
السودان	453	99.7	117.8	122	120	-1.6
عمان	780.2	813.2	841	943.6	981.1	4
اليمن	190	180.1	158.8	140.4	24	82.9
إجمالي الدول العربية	22351.4	23802.8	23250.1	22919.4	23707.5	3.4

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي، 2016.

يتبين من خلال الجدول أن إنتاج النفط الخام في الدول العربية بلغ حوالي 23707.5 ألف برميل يومياً، أي 23707000.5 برميل يومي خلال عام 2015، أي بزيادة تقارب نحو 4% مقارنة بعام 2011.

وعلى مستوى الدول العربية نجد أن السعودية من أكبر الدول إنتاجاً للنفط الخام، حيث بلغ إنتاجها عام 2015 10191 ألف برميل يومياً، وبنسبة زيادة مقارنة بعام 2014 تقدر بـ5.1%.

ثم تليها دولة العراق في المرتبة الثانية بحجم إنتاج قدر بـ: 3481 ألف برميل يومياً وبنسبة تغير مقارنة ب عام 2014 تقدر بـ: 11.9%.

ثم تأتي اليمن وسوريا كأقل دولتين إنتاجاً للبترول بإنتاج قدر بـ: 24 ألف برميل يومياً و9.7 ألف برميل يومياً على التوالي بسبب الظروف السياسية التي تعصف بهاتين الدولتين.

وفي الأخير لا نجد كل من المغرب والمملكة الأردنية في قائمة المنتجين للبترول في الدول العربية.

ثانياً: احتياطي النفط الخام عربياً:

يختلف احتياطي النفط العام بالوطني العربي من دولة غلى أخرى ويظهر ذلك من خلال الجدول الموالي خلال الفترة (2011-2015).

الجدول رقم (06): احتياطي النفط الخام عربياً (2011–2015)

الوحدة (مليار برميل عند نهاية السنة)

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغيرات % 2015-2014
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	0
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	0
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0
السعودية	265.40	265.90	265.85	265.58	266.58	0
سوريا	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0
العراق	141.4	145.30	145.30	143.07	143.07	0
قطر	25.26	25.24	25.24	25.24	25.24	0
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0

ليبيا	48	48.50	48.40	48.42	48.42	0
مصر	4.30	4.20	4.20	3.68	3.47	-5.7
السودان	5	1.50	1.50	1.50	1.50	0
عمان	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	0
اليمن	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	0
إجمالي الدول العربية	712.1	713.4	713.2	711.2	711	-0.03

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي، 2016.

يتضح من خلال الجدول مايلي:

- بلغ إجمالي احتياطي النفط للدول العربية لعام 2015 بـ: 711 مليار برميل في حين كان 2011 يقدر بـ: 712.1 مليار برميل، وهذا النقصان راجع إلى الزيادة في استنزاف البترول من طرف الدول العربية بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية (الأزمة المالية) التي تعصف بالدول العربية؛
- على مستوى الدول العربية نجد أن السعودية لديها أكبر احتياطي للنفط الخام قدر بـ: 266.40 مليار برميل سنة 2011 ليزداد إلى 266.58 مليار برميل عام 2015؛
- ثم تليها العراق في المرتبة الثانية والتي بلغ حجم الاحتياطي من النفط الخام عام 2011 بـ: 141.4 مليار برميل ليزداد غلى 143.07 مليار برميل سنة 2015؛
- ثم تأتي الكويت في المرتبة الثالثة والتي بلغ حجم الاحتياطي من النفط نحو 101.5 مليار برميل سنة 2015؛
- ثم تأتي باقي الدول الأخرى كلٌ على حدى وتأتي كل من تونس والسودان في المراتب الأخيرة، بحيث بلغ حجم الاحتياطي لكل منهما على الترتيب بنحو 0.43 و1.50 مليار برميل عام 2015.

أما بالنسبة لمصادر النفط الثقيل حسب الخريطة الجيولوجية للدول العربية فهي تتمثل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): مصادر النفط الثقيل في الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الحوض/ المنطقة	مليار برميل
الحوض العربي	842
حوض زا غروس	115
خليج السويس	24.7
ديار بكر (سوريا، تركيا)	13.5
السودان	0.71
شمال مصر	0.667
تيميمون (الجزائري)	0.55
الأطلس (توني، الجزائر، المغرب)	0.45
المكلا (اليمن)	0.38
بيلاجيان (توني، ليبريا)	0.226
غازي عنتاب (سوريا)	0.221
حوض سرت (ليبيا)	0.17
طرفاية (المغرب)	0.05
دلتا النيل	0.02
البحر الميت (الأردن)	0.0002
إجمالي الإمدادات	998.64

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، 2016.

يتبين من الجدول السابق أن إجمالي الإمدادات لمصادر النفط الثقيل في الدول العربية بلغ 998.64 مليار برميل وهي نسبة موزعة ومتباينة حسب كل دولة عربية، فنجد أن الحصة الكبيرة كانت لمنطقة الحوض العربي بحجم بلغ 842 مليار برميل، ثم تليها حوض زاغروس بحجم بلغ 115، ثم تليه حوض الويس بحجم بلغ 24.5 مليار برميل، وهكذا إلى أن نجد أن المرتبة الأخيرة لمنطقة البحر الميت بحجم بلغ 0.0002 مليار برميل وهي نسبة قليلة جداً.

أما بالنسبة للطلب على الطاقة في الدول العربية فهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (08): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2011-2015)

(ألف برميل /م/ ن/ ي)

	2011		2012		2013		2014		2015	
وفق المصدر	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
المنتجات البترولية	6309	47.5	6444	46.7	6655	47.3	6708	47.4	7000	47.7
الغاز الطبيعي	6728	50.7	7092	51.4	7149	50.8	7172	50.7	7400	50.5
الطاقة الكهرومائية	92	0.7	95	0.7	96	0.7	99	0.7	100	0.7
الفحم	142	1.1	158	1.1	162	1.2	162	1.1	162	1.1
إجمالي المصادر	13271	100	13789	100	14063	100	14141	100	14662	100
التغير السنوي (ألف ب/ م/ ن/ ي)	396		518		274		78		521	
نسبة التغير (%)	3.1		3.9		2		0.6		3.7	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي، 2016.

عند تتبع الجدول الذي يبين طلب الدول العربية على الطاقة خلال الفترة (2011-2015) نجد مايلي:

- تسد المنتجات البترولية والغاز الطبيعي متطلبات الطاقة بنسبة كبيرة والتي تبلغ نحو 47.7 % و50.5% على الترتيب لعام 2015؛
- تلعب مصادر الطاقة الأخرى (الطاقة الكهرومائية والفحم) دوراً نسبياً ضئيلاً، حيث بلغت نسبة الطاقة الكهرومائية 0.7% من إجمالي الطاقة لعام 2015، أما نسبة استهلاك الفحم فبلغت 1.1% لعام 2015.

عندما نحلل الطلب على الطاقة في الدول العربية (الاستهلاك) نجد:

- أن الغاز الطبيعي هو المصدر الأساسي لتلبية متطلبات الطاقة بالدول العربية، حيث يغطي نحو 50.5% عام 2015 مقارنة بالمنتجات البترولية والتي تغطي نسبة 47.7% والذي يعتبر المصدر الثاني لمتطلبات الطاقة في الدول العربية؛
- أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية مساهمتها ضئيلة في تلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية بسبب إفتقار معظم الدول العربية للمصادر المائية، حيث لا يتجاوز 0.7% من استهلاك الطاقة بالدول العربية لعام 2015 وحتى في الدول التي فيها مصادر للمياه كالسودان والجزائر ومصر ولبنان وسوريا، فالطاقة الكهرومائية لا تغطي غير نسبة ضئيلة من إجمالي استهلاكها؛
- أما بالنسبة للفم والذي يتوفر إمكانيات استغلاله في عدد قليل من الدول العربية وهي المغرب ومصر والجزائر ولبنان وتونس وموريتانيا، وتعتبر المغرب الدولة العربية الرئيسة التي تستغل الفحم لسد جانب من متطلبات الطاقة لديها يبقى مساهمة قليلة حيث بلغ نحو 162 ألف برميل مكافئ نفط/ يوم خلال عام، أي بنسبة % من إجمالي الطاقة

وفي الأخير تشير الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة بين قطاع الطاقة وبين تطور الناتج الوطني، أي بمعنى استهلاك الطاقة وبين النمو الاقتصادي، إذ من هنا تكمن أهمية قطاع الطاقة المصدر الرئيسي له بالدول العربية هو النفط وبين النمو الاقتصادي للدول العربية وتتباين هذه العلاقة بين الدول العربية لاعتبارات عديدة كالعوامل المحددة للنمو والطلب على الطاقة، ولعل أهم هذه العوامل هي [1]:

- أن الطاقة هي احد المدخلات المهمة في العملية الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية وزيادة الإنتاج تقتضي زيادة المدخلات الطاقوية؛
- أن زيادة النمو الاقتصادي تكون مرتبطة بالتطورات في هيكل الاقتصاد الوطني؛
- أن إرتفاع الناتج الوطني يصاحبه زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني وزيادة الدخل قابلة للتصرف فيه من قبل الأفراد وتؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة.

[1] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص139.

المطلب الثالث: نمط التنمية في ظل تأثير البترول على التعاون العربي

لا بد لنا في سياق تحديد نمط التنمية الذي أفرزته التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعصر النفط في الدول العربية من أن نوضح مفهوم التنمية المتعارف عليها علمياً وأن نحدد المقومات التي ترتكز عليها عملية التنمية وخاصة التنمية المتعلقة بالبترول ودوره في دعم التعاون العربي.

أولاً: مفهوم التنمية في ظل الاهتمام العالمي والعربي الإقليمي بتحديد

مصطلح التنمية باعتبارها عملية حضارية مستدامة وحق من حقوق الإنسان فلا يسعنا إلا أن نذكر بعض المفاهيم المتعلقة بها وهي:

تعتبر التنمية الشاملة "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تسمح بتحقيق مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" [1].

أما بالنسبة للدول المنتجة للبترول فإن تعريف التنمية الاقتصادية والذي يعني الزيادة في الدخل القومي فإنه لا ينطبق عليها ومخالف لها لأن الزيادة في الدخل القومي نتيجة لتصدير البترول الخام لم يحدث أي تحول وتغير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وعليه فإن مشكلة التنمية لا تبدأ بالاقتصاد فقط وإنما تبدأ بالمشكلة الاجتماعية وكافة الظروف المحيطة بالدولة لأن التنمية تعني التطور على أساس المقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعياً.

ولذلك تتفق التعريفات على أن التنمية تعني "التركيز على إنتاجية العمل والسيطرة على موارد الثروات الاقتصادية ومن خلال تلك السيطرة تتفاعل عناصر الإنتاج وتتكامل لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية" [2].

---

[1] علي خليفة الكواري، "مجتمعات على مفترق تأثير المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 2005، ص145.

[2] ميسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2008، ص124.

كما تعرف التنمية على أنها "العملية التي يتم بواسطتها في بلد معين تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن".

بعد هذا التوضيح لمفهوم التنمية لا بد من الإشارة – ولو عابرة– إلى مفهوم النمو الاقتصادي والذي عرفهُ سيمون كوزنتس أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد على أنه "الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل" [1].

يتبين لنا – إذًا– من تحديد معنى ومفهوم التنمية بكل مسمياتها الإيجابية على أنها – الاستنتاج–:

مفهوم مركب من عملية (Process) وآلية (Mechanism) وهذا إلى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية كما توجد لها مؤشرات متداخلة ومتكاملة أربع وهي [2]:

المؤشر الأول: نمو اقتصادي بمعنى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع؛

المؤشر الثاني: تحولات هيكلية تطال كافة أوجه التخلف؛

المؤشر الثالث: تحسين مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته؛

المؤشر الرابع: تكريس نمط ونسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة ليشمل الأجيال المتعقبة (التنمية المستدامة).

ثانياً: مقومات التنمية المتعلقة بالبترول ودورها في دعم التعاون العربي:

إن استخدام البترول في تحقيق التنمية (الصناعات البترولية) ينصرف أساساً إلى استغلاله في الصناعات التمويلية ويعني ذلك السيطرة على كافة مراحل إنتاجه، لذلك قبل التكلم والتطرق إلى مقومات التنمية فلا بد لنا في هذا السياق التطرق إلى أهمية تنمية الصناعات البترولية لدى منظمة الدول العربية المنتجة للبترول (إتفاقية إنشاء الدول العربية المنتجة للبترول 1968) باعتبار أن تنمية

[1] علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] المرجع نفسه، ص148.

الصناعات البترولية ضرورة حيوية نتيجة لطبيعة البترول كمصدر ناضب وغير متجدد وذلك من أجل بناء هيكل اقتصادي متين أن تعمل الدول المنتجة للبترول على رفع معدل إنتاجية البترول بواسطة تنمية الثروة البترولية واستثمارها اقتصادياً في كافة المشروعات الإنمائية والإنتاجية لتحقيق التنمية.

وعليه فإن أهم مبادئ منظمة الدول العربية للبترول (الأوباك) كما ورد في ديباجة الاتفاقية منذ إنشاءها هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أثوق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول أسواق استهلاكية بشروط عادلة ومعقولة [1].

فالدول العربية الأعضاء في المنظمة ملتزمين بتحقيق أهداف التنمية في مجال الثروة البترولية على المستوى الدولي والقومي وفقاً لإجراءات محددة هي [2]:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسة البترولية لأعضائها؛
- اتخاذ الإجراءات للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إلى الحد الذي يمكن للمنظمة من ممارسة نشاطها؛
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الأعضاء في حدود الإمكانيات المتاحة؛
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشاكل في صناعة البترول؛
- الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه أنشطة صناعة البترول.

أما بالنسبة لمقومات التنمية الاقتصادية المتعلقة بالبترول على الدول العربية وتحقيقها فإنه يعتمد على مقومات أساسية أهمها [3]:

---

[1] يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2] نفسه، ص 168.

[3] نفسه، ص ص 131- 136.

- التصنيع بحيث يشكل البترول العنصر الأساسي في إزدهار هياكل الإنتاج في القطاعات المالية والاقتصادية؛
- تكوين مؤسسات مالية وعربية وتعتمد أساساً على تطبيق سياسة استثمارية ترتكز على توطين الأرصدة المالية بالبلدان البترولية؛
- تحقيق السوق العربية وهو ضرورة يفرضها التصنيع لما يترتب عليه من اتساع نطاق السوق؛
- تعديل التشريعات المالية بحيث أدى النقص فيها إلى وضع العوائق والحواجز الجمركية أمام حركة انتقال عناصر الإنتاج بالبلدان العربية، وبواسطة هاته الإجراءات يمكن إحكام الرقابة في كافة مراحل إنتاج وتصنيع البترول؛
- التعاون بحيث يشكل التعاون الدولي أحد المقاومات الأساسية للتنمية وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية المنتجة للبترول.

أما بالنسبة لدور النفط في دعم التنمية والتعاون العربي فيمكن تقسيمه إلى مرحلتين هما:

- مرحلة الطفرة في أسعار النفط سنة 1973؛
- مرحلة ما قبل بداية سنة 1973.

فالبداية قبل عام 1973 وبالأخص لعب النفط دور مهم في كل من العراق ثم في الكويت على نطاق عربي أوسع في العراق، ونبدأ بالقطر العراقي في استعمال الجزء الأكبر من عائدات النفط في دعم التنمية منذ عام 1950 في أثناء الحكم الملكي الذي أصدر قانوناً يشترط استثمار 70% من عائدات النفط في مشروعات التنمية التي تركزت آنذاك في قطاع البنية الأساسية من طرق وسدود ومصانع المواد البناء وكذلك ركزت على خطة مجلس الإعمار على التنمية البشرية.

أما حالة الكويت فكانت أكثر شمولاً واتساعاً من العراق، بحيث قامت الكويت بعد استقلالها بتأسيس صندوق خاص لدم التنمية العربية وتشجيع التعاون السياسي والاقتصادي مع البلدان العربية.

وقد كان لهذا القرار السياسي البعيد النظر الفضل الأول في بداية دور النفط في التعاون العربي ودعم التنمية القطرية خارج البلاد المصدرة للنفط وحيث أن الكل يعلم الدور الكبير الذي قام ويقوم به الصندوق الكويتي للتنمية العربية من أعمال ودعم لمشروعات التنمية والتطوير في البلدان العربية وغيرها ليشمل البلدان النامية؛ وكذلك له الفضل في توجيه الاهتمام إلى الاستفادة من الكفاءات العربية في دعم نشاط التخطيط والتنمية في البلدان العربية.

أما بداية مرحلة إرتفاع أسعار البترول (الطفرة) 1973 والتي قفزت بدور النفط في التنمية والتعاون العربي إلى مستويات عالية من النشاط الاقتصادي والسياسي في شتى المجالات فلا بد أن نسجل الحقائق التالية لدور النفط في دعم التعاون العربي وهي [1]:

- زيادة التدفقات المالية من الأقطار النفطية إلى الأقطار الغير النفطية عن طريق الإعانات الرسمية والتحولات الفردية الخاصة؛
- زيادة حجم تجارة السلع عن طريق التصدير وإعادة التصدير بين البلدان العربية؛
- زيادة الاستثمار في إنشاء مشروعات مشتركة عامة وخاصة في قطاع البنوك وشركات الاستثمار وفي قطاعات الإنتاج ...؛
- وفي الأخير لعب النفط دور كبير في دعم الموقف العربي على صعيد السياسة والعلاقات الدولية.

مجل القول أن النفط يعد الأساس الإقتصادي لدفع عجلة التنمية بالمنطقة العربية وتطورها، على الرغم من المعطيات التي أفرزتها التغيرات والتحولات المصاحبة للنفط إضافة إلى المستجدات الإقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن.

[1] علي أحمد عتيقة، "دور النفط في دعم التعاون العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005، ص ص 130-131.

المبحث الثالث: الإقليمية الجديدة كتحدي للوحدة العربية

كان لظهور الإقليمية الجديدة الأثر البالغ على استقرار وأمن المناطق في العالم وفي مقدمتها الدول العربية ويقال عنها بأنها ظاهرة جديدة قديمة طبعة نهاية الرن السابق وهي آلية معبرة عن العولمة بمختلف تجلياتها، وعلى العموم سوف نتناول من خلال هذا المبحث بمفاهيم أساسية عن الإقليمية الجديدة وكيفيات التكيف معها في الدول العربية من خلال المشاريع البديلة كتحدي للوحدة والتكامل العربي وأهم المنظمات الإقليمية العربية محاولين إسقاط هاته المفاهيم (الإقليمية الجديدة) على التجارب العربية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية عن الإقليمية الجديدة

بداية يجدر بنا التعرف على معنى الإقليم والإقليمية قبل محاولة تحديد ما المقصود بالإقليمية الجديدة وخاصة أن المفاهيم النظرية تستند إلى أكثر من معيار لتحديد مفهوم الإقليم.

أولاً: مفهوم الإقليم والإقليمية

من الناحية اللغوية يعني رقعة الأرض.

أما الجانب الاصطلاحي فقد تعددت معاني الإقليم وفقاً لتطورها التاريخي من جهة، ووفقاً لطرق استخدام الإقليم من جانب ثانٍ.

"ففكرة الإقليم مرتبطة بتنظيم وتوسيع السلطة السياسية" [1]. وفي الأصل لم يكن الإقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدراً للثروات والقوة.

أما من ناحية ظاهرة الاتحاديين الوحدات السياسية فيمكن تحديد الطبيعة القانونية للإقليم بأنه "إطار جغرافية لممارسة اختصاصات القانون" [2].

أما بالنسبة لفكرة الإقليمية فقد تبلورت في شكل من المنظمات الإقليمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945 ومثال ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وغرها.

---

[1] خليل حسين، "المنظمات القارية والإقليمية"، دار المنهل اللبناني، المجلد الثاني، ط1، بيروت، 2010، ص14.

[2] نفسه، ص14.

وفي هذا الإطار برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية لعل أهمها [1]:

- اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية، أي أنه لا يفرق بينهما، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنهما مرادفان لنفس الشيء ويستند في ذلك إلى تعريف خاص للإقليمية مفاده أنه بحوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي تربط فيما بينها بروابط تاريخية وجغرافية وحضارية أكثر من غيرها.
- أما أصحاب الاتجاه الثاني فيرى في تعريفه للإقليمية في كونها ترمز إلى الحركات السياسية والاجتماعية التي تسعى إلى إثارة الشعور بالشخصية المحلية أو المطالبة بالحكم الذاتي والانفصال عن الكيان الأكبر ويعود السبب لعدة عوامل.
- وفي المقابل لذلك يبرز اتجاه ثالث يحرص على تجريد مفهوم الإقليمية من أي محتوى معين وينظر إليها ككلمة غير كاملة والمعنى ويُضاف إليها خاصية أو كلمة أخرى ذات مدلول كي نستطيع فهم معناها، لذلك أصحاب هذا الاتجاه يتحدثون عن الإقليمية السياسية والإقليمية الجغرافية والإقليمية الحضارية والإقليمية المطلقة، فهم يرون أن (أصحاب الاتجاه الثالث) الإقليمية السياسية لا ترتبط بمكان، بل برابط سياسي أو مذهبي بهدف تحقيق أهداف معينة سواء كانت عسكرية أو سياسية، أما الإقليمية الجغرافية فهي تعني التجاور الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة، في حين يرون الإقليمية الحضارية تتحدد بحدود توافر روابط ذات طابع حضاري، أما في الأخير فيرون الإقليمية المطلقة وتعني الإقليمية غير المتصفة بصفة عامة وتنطبق على كل منطقة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالم وتقتصر أهدافها ونطاق عضويتها على عدد معين من الدول.

ومما سبق وبالنظر إلى أهم التعريفات والمسميات للإقليمية يمكن وضع تعريف محدد لها وهي "الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية عدداً من الدول تجمع بينها عدة روابط كالتجار والتقارب الثقافي والديني واللغوي، تتعاون جميعاً لحل المشاكل والمنازعات فيما بينها سلمياً وتسعى إلى تنمية مصالحها المشتركة وعلاقاتها الاقتصادية الدولية".

---

[1] خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 16- 17.

ثانياً: مفهوم الإقليمية الجديدة:

تمثل الإقليمية الجديدة ظاهرة حديثة وسيطة تجمع بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتصنيف نطاق اهتمامها والعولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية وتسهل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم، والتي بدأت منذ الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين هما [1]:

- النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول الغير الأعضاء ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المنطقة التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي.
- النموذج الثاني: فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل، وبعبارة أخرى فالإقليمية الجديدة تعد عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة.

كما ذهب البعض على إطلاق مصطلح الإقليمية المفتوحة على الإقليمية الجديدة، بحيث سمى سيرينفازان (1998) الإقليمية المفتوحة "بالجمع بين المتضادات وهذا في حدود نطاقها حيث لا يستطيع الاقتصاد المفتوح بإتقان التميز بالطريقة التجارية التي تتطلبها الإقليمية" [2].

كما يرى البعض أن الإقليمية الجديدة تتخذ من صفة الانفتاح صورتين هما [3]:

- أولاً: تبقى عن التجمع التكاملي الاقتصار على أعضاء بعينهم وهذا ما لحظته التجربة الأوروبية منذ البداية فأكسبها ميزة خاصة على عكس الحال في الكثير من التجمعات الإقليمية؛

---

[1] علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد07، ورقلة، 2010/2009، ص109.

[2] موريس شيف وألن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص242.

[3] محمد محمود الإمام، "تجارب التكامل العلمية ومغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط، 2004، ص610.

- ثانياً: أنها نشأت في رحاب تجربة الآسيان التي حرضت على إقامة علاقات وثيقة مع أطراف خارجية من خارج الإقليم.

وعليه يرى أصحاب هذا المصطلح (الإقليمية الجديدة) توفر عدة شروط لعل أهمها مايلي [1]:

- أن تكون مفتوحة العضوية بمعنى يحق لأي دولة غير عضوية ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية؛
- شرط عدم المنع بمعنى أن اتفاقيات تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل وبتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول الغير أعضاء؛
- شرط التحرير الإنتقائي والمكاسب المفتوحة وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للقطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم.

كما تحبذ الإقليمية الجديدة أمرين في غاية الأهمية لقيامها وهي [2]:

- تباين في مستويات النمو في التجمع الإقليمي كأساس لقيامه؛
- تسمح بقيام تجمعات تتجاوز المناطق الجغرافية كما في APEC وهو ما جعل هذه التجمعات تركز على صيغ التعاون في عدد من المجالات إلى جانب مجاراة النزعة العالمية الجارية لتحرير التجارة ورأس المال.

أما بالنسبة للعوامل والأهداف للإندفاع نحو الإقليمية الجديدة فكانت متباينة أي أن هناك أهداف معلنة وواضحة وأخرى عكس ذلك، ومن بين الأهداف المعلنة والواضحة هي [3]:

- رغبة الحكومات في أن تلزم أنفسها بسياسات أفضل وتطبق هذه السياسات على المستثمرين المحليين والأجانب؛
- الرغبة في تأمين الوصول إلى الأسواق الكبرى؛

---

[1] علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص610.

[3] موريس شيف وألن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-10.

- سعي الدول والحكومات إلى الإكتفاء من خلال أسواق أكبر ومنافسة متزايدة للوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي نتيجة ضغوط العولمة؛
- رغبة الدول في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى في تجمعات مناطق اقتصادية حيث غالب الدول صغيرة؛
- الرغبة في مساعدة الدول وخاصة دول الجوار للوصول إلى الاستقرار والرفاهية وذلك لأسباب إنسانية مثل الشراكة الأورو متوسطية؛
- الخوف من البقاء بعيداً عن بقية دول العالم التي انخرطت في الاتجاه إلى الإقليمية؛
- تغير مفهوم دور الإنفتاح في التنمية وتزاوجه مع الرغبة الطبيعية للحد من تكلفة التعديلات اللازمة للانخراط في أي اتفاق بين عدة أطراف؛
- الحاجة إلى خلق حركة محلية وإقليمية من أجل تحقيق انفتاح أكبر وفي نفس الوقت التقليل من المشكلات السياسية التي تؤثر على مصادر الدخل المتاحة للدول.

ثالثاً: مزايا وسمات الإقليمية الجديدة:

تبرز هذه السمات والمزايا من خلال الدور والأثر التي تتركه على الدول الأعضاء، ولعل أهم هذا السمات هي كالأتي [1]:

- يتم من خلال الإقليمية الجديدة تخصيص الموارد داخل المنظمة الإقليمية عن طريق قوى السوق وريادة القطاع الخاص في عملية التنمية للدول الأعضاء؛
- تعميق الاندماج بين الدول الأعضاء عن طريق التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية؛
- تحقيق درجة أكبر من حرية الحركة والانسياب لعناصر الإنتاج وبالأخص العمالة ورأس المال؛
- معاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل التجمع الإقليمي؛
- يغلب على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلاً من سياسة إحلال الواردات؛

[1] خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص277.

- يكفل الانضمام للإقليمية الجديدة زيادة في سعة السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية وحرية حركة الأفراد ورأس المال إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أحسن؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء مما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء وتوسيع قاعدة الصادرات؛
- تحسين المركز تجاه العالم الخارجي.

المطلب الثاني: المشروعات البديلة في ظل تطور الإقليمية الجديدة

أن أحد إفرازات النظام الدولي الجديد الذي تأسس كما هو معروف مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على المنطقة العربية كتجمع إقليمي هو ظهور مشاريع بديلة للوحدة العربية والتكامل العربي، كالشراكة الأورو متوسطية ومشروع الشرق الأوسط وهي مشاريع ألقت بظلالها على الدول العربية، لذا سوف نحاول من خلال هذا المطلب التكلم عن دوافع وخلفيات تبني الدول العربية للإقليمية الجديدة ثم نذكر أهم مشروعين بدلين للوحدة العربية.

أولاً: دوافع وخلفيات تبني الإقليمية الجديدة:

أما دوافع الدول العربية وراء تبني الإقليمية الجديدة سواء من خلال تطوير منظمات قائمة أو إنشاء منظمات جديدة فيعود لعدة أسباب أبرزها مايلي [1]:

- واقعية الرأي العام العربي تجاه مسألة الوحدة مفضلاً أن تتم من خلال خطوات تدريجية ومحسوبة وليس من خلال أعمال عنيفة أو فجائية أو تقف فوق الواقع؛
- أثر ودور المدرسة الوظيفية في التكامل والاندماج الوليين على المنطقة العربية بقيام كل من مجلس التعاون الخليجي 1981 واتحاد المغرب العربي 1989؛
- الاستشهاد بنموذج السوق الأوروبية المشتركة وهذا لكونها تجربة ناضجة ورائدة من حيث واقعيتها وفعاليتها وقدرتها على التفاعل مع معوقات التجزئة؛

[1] إسماعيل معراف، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص75.

- تبني المنهج الوظيفي بإقامة التكتلات الإقليمية؛
- امتلاك الدول العربية مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة، فأغلب الدول العربية خضعت للاستعمار؛
- تشابه المشكلات التي تواجه الدول العربية خاصة تباطؤ النمو الاقتصادي والاعتماد على الريع البترولي كمصدر للدخل...؛
- تعافي أغلب الدول العربية من التداعيات السلبية للعولمة كضعف دور الدولة مع تطبيق برامج "الإصلاح الاقتصادي" التي أدت إلى بيع الشركات العامة والقطاع العام، مما أدى إلى فقدان هيبة الدولة وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بفوضى (الربيع العربي)؛
- تحتاج أغلب الدول العربية للاستفادة من بعض الفرص التي تتيحها العولمة كالانضمام إلى تجمعات وتكتلات إقليمية تتيح لها بعض المزايا الاقتصادية كتوسعة السوق أمام صادراتها وتقوية مركزها التفاوضي مع التكتلات الغربية...

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الدوافع لتبني الإقليمية الجديدة لذا الدول العربية إلا أننا سنحاول تحديد أهم الدوافع المشتركة والمتمثلة فيمايلي:

- ضعف مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، حيث بلغت الصادرات البينية لعام 2014 حوالي 9.7% بينما الواردات البينية حوالي 13.5% لعام 2014 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (09): مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2011-2014)

الوحدة (%)

	حصة الصادرات البينية				حصة الواردات البينية			
	2011	2012	2013	2014	2011	2012	2013	2014
مجموع الدول العربية	8.6	8.4	8.7	9.7	13.2	13.6	13.6	13.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الملحق (6/8).

- اقتصاد تصدير للخامات والتبعية للعالم الخارجي، بحيث شكلت الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية من الوقود والمعادن لعام 2014 حوالي 69.6% بينما شكلت الواردات من المصنوعات نسبة 60.8% لنفس السنة وهذا التباين بين صادرات المواد الخام والواردات الصناعية لا يزال قائم إلى يومنا هذا وهنا ما يؤدي إلى زيادة درجة تبعية الدول العربية للدول المتقدمة.

الجدول رقم (10): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية (2011-2014)

الوحدة (%)

	هيكل الصادرات				هيكل الواردات			
	2011	2012	2013	2014	2011	2012	2013	2014
الوقود والمعادن	73.6	76.6	73.6	69.6	13.8	16.1	16.4	15.9
المصنوعات	18	15.9	19.8	25.1	64	62.8	62.7	60.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الملحق (3/8).

- زيادة حدة المديونية: أمام تراجع المداخيل للدول العربية سواء النفطية أو غيرها زادة الحاجة بالنسبة للدول العربية فيما يخص الاقتراض وطلب السيولة المالية وهذا من أجل تمويل المشاريع وسد حاجات السكان لاسيما وأن المنطقة العربية تشهد نمواً ديمغرافياً كبيراً حيث بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية لعام 2014 بـ: 199924.3 مليون دولار أمريكي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي في تطور الدين العام

الجدول رقم (11): إجمالي الدين العام القائم على ذمة الدول العربية المقترضة (2011-2014)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

	2011	2012	2013	2014
الدول العربية المقترضة	168831.3	181279.9	200756.4	199924.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الملحق (6/9).

- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بحيث بلغ سنة 2015 حوالي 33.6% وهو راجع لعدم وجود إستراتيجية واضحة للدول العربية لتنمية هذا القطاع وتركزها فقط على الصناعات الإستراتيجية والتحويلية مما أدى بها إلى ضعف في تنافسية منتجاتها.

الجدول رقم (12): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2015)

الوحدة (%)

	الصناعات الإسخراجية	الصناعات التحويلية	إجمالي القطاع الصناعي
	المساهمة في الناتج المحلي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
مجموع الدول العربية	22.6	11	33.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، الملحق (4-3).

ثانياً: المشاريع البديلة:

متمثلة في مشروعين هما:

2-1. الشراكة الآورو متوسطية: لقد كان لمجمل التحولات التي برزت في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي الأثر الكبير في الدفع لبعض الأفكار والطروحات للواجهة وجعلت منها صيغ قابلة للتنفيذ ومن هذا البعد بالضبط انبعثت الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تأسست على هاته الأفكار وعلى أفكار سابقة كان للظاهرة الاستعمارية مكان مهم فيها.

لهذا ظهرت فكرة المتوسطية كخيار أوروبي من أجل إعادة إحياء دور قديم لأوروبا وكذلك محاولة لخلق من التوازن في القوى الدولية الناشئة وفي هذا الإطار ولد مشروع خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية التي تتميز لإعادة تنظيم شامل لأسس المبادلات التجارية الموروثة عن الفترات السابقة للاقتصاد والموجه لدول المغرب العربي وشرق المتوسط.

2-1-1.مفهوم الشراكة الآورو متوسطية:

يعالج العالم العربي موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بنوع من الجدية والإلحاح خاصة مع بروز معطيات اقتصادية جديدة ولهذا وجب ضبط هذا المفهوم كمنهج نظري وكسياسة اقتصادية [1]:

- تعرف الشراكة على أنها "إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيات أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف إقتصادي ذو منفعة مشتركة".

ويمكن أن تكون الشراكة في مشاريع طويلة أو متوسطة الأجل ما يمكن أن تكون موضوع مشاريع مالية أو تجارية أو تقنية أو عمليات البحث، والتطوير ومن خصائصها:

- الإلتزام: وهي إلتزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة بالعمل أو رأس المال ...؛
- المشاركة: في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر محتملة؛
- تبادل المصالح: وهي التي تعمل على إقامة تعاون ومشاريع مشتركة.

أما الشراكة الآورو متوسطية فكانت بتبني "إعلان برشلونة" حيث اجتمع وزراء خارجية خمس عشر دولة أوروبية مع نظراءهم الإثني عشر من منطقة حوض المتوسط في نوفمبر 1995 ومن أهم ركائز هاته الشراكة؛

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول 2010؛
- رفع مستوى التعاون الإقتصادي؛
- زيادة المساعدات المالية.

كما يطمح الطرفين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الضفة من خلال توقيعهم على اتفاق الشراكة الآورو متوسطية إلى ما يلي:

- تقريب مستوى التنمية الإقتصادية والاجتماعية بين دول جنوب ضفة المتوسطة والاتحاد الأوروبي؛
- تكريس احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

---

[1] رمضاني محمد، كبداني سيد أحمد، "ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية"، ورقة بحثية كمداخلة في الملتقى الثاني بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق)، جامعة الأغواط، 2007، ص421.

- تتمين الروابط التاريخية والقيم المشتركة؛
- توفير الإطار المناسب للحوار السياسي والأمني بشكل يضمن الاستقرار بالمنطقة.

وعليه يمكن تحديد الدوافع التي وقفت وراء إقامة هذا المشروع وأدت إلى إرساء دعائم سياسية قوية لأوروبا و أوجدت تحدي جديد بالنسبة للنظام العربي.

دوافع قيام المشروع المتوسطي (الشراكة الآورو متوسطية) هي [1]:

- الأثر الإيجابي التي تركته عملية السلام في الشرق الأوسط في تشجيع وبلورة الفكرة المتوسطية وإيجاد لها الآليات والبدائل التي تسمح لها بالتحقق ميدانياً، أي التقدم الذي حصل في عملية التسوية بين العرب وإسرائيل وجنوح قوى من طرف دول الشرق الأوسط إلى تبني مفهوم الشرق أوسطية كخيار إقليمي يضم الدول العربية بعضها وإسرائيل؛
- المشكلة الأمنية وما سببته من قلق متواصل بالنسبة للحكومات الأوروبية كالأخطار الناجمة عن الهجرة من دول الجنوب إلى الشمال وما يشكله من أخطار اجتماعية وسياسية على استقرار المجتمعات الأوروبية؛
- زيادة توسع النفوذ الأمريكي في منطقة جنوب حوض المتوسط وتقليص دور دول شمال المتوسط وأصبح ثانوياً، إذا قورنت بالدور الأمريكي الذي هيمن على الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية ولم يترك للجانب الأوروبي إلا العمليات الشكلية؛
- الرغبة المتزايدة لاستعادة مجد القارة الأوروبية من طرف الأوروبيون ومحاولة لعب دور يتناسب مع تقلها التاريخي والحضاري والإقتصادي؛
- النتائج المترتبة عن نهاية الحرب الباردة كظهور تكتلات إقتصادية جديدة وتغير مستوى المنافسة الإقتصادية الدولية مما أجبر الأوروبيون إعادة النظر في توجهاتهم الإقتصادية والسياسية؛

[1] إسماعيل معراف، مرجع شبق ذكره، ص ص169- 171.

- سيادة قيم العولمة في المجال الإقتصادي والثقافي وفرض تشكيل أقطاب إقتصادية متعددة مما أفسح المجال للمنافسة الدولية التي أصبحت تهدد كيان الدولة العربية مما دفعها إلى تعديلات مكثفة لهيكلة إقتصادياتها.

وفي الأخير يرى البعض أن الشراكة الآورو متوسطية هي مشروع أوروبي لإعادة احتواء الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ليساعدها على إدارة أزمات المنطقة بصورة تقلل من الانعكاسات السلبية للاتحاد وأيضاً مجال للمناورة من أجل الحفاظ على مصالحها التي باتت مهددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن هذا التوجه الأوروبي الأمريكي عموماً بالمنطقة العربية لم يستند إلى مرجعية القانون الدولي والشرعية الدولية وإنما استند إلى وضع قواعد تسوية خاصة أرادت أن تحافظ على الأمر الواقع انطلاقاً من موازين القوى الإقليمية الدولية.

2-2. مشروع الشرق الأوسط:

إن الدعوة إلى إنشاء الشرق أوسطية ليست جديدة على المنطقة، بل بالعكس فهي قديمة قدم الإقليم نفسه وأيضاً قدم الأهداف التوسعية للقوى العظمى، غير أن الفكرة مرت بمراحل مختلفة أي بدايات تأسيس مفهوم الشرق الأوسط وهي كالأتي [1]:

- مرحلة التطبيق الفعلي للسياسة الاستعمارية بمعاهدة سايكس بيكو لعام 1916، بحيث ظهرت بقوة فكرة الشرق الأوسط وشاعت كأحد أبعاد السياسة البريطانية اتجاه المنطقة؛
- مرحلة بعد نكسة حرب 1967 على يد العدو الإسرائيلي والتوقيع على إتفاقية كامب ديفيد عام 1977 وما أعقبها من انتكاسة سياسية للمنطقة العربية؛
- مرحلة نهاية الحرب الباردة وظهور قوة جديدة مهيمنة هي الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الإقتصادي والأمني على أسس جيو إستراتيجية وجيو إقتصادية تهدف بالأساس إلى تقويض النظام الإقليمي العربي والقضاء عليه والعمل مع المشروع البديل(الشرق أوسطية).

[1] إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116.

أما بالنسبة لمضمون وأهداف مشروع الشرق الأوسط فهي:

- حرص الولايات المتحدة على أن تبقى منطقة الشرق الأوسط فضاءًا خاصاً بها لتجسيد هيمنتها وسيطرتها على العالم؛
- إعادة صياغة شاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للوطن العربي تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي والعمل على تذويب المقومات الحضارية للوطن العربي؛
- اعتماد القوة العالمية الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية) ما يعرف بدبلوماسية الصدمات أي خلق حالة من اللااستقرار والاختلالات الدائمة من أجل خلق وضع جديد يرسخ نهائياً الرؤية الأمريكية فيما يخص مستقبل المنطقة العربية.

وعليه أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من مشروع الشرق الأوسط هو أن هذا الأخير كانت تداعياته سلبية على النظام العربي ككل بحيث أنها قضت على كل القيم التي شكلت أساساً في بقاء وتماسك ذلك النظام العربي في مراحل مختلفة كالمقاطعة بمختلف أنواعها وأشكالها مع الكيان الصهيوني إلا أنها تم استبعاد هاته الورقة في الصراع العربي الإسرائيلي ودفعت بأمريكا لإسقاطها من أجل تحقيق عملية القبول الشاملة وربط المقاطعة العربية الاقتصادية بعملية السلام أي أن تحقيق السلام الذي يريده العرب يتطلب إسقاط خيار المقاطعة لإسرائيل.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه أهم تجمع إقليمي عربي

كان لتجربة مجلس التعاون الخليجي الأثر الإيجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما إتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على وجوده منذ سنة 81/19 وحتى الوقن الراهن بغية تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها لدى تهدف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تحليل حجم التجارة البينية لدول المجلس وكيفية تأثير المراحل التكاملية للمجلس وقيامها على التبادل التجاري بينها.

أولاً: مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل التحديات الراهنة

مما لا شك فيه أن العديد من الإنجازات الإقتصادية التي تحققت في ظل مجلس التعاون الخليجي التي نستطيع أن نلتمسها في مجالات مختلفة سواء من ناحية التبادل التجاري او المشاريع المشتركة أو التنسيق في المجالات الإقتصادية وبالرغم من هذه الإنجازات فإنه لا يزال هناك تفاوتات تشكل معوقات هامة أما تكوين التكامل الإقتصادي لهاته الدول ومن بين هاته التحديات والمصاعب وهي الناجمة من طبيعة إقتصادياتها التي لا تزال بعيدة نوعا ما عن تكوين تجمع إقليمي أو صدمات خارجية ناتجة عن إنتقال العدوى من بلد إلى آخر كالتبعات الناجمة عن التقلبات المستمرة في أسواق النفط والمال الدوليين.

لدى سنتناول في هذا المبحث أهم تلك التحديات بدء بالتحديات الداخلية إنتقالا إلى التحديات الخارجية ووصولا إلى الخلاصة والمقترحات.

وهكذا فإن مجلس التعاون الخليجي يواجه ثلاثة أنواع من التحديات الرئيسية يشمل النوع الأول التحديات التي تواجهها كل دولة على حدى للمحافظة على كيانها الإقتصادي والسياسي والنوع الثاني التحديات الداخلية ويمكن دمجها مع النوع الأول لتصبح نوعا واحدا أما النوع الثالث فهي التحديات الخارجية سواء كانت في الإقليم العربي أو الدولي وسيتم التطرق لهم فيما يلي[1]:

1- مجلس التعاون والتحديات الداخلية

سيادة القطاع النفطي في الهيكل الإقتصادي وذلك بإعتماد دول مجلس التعاون على مورد واحد وهو النفط والذي تؤثر فيه تطورات الأسواق الدولية كما ترتبط هاته الدول إقتصادياتها بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط بتمويل موازناتها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية ويثير هذا الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية بعض القلق من الآثار المترتبة عليه وأهم القضايا المطراحة هي مقدار الإعتماد على النفط في تمويل الإنفاق الحالي وبالذات الجاري منه وسنحاول من خلال

(1) عبد الرزاق فارس الفارس، « مستقبل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة»، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2004.

الجدول الموالي إستعراض تطور مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي ونسبة مساهمته في إيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للوقوف على أهمية هذا القطاع.

جدول رقم (13): يوضح مساهمة قطاع النفط والتعدين في إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الموازنة العامة وعائدات التصدير للفترة (1996-2005)

الوحدة بالمئة (%)

السنوات	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي	المساهمة في إيرادات الموازنة العامة	المساهمة في عائدات التصدير
1996	37.7	72.9	84.3
1998	26.6	58.2	80
2000	41.9	79.9	88.8
2001	35.3	76.6	85.4
2002	34.7	75.3	67.6
2003	36.6	76.4	86.1
2004	40	79.6	85.6
2005	46.4	82.2	87.7

المصدر: بلعور سليمان، « التكامل الإقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (2008-2009)، ص، 219.

ويعكس الجدول أهمية قطاع النفط في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في تكوين إيرادات الموازين العامة إضافة على حصوله على حصة كبيرة في عائدات التصدير ولذلك تتأثر بأي تغيرات تحدث بمستوى أسعار النفط فالقطاع النفطي متعلق بأسعار النفط السائدة في السوق الدولية وحجم الإنتاج وكلاهما عاملين خارج نطاق التحكم والسيطرة من قبل دول المجلس بحيث الأسعار تتحدد بفعل عوامل الطلب والعرض في السوق الدولية وحجم الإنتاج الذي يتحدد بنظام الحصص في الأوبيك (OPEC).

كما أن الطبيعة الريعية لإقتصاديات دول المجلس وإستمرار إعتماد النشاطات الإقتصادية والإجتماعية في كل منها على الإنفاق العام الذي يتم تمويله بحوالي 90% من عائدات النفط

السنوية أو من فوائض عائدات النفط في سنوات اليسر أو الإقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل وهذا ما جرى لهاته الدول في منتصف الثمانينات عندما إنهارت أسعاره وتراجع الطلب عليه[1] خير دليل على إعتماد هاته الدول على هذا القطاع.

ولقد استطاعت دول المجلس تحقيق درجة جيدة من التنوع في هيكلها الإفتصادي وإن كان بدرجة متفاوتة بين الأعضاء ففي منتصف السبعينات كان قطاع النفط يساهم بحصة في الناتج المحلي تتراوح بين (65-70%) لتنخفض بحوالي 50% في الثمانينات وإلى حصة متوسطة تبلغ 37.4% في النصف الأول من التسعينات ثم إلى متوسط يبلغ الثلث (32-35%) في النصف الثاني من التسعينات وهذا راجع لجهوذ حثيثة لدول المجلس في خفض مساهمة القطاع النفطي ولازالت مساهمة هذا القطاع كبيرة في جملة الإيرادات الحكومية[2].

- إختلال سوق العمل وسيادة العمالة الأجنبية:

منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ونتيجة لإكتشاف النفط أصبح سكان المجلس يتضاعف مرة كل 15 سنة ولا تعود هذه الزيادة الهائلة في السكان للنمو الطبيعي فقط وإنما أيضا للهجرة الأجنبية الغير مسبوقة التي شهدتها دول المجلس حيث أصبحت تشكل العمالة الوافدة إلى دول المجلس وحظيت العمالة الأجنبية بإهتمام واسع لدى هاته الدول بسبب العديد من الآثار المترتبة عنها أمنيا وسياسيا وإقتصاديا والتي من أهمها مشكل البطالة وتزايد حجم التحويلات المالية الوافدة مما شكل ضغطا مستمر على موازين المدفوعات كما أن قوة العمل المحلية تنمو بمعدل يصل 6% سنويا بما فيه مساهمة المرأة في قوة العمل وبالرغم من أن معدلات نمو الطلب على القوى العاملة في هذه الدول تفوق هذه النسبة إلا أن معظم هذه الفرص تذهب للوافدين الجدد إما بسبب تدني مستويات الأجور أو عدم إمتلاك المواطنين للخبرات والمهارات اللازمة وخلال الفترة (1975-1995) إنضم حوالي

---

[1] علي خليفة الكواري، « مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2005، ص 151.

[2] عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 76.

1.3 مليون مواطن إلى سوق العمل في دول المجلس بينما إنضم ما يقارب ¾ ثلاثة أرباع المليون من مواطني هاته الدول إلى سوق العمل.

أما عن التحديات الذاتية يمكن حصرها في تحديين أساسيين وهما وجود الإرادة السياسية لدى حكومات هاته الدول لإتخاذ سياسات هامة ومصيرية في الجوانب الإقتصادية لتحقيق التكامل المنشود وما يترتب عنها من قرارات وإجراءات تطال مجموعات المصالح المحلية والتحدي الثاني هو قيام إتحاد نقدي فإن هذا الأخير يتطلب سلسلة من السياسات والإجراءات الداعمة التي تتمسز بموقف مالي قوي وسليم تتطلب تنسيق بين جميع السياسات الإقتصادية

وهذا كله ليصب في صالح تعزيز التجارة البينية لصالح دول المجلس.

2- مجلس التعاون والتحديات الخارجية

تعددت وتنوعت التحديات الخارجية التي تواجهها دول مجلس التعاون وذلك بسبب العولمة والإنفتاح الدولي وترابط الأسواق رأس المال ويمكن هنا الإشارة إلى بعض التحديات الخارجية وتتمثل في:

- العلاقات الإقتصادية الخليجية – العربي

وهي العلاقات الخاصة بجهود التكامل الإقتصادي العربي بحيث عرفت هذه الجهوذ للتعثر أحيانا والتوقف لأسباب عديدة لا تخفى علينا كما لعب الأحداث السياسية والخلافات والنزاعات الإيديولوجية والحدودية والإقليمية الضيقة دورا هاما في تعطيل العمل في إتفاقيات التكامل الإقتصادي وبعد نصف قرن من الزمن على تلك الجهوذ فإن التجارة البينية بين الدول العربية ليست بأحسن حالا من التجارة البينية بين دول المجلس فهذه التجارة تشكل في أحسن الأحوال نسبة تتراوح حول (7- 8%) وترتفع أحيانا إذا إستبعد النفط ومشتقاته منها، وبالرغم من كل الإخفاقات التي عرفتها الوحدة العربية فإن دول المجلس لا يسعها إغفال المحيط العربي ةمحاولات إحياء وإنتعاش جهوذ التكامل بين دولة ومازالت دول مجلس التعاون تطمح إلى قيام تكامل عربي يؤدي إلى وحدة وإندماج

كما ينبغي لدول المجلس التعامل مع قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيلها بشكل إيجابي مما يتيح عدة مزايا وفوائد على الإقليم العربي بصفة عامة[1].

1- العلاقات الإقتصادية الخليجية – الأوروبية

تواجه دول مجلس التعاون مع دول الأوروبية العديد من التحديات لعل أبرزها العلاقة غير المتوازنة التي تربط تلك الدول بالإتحاد الأوروبي الذي يفرض إجراءاته وشروطه في تنظيم العلاقات التجارية القائمة بينه وبين دول المجلس حيث يفرض الإتحاد الأوروبي إجراءات حمائية غير مبررة على دخول السلع الخليجية إلى أسواقه مما أدى إلى تحميل دول المجلس خسائر كبيرة نتيجة عجز موازينها مع الإتحاد الأوروبي.

ويعد الإتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول مجلس التعاون كونه ثاني أكبر مستورد للصادرات السلعية الخليجية بعد اليابان بقيمة 11 مليار دولار عام 1999 ليصل إلى 31.2 مليار دزلار عام 2005 أما بالنسبة للواردات لدول المجلس فإن نسبة كبيرة منها تأتي من الإتحاد الأوروبي فوصلت سنة 1999 إلى 52.4 مليار دولار وهو ما شكل نسبة 35.2% من إجمالي الواردات وبذلك إحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في إجمالي الواردات وقد حافظ على هذه المرتبة سنة 2005 بقيمة واردات بلغت 45.5 مليار دولار أي نسبة 17% من إجمالي الواردات[1].

- تحديات المنظمة العالمية للتجارة

لقد كان لدولة الكويت السبق في الإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمروكية (GATT) من بين دول مجلس التعاون وذلك مباشرة بعد إستقلالها عام 1963 وإنضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 ولحقت بها البخرين في نفس السنة ومع تسارع الأحداث في مجال التجارة الدولية إنضمت باقي دول المجلس إلى المنظمة فحصلت قطر والإمارات على العضوية سنة 1996 ثم سلطنة عمان في 10 أكتوبر 2000 لتصبح رسميا العضو رقم 139 أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية وهي آخر عضو في دول المجلس سنة 2005 كما أن من أهم

[1] عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[1] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

الشروط لقبول الدول عضوا هو إلتزام الدول بتحديد سقوف التعريفات الجمروكية تمهيدا إلى إزالتها وعدم تجاوز هذه السقوف إلا من خلال مفاوضات مع الشركاء التجاريين الذين قد يتضررون.

وقد حددت منظمة التجارة العالمية سقوف التعريفات الجمروكية لدول المجلس في الجداول الملحقة بإتفاقات إنضمام كل منها على النحو التالي[2]:

- دولة الكويت: تحددت السقوف الجمروكية العليا على الواردات من جميع السلع ما عدا النفط الخام والمشتقات النفطية والبتروكيماوية بـ 100%.
- دولة البحرين: تحددت السقوف الجمروكية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية بـ: 35% بينما تم تحديدها للسجائر بـ 100%.
- دولة الإمارات: تحددت السقوف الجمروكية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين 5% إلى 15%.
- دولة قطر: تحددت السقوف الجمروكية العليا على الواردات لأكثر من 150 مجموعة سلعية بين 5.5% إلى 30 %بإستثناء إستيراد لحم الخنزير والسجائر بـ 100%.

ومما لا شك فيه أن تكتل دول مجلس التعاون مكن هاته الاخيرة في الدخول إلى الإندماج العالمي من مركز فوة والإستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية وتقر وتعد أن مجموعة الدول المندمجة في أي تكتل إقليمي يعتبر دولة واحدة بصرف النظر عن شكل الإندماج والتكامل حيث تستثنى الدول الأعضاء في أي تكتل إقليمي من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بدليل أن العلاقات التجارية البينية وما تقرر من مزايا تجارية تعتبر إجراء داخلي يتم في دولة واحدة ولا يمتد بشكل تلقائي إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى في منظمة التجارة العالمية.

---

(2) خالد سعد زغلول حلمي، « منظمة التجارة العالمية وأثرها على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي »، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية الإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة وتجارة دبي، المجلد 3، ط1، 9- 11 ماي، 2004، ص1202.

وأكبر تحدي يواجه دول مجلس التعاون في هذا الصدد هو القرارات صادرة عن المجلس الأعلى لدول المجلس وتعارضه مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة فعلى سبيل المثال جاء نظام الحماية الذي أقره المجلس الأعلى مرتكز على أمرين، أولهما فرض رسوم جمروكية على السلع المنافسة للصناعات ذات المنشأ الوطني بمعدل لا يتجاوز 25% من قيمة السلعة والأمر الثاني هو السماح لدول المجلس باللجوء إلى القيود الكمية للواردات أومنع الإستيراد للسلع المنافسة ذات المنشأ الوطني في حالة تعرضها للإغراق.

لذا وجب ضرورة تعديل قرارات المجلس الأعلى بما يتواكب مع منظمة التجارة العالمية كأن يتم التوفيق بين المعدل الأفصى للرسوم الجمروكية في النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية بدول المجلس وأحكام المنظمة (OMC) وكذلك ضرورة إلغاء القيود الكمية ومنح الإستيراد (من أهم مبادئ وأحكام المنظمة العالمية للتجارة) للحماية ضد الإغراق وتحديد إجراءات بديلة تتفق مع أحكام المنظمة مثل رفع الرسوم الجمروكية.

وترتب عن إنضمام بلدان المجلس إلى المنظمة العالمية للتجارة آثار و إنعكاسات إيجابية وسلبية سوف نستعرضها وهي كالآتي[1]:

الآثار الإيجابية

- إنضمام دول المجلس إلى تكتل إقتصادي يعطيها مزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء منفردة من أهمها إتفاقات منظمة التجارة العالمية تعتبر المعاملات بين أطراف التكتل الإقتصادي أمر داخلي وليس دولي فضلا عن المزايا الأخرى للإنضمام للتكتل.
- إرتفاع مستوى الإنتاج والجودة في الصناعات البروكيماوية.
- تزايد إمكانية نقل التقنية والإستفادة منها.
- الإستفادة المباشرة من الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتتمثل في تخفيض الرسوم الجمروكية على المنتجات النفطية والبتروكيماوية الأمر الذي يؤدي إلى سوق أكبر لهذه المنتجات.

[1] بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- إستفادة غير مباشرة تتمثل في أن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ومن تم زيادة الطلب العالمي على مختلف المنتجات الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وهذا سيعود بالفائدة على الدول المنتجة للنفط ومن بينها دول المجلس.
- تحفيز الصناعات في دول المجلس على إستخدام طرق إنتاج ذات كفاءة مرتفعة تسمح لها بالمنافسة في الأسواق الدولية.

الآثار السلبية

- إرتفاع أسعار الواردات الزراعية بسبب إزالة وتخفيض دعم الصادرات الزراعية في الدولة المتقدمة.
- إشتداد المنافسة في قطاع الخدمات وذلك بسبب ضعف هذا الأخير أما منافسة الشركات الأجنبية.
- إيقاف الدعم الحكومي بسبب الإلتزام بأحكام المنظمة (OMC).
- توحيد العملة الخليجية

وهو تحد هام بالنسبة لدول المجلس التي هي في طور ومسار التكامل بحيث يغلب الإنطباع السائد بأن توحيد العملة يكلف كثيرا بأن الدول الداخلة فيه لا تستطيع بصورة منفردة بإستخدام السياسة النقدية للحد من التذبذبات الإقتصادية بالإضافة إلى الفوائد المتدنية من توحيدها.

خلاصة الفصل:

لقد كان لأثر التحديات والتحولات الإقتصادية العالمية على الدول العربية وقعاً كبيراً لأنها شكلت عائق أمام اكتمال مسيرتها التكاملية وكان هذا بسبب وجود عدة أسباب من بينها إنهاء الإختلالات الموجودة في هيكلها الاقتصادي واعتمادها على مصدر واحد بنسبة كبيرة لإيراداتها والمتمثل في مداخيل الريع البترولي، وكذلك لعدم كفاءة قطاعاتها لأنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الفصل الرابع

التكامل الإقتصادي العربي كخيار إستراتيجي لرفع القرة التنافسية

المبحث الأول: لمحة عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

لقد تضمنت مسيرة التكامل الإقتصادي العربي محاولات عديدة من أجل إتمام هذا التكامل بين الدول العربية وبدأت هاته المحاولات مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945 حيث اهتمت الجامعة منذ تأسيسها بالتعاون الإقتصادي فيما بين الأقطار العربيةوتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الإقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعان الإقتصادي العربي والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تطوير أشكال التعاون الإقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطوير والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي.
- تطوير أشكال التبادل التجاري بين الدول العربية وزيادة مساهمتها في حجم التجارة الدولية والتخلص من التبعية الإقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى من خلال المبادلات التجارية بين الدول العربية أو مع بقية الدول النامية.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفينكان لابد من الدول العربية عقد العديد من الاتفاقيات فيما بين الدول العربية وذلك لتنظيم طرق وأشكال التبادل التجاري عامة والتبادل التجاري البينيخاصة والتعاون الإقتصادي في مختلف المجالات الصناعية والزراعية ولتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول العربية.

ونحن بصدد الحديث عن المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سوف نتطرق إلى تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث يتناول المطلب الأول إبراز الفترات التاريخية التي مر بها العمل الإقتصادي العربي أما المطلب الثاني فيتحدث عن أهم المؤشرات الإقتصادية التي تقيم التكامل الإقتصادي العربي وفي المطلب الأخير نتحدث عن العوامل المؤثرة فيه.

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، « التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية»، مصر، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 39.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التكامل الاقتصادي العربي

إن التكامل الإقتصادي بصفة عامة ليس مجرد عملية إضطراد التفسيم الدولي المتنامي للعمل ولا حتى إتجاها متناميا لإضفاء طابع دولي على الحياة الإقتصادية فهذا كله مسار موضوعي يجري بالفعل سواء تم التكامل أم لم يتم فلقد نبع التكامل الإقتصادي من الظروف الموضوعية لتطور القوى الإنتاجية الحديثة وتدويل الحياة الإقتصادية القائم على التقدم المطرد تكنيكيا وإجتماعيا لكنه ضرورة متزايدة لعملية إطراد تدويل الحياة الإقتصادية وضرورة للإسراع بتدويل الحياة الإقتصادية على أساس التقدم التكنولوجي والإجتماعي المطرد.

وقبل التطرق عن مسيرة التكامل الإقتصادي العربي عبر التاريخ فلا بد من أن نعرف لمفهوم التكامل الإقتصادي العربي فهو:

« نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين إقتصادات دول الأطراف طبقا لتخطيط تنموي لهذه الإقتصادات مما يدفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل منها ويساندها وبما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها»[1].

ونحن بصدد الحديث عن المحاولات التي بذلت من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي سوف نقوم بتقسيم مداخل التعاون والتكامل الإقتصادي العربي إلى ثلاث أقسام هما المدخل التجاري ومدخل رؤوس الأموال وانتقال اليد العاملة وهذا في اطار الجامعة العربية والمشروعات المشتركة.

أولا: المدخل التجاري

1-اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953: ازاء اهتمام الدول العربية مبكرا بالمنهج التجاري كوسيلة لتحقيق التكامل العربي أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتم التوقيع عليها في 1953/09/07 وصادقت عليها سبعة بلدان عربية وهي: لبنان، الأردن، مصر، السعودية، سورية، العراق ثم انضمت اليهم الكويت عام 1964

(1) رعد حسن الصرن، « أساسيات التجارة الدولية المعاصرة»، دمشق، دار الرضا للنشر، الجزء الثاني، 2001، ص 265.

وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه كما أنها تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية وقد بينت هذه الاتفاقية أن الهدف من إبرامها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري ويمكن تلخيص أهم مبادئ الاتفاقية فيما يلي[1]:

- تحديد قائمة (أ) للمنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية المعفاة كليا من الرسوم الجمروكية عند تبادلها عربيا.
- تخفيض 25% على بعض المنتجات الصناعية العربية كمعاملة تفضيلية وقد حددت في قائمة (ب) مرفقة بالاتفاقية.
- عدم استخدام الرسوم الداخلية كوسيلة لتعويض التخفيضات الجمروكية للبلد المستورد للمنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية ضمنيا في الفقرة (ج) .
- المواد الخاضعة للإحتكار الحكومي غير خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية.
- تسهيل حركة الترانزيت بين أقطار الدول الأعضاء بكافة وسائل النقل.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية حققت عند إبرامها خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية عن طريق خلق منظمة تجارة عربية حرة وزيادة من حجم المبادلات إلا أنه على العموم أخذ عليها أنها لم تعمل على تنسيق السياسة الجمروكية للدول الأطراف تجاه العالم الخارجي بالإضافة لم تشمل تنظيما مقيدا لتجارة الترانزيت فضلا عن عدم معالجتها للقيود الإدارية بين أطرافها وهي المشكلة التي تواجه الدول العربية لوقتنا الحالي.

2-اتفاقية الوحدة الإقتصادية 1957: وذلك خلال الدورة الرابعة للمجلس الاقتصادي العربي في 1957/05/25 تمت إحالة مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والوحدة والتخطيط لدراسته وتقديم التوصيات بشأنه للمجلس الذي أقر الاتفاقية.

---

[1] حنيش الحاج، « التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية »، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص: 67.

بحيث نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن تقوم بين الدول العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة الأهداف الآتية[2]:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والإيصاء والإرث.

أما الوسائا التي اعتمدتها الاتفاقية لتحقيق هذه الأهداف وكما نصت عليها المادة الثانية منها فأغلبها تتعلق بتوحيد السياسات التجارية وتنسيق التشريعات الوطنية والتوحيد الجمروكي وتنسيق السياسات النقدية والمالية....

والجدير بالذكر فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف تعد في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية وبالرغم من صعوبة تطبيقها بين الدول العربية نتيجة لعراقيل كانت تقف في طريق الوحدة مثل تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية وتفاوت الدخول بين الدول العربية...إلا أنه إقتنعت معظم الدول العربية بأهمية هاته الاتفاقية وخرجت إلى حيز الوجود في شهر ماي 1964 ثم ما لبث أن تخلت عنها الدول الأعضاء واتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة.

3-السوق العربية المشتركة: في الثالث عشر من أغسطس عام 1964 صدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (17) بإنشاء السوق العربية المشتركة للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والعمل على مزيد من التقدم و رفع مستوى العمل وتحسين ظروفه كما تعد السوق العربية المشتركة إحدى الركائز الأساسية في مسار الاتفاقيات العربية ضمن جامعة الدول

(2) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

العربية والتي تهدف إلى التكامل العربي والتي يعول عليها الكثير من الآمال لمواجهة التحديات القادمة[1] كما نصت ديباجة قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بانشاء السوق العربية المشتركة على أن الغاية من إنشاء هذه السوق هي تحقيق الأهداف التالية:

- حرية إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين أقطار الوطن العربي.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات.
- حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

كما تضمن هذا القرار مجموعة من الأحكام التي تقتضي بتخفيض الرسوم الجمروكية وكافة الرسوم الأخرى تدريجا على المنتجات والسلع.

وفور صدور قرار إنشاء هاته السوق لم يصادق عليها إلا أربعة دول وهي: الأردن، العراق، سوريا، مصر ثم بعد ذلك تلت إنضمام باقي الدول ويرجع تباطئ الدول في الانضمام للسوق العربية المشتركة إلى عدة أسباب أهمها: الخوف من فقدان العوائد الجمروكية والرغبة في حماية الصناعة المحلية وكذلك الخوف من وجود آثار سلبية على ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة فضلا عن عدم الإتفاق على أسس مقبولة لتوزيع العوائد والتكاليف كما أن واقع السوق العربية المشتركة يطرح الكثير من التساؤلات التي تبحث عن إجابة لها على النحو التالي:

التساؤل الأول: لماذا فشل العرب في إقامة السوق العربية المشتركة على مدى أكثر من نصف قرن بينما نجح الأوروبيون في إقامتها؟

وللإجابة على هذا التساؤل هو ظهور عقبات ونمو معوقات عرقلت من تحقيق هذا المشروع وأبرزها بإختصار[1]:

---

[1] عادل خليفة، « السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق »، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001، ص 08.

[1] صلاح الدين حافظ، « السوق العربية المشتركة تساؤلات مؤلمة »، مقال منشور على موقع الأنترنت:

WWW.aljameah.com/a/arshef/101/11.htm ملف معاين بتاريخ: 2010/10/17.

- تغليب الخلافات الايديولوجية والنزاعات السياسية العربية على هدف تحقيق المصالح المشتركة فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربي المختلفة أصلا.
- تغليب المصالح القطرية الذاتية على المصالح القومية الواسعة التي تتخطى الحدود الجغرافية جنبا إلى جنب مع غياب النظرة الكلية الشاملة في الوطن العربي.
- تبعية الاقتصاديات العربية في مجماها للاقتصاد الغربي سواء في ظل صراع القطبين الشرقي والغربي أو إنفراد القطب الغربي بالريادة.
- ضعف القابلية التصديرية لدى دول السوق العربية المشتركة والتشابه السلعي في مكونات تجارتها.
- إختلاف هياكل التكلفة بين دول السوق العربية المشتركة بسبب إختلاف الرسوم الجمروكية المفروضة على استيراد المواد الأولية والوسيطة من الخارج.
- عدم قدرة الدول الأعضاء على إيجاد تنسيق حقيقي وجاد بين خططها الاقتصادية على الرغم من دعوة وزراء التخطيط إلى عقد إجتماع بغرض هذا الشأن عامي 1970 و 1971.
- تعددت الأسباب الإدارية والمالية والفنية والتي تعرقل تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة والتي من أهمها إنعدام التدابير التي يمكن إتخاذها إتجاه الدول الأطراف التي تبطئ من تطبيق أحكام السوق أو تخالفها[2].

أما التساؤل الثاني: ماهي نتائج فشل تحقيق السوق العربية المشتركة؟

ونجيب على هذا التساؤل من خلال الملاحظات التالية:

- إتساع فجوة التقدم والتطور بين العالم الغربي والدول العربية ويرى الخبراء على الدول العربية العمل ما عام لردم هذه الفجوة.
- إتساع مساحة الفقر في الدول العربية حيث وصلت إلى متوسط 63% من مجموع العرب يعيشون حول خط الفقر أو تحته بالإضافة إلى إنتشار الأمية.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص52

- عدم القدرة على التعايش والتعامل ضمن العولمة بدليل أننا لا نملك أدنى الشروط لهذا التعامل وعدم مجابهته و إطباق ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي عبرت الحدود ودمرت القيود والسدود والتي تحمل الحقائق والمعلومات دون رقيب والتي أعطت نمطا جديدا للتعامل في حركة الاقتصاد والتجارة من التعامل الدولي وهو التجارة الإلكترونية المتصاعدة بعنوان هائل.

4-اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم إبرام هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ 1981/02/27 إتساقا مع المبادئ الرئيسية التي تضمنتها وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشرة و أيضا إتساقا مع التطورات الفكرية والاقتصادية مع مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وظهور مداخل تكاملية جديدة إلى جانب المدخل التبادلي مما استتبع ضرورة وجود ترابط فيما بينها.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة البينية بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للأسس التالية[1]:

- تحرير كامل لبعض السلع ضمن معايير تحدد؛
- التخفيض التدريجي والجزئي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع والمنتجات؛
- توفير حماية متدرجة للسلع العربية في مواجهة السلع غير عربية؛
- التنسيق وتسهيل تمويل إنتاج السلع؛
- تيسير الخدمات التجارية بين الدول المتعاقدة؛
- الأخذ بعين الإعتبار ظروف الدول الأقل نمو؛
- تيسير التمويل التجاري وتسوية المدفوعات.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية تعد الأولى التي وضعت التبادل التجاري في إطاره السليم ضمن تاريخ التكامل الاقتصادي العربي كمدخل من مداخل التكامل الإنمائي إلا أنها لم تحقق النجاح الذي كان مرجوا منها بحيث إصطدمت بالعديد من العقبات وخاصة التي تعلقت بالإعفاء من الرسوم الجمروكية

(1) حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وغير جمروكية وتضاربها بين الإعفاء الكامل والإعفاء الجزئي أو التدريجي مما أدى إلى محدودية المجموعات السلعية (20 مجموعة سلعية فقط بحلول عام 1989 التي تم تحريرها).

5-منطقة التجارة الخرة العربية الكبرى:

في ظل تعثر كل من السوق المشتركة والبرنامج المتكامل طرحت أمانة مجلس الوحدة في أواخر 1993 برنامج لاستراتيجية عمل المجلس للسنوات 1995-2005 تضمن دعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تمييزا لها عن المنطقة المصغرة القائمة بموجب قرار السوق.

وأشارت أمانة المجلس إلى أن هذه المنطقة يمكن أن تضم منطقة السوق وكذلك اتفاقية التسيير بعد تطويرها[1] بعنى آخر جاءت منطقة التجارة الحرة العربية لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي والتي تتماشى مع أوضاع وإحتياجات الدول العربية وكذلك منطقة التجارة العالمية.

وتقرر إنشاء المنطقة خلال عشر سنوات بدء من أول 1998 على أن يتم تخفيض الرسوم 10% من بداية كل سنة ولقد شهدت المنطقة تعثرا في البداية لعدم إنضمام جميع الدول العربية إليها وكذلك لأن النخفيض كان مازال في عهده فقد أعلنت الإنضمام إلى البرنامج التنفيذي خمس عشرة دولة عربية وأصدرت ثلاثة عشرة (13) دولة منها تعليمات إلى نقاط الحدود الجمروكية بتطبيق التخفيض على السلع العربية المنشأ وهي الأردن والإمارات و البحرين وتونس والسعودية و سوريا والعراق وعمان و قطر و الكويت و مصر والمغرب وليبيا وهناك دول مهمة لم تتحرك بعد وهي الجزائر والسودان واليمن وتوصي الخارطة الحالية أن هناك دول مثل مصر ودول مجلس التعاون الخليجي لا تعاني صعوبة وتستطيع المضي قدما بل هي مدركة تماما أن فوائد المنطقة كثيرة ومتعددة[2].

---

[1] محمد محمود الإمام،« تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 498.

[2] برهان الدجاني، « منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإحتمالات المستقبل»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005، ص 104.

ثانيا: مدخل رؤوس الأموال وإنتقال اليد العاملة

بحيث تجسد هذا المدخل بثلاث اتفاقيات رئيسية وهامة وهي كالآتي[1]:

1-اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: بحيث وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في07 ديسمبر 1953 ودخلت حيز التنفيذ في 12 ديسمبر 1953 وأهم بنودها متمثلة في تعهد الأطراف الموقعة بإنتقال رؤوس الأموال وإعفاء كل رؤوس الأموال من أنواع الرسوم والضرائب في الدول المصدرة أو المستقبلة لها.

2- اتفاقية إستثمار رؤوس الأموال العربية وإنتقالها بين البلدان العربية: بحيث وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 29 أوت 1970 وأصبحت خيز التنفيذ في 1972/02/20 وأهم بنوذها متمثلة في تشجيع رؤوس الأموال والإستثمارات العربية وتفضيلها في المشروعات المشتركة عن طريق منحها تسهيلات وخدمات.

3-الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية 1980: بحيث دخلت حيز التنفيذ إبتداء من 07 ديسمبر 1981 وصادقت عليها أغلب الدول العربية وأهم مبادئ الاتفاقية هي:

- وضع قواعد إستثمارية قانونية تعمل على تشجيع و إنتقال رؤوس الأموال العربية بينيا؛
- تحديد المفاهيم بدقة خاصة للمستثمر العربي؛
- السماح بإنتقال رؤوس الأموال العربية وحماية المستثمر من كل الأخطار التعسفية وحرية الإقامة والتنقل؛
- الأولوية لأحكام الاتفاقية على أحكام الدول المتعاقدة عند التعارض؛
- إعتبار أحكام الاتفاقية الحد الأدنى للمعاملات حيث يسمح بتفضيلات إضافية حسب كل دولة؛
- تكليف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة؛
- تكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالإشراف على هذه المعاهدة.

(1) حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أما بالنسبة للمشروعات المشتركة فالهدف منها هو زيادة القدرة الإنتاجية العربية و خلق سوق عربية واسعة إضافة إلى تسهيل إنسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية.

مما سبق يتضح لنا أن ثمرة العمل الإقتصادي العربي المشترك كانت محدودة في مجال التكامل الإقتصادي أو في مجال التمهيد له تمهيدا صحيحا وهذا لأن معظم القرارات والمداخل (المدخل التجاري أو مدخل إنتقال رؤوس الأموال واليد العاملة) جاءت كلها في صور عمليات جزئية محدودة لم تكن قادرة على توجيه حركة الاقتصاد العربي في مسار كلي متكامل ومترابط لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والتكامل الإقتصادي العربي بالرغم من ضعف وضآلة نتائج العمل الإقتصادي العربي المشترك إلا أننا سوف نتعرف على الإنجازات الفعلية التي تحققت من مؤشرات التكامل الإقتصادي العربي.

المطلب الثاني: مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

بعد إستعراضنا للجهوذ والمحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي و أهم الاتفاقيات التي عرضت في هذا السياق سنحاول الآن أن نلقي الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية من جراء ما توصل إليه التكامل الاقتصادي العربي و هي التجارة العربية البينية ، وتدفقات رأس المال العربي، وحرية حركة العمالة العربية والمشروعات العربية المشتركة.

1- التجارة العربية البينية: يشمل الإطار التنظيمي لتحرير التجارة بين البلدان العربية اتفاقيات جماعية وأخرى ثنائية وهي:

1-1 الاتفاقيات الجماعية:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية المبرمة عام 1953؛
- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام 1953؛
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1964 والتي صدر تنفيذا لأحكامها قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتأسيس السوق العربية المشتركة في 1964/08/13؛

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين البلدان العربية المبرمة عام 1981.

2-1 بالنسبة للاتفاقيات الثنائية فقد إبرم عدد كبير منها منذ بداية الخمسينات ومازالت تعقد بين البلدان العربية بهدف تيسير التبادل التجاري فيما بينها وتشجعه.

و بما أننا تعرضنا في المدخل التجاري لهاته الاتفاقيات فلا داعي لتكرار تفاصيل هاته الاتفاقيات لدى سوف نتعرض لأثر تلك المحاولات والاتفاقيات على التجارة العربية البينية والمؤشر الذي يوضح لنا هذا الأثر هو نسبة التجار البينية إلى مجمل التجارة الخارجية فعلى سبيل المثال كانت هاته النسبة في بداية التسعينات لا تتجاوز (8 إلى 10) بالمائة[1] ويعود هذا لعدة أسباب أعاقت زيادة نصيب التجارة البينية العربية من مجمل التجارة العربية الخارجية وهذا ما يوضحه الجول التالي:

جدول رقم (14): يوضح تطور التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية العربية.

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

	1980	1985	1989	1990
	الصادرات			
مجمل الصادرات العربية الصادرات البينية نسبة الصادرات البينية إلى مجمل الصادرات العربية	235.100 11.749 5.0	106.028 7.711 7.3	109.516 8.631 7.9	139.408 10.217 7.3
	الواردات			
مجمل الواردات العربية الواردات العربية نسبة الواردات البينية إلى مجمل الواردات العربية	112 11.22 10.01	94.329 8.040 8.5	95.502 8.690 9.1	108.786 9.767 9

المصدر: علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

وللتذكير كما قلنا هناك أسباب كانت وراء ضآلة نسبة التجارة البينية العربية إلى مجمل التجارة العربية الخارجية وهي أن الاتفاقيات الجماعية سالفة الذكر ركزت على إزالة الحواجز أمام تدفق السلع بين البلدان الأطراف في الاتفاقيات لكنه كان غير كاف بدليل أن زيادة التجارة البينية العربية تتطلب وجود هياكل إنتاج في الدول العربية قادرة على إنتاج السلع بالأنواع والكميات التي تحتاجها الأطراف الأخرى

[1] علي توفيق الصادق،مرجع سبق ذكره، ص 233.

من الاتفاقيات بمعنى آخر أن تدفق السلع بين الأطراف يجب أن ينجم عن توفرها بكميات تزيد عن الطلب المحلي لكي يتم تصديرهاللدول الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا كانت اقتصاديات الدول الأطراف تنتج نفس السلع ولايوجد تنوع فإن التبادل التجاري يكون ضعيف بالإضافة إلى هذا هو أن الدول العربية إقتصادياتها تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير خدمات وسلع أولية وتستورد سلع مصنعة.

كما تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية حوالي 9.32% وذلك خلال الفترة (2001-2005)[1] كما أن نسبة التبادل التجاري العربي – العربي لايشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التبادل الخارجي وهذا ما يوضحه الجدول رقم ( ) من خلال تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية.

جدول رقم (15):يوضح تطور التجارة العربية البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية (2003-2008)

الوحدة (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	الصادرات					
الصادرات البينية للدول العربية (فوب)	25442	36099.9	48145.3	58473.1	70686.7	86843.8
نسبة الصادرات البينية إلى مجمل الصادرات العربية	%8.4	%9	%8.6	%8.6	%8.9	%8.3
	الواردات					
الواردات البينية للدول العربية (سيف)	23381.4	31497.4	44000.3	53470.5	63994.3	78198.9
نسبة الواردات البينية إلى مجمل الواردات العربية	%10.7	%10.9	%12.6	%13.3	%12.1	%11.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية ودولية وإقليمية، 2009 الملاحق (3/8) (4/8)، ص: 351-352.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، « مناخ الاستثمار في الدول العربية »، الكويت، 2006، ص 57.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن التجارة البينية تطورت من 2003 إلى 2008 بحيث بلغت الصادرات البينية عام 2003 بـ: 25442 مليون دولار لتصل إلى 86843.8 عام 2008 وكذلك الواردات البينية فمن 23381.4 مليون دولار عام 2003 إلى 78198.9 مليون دولار عام 2008 وهذه الزيادة في التجارة البينية والارتفاع لا يعني كثيرا لإجمالي التجارة الخارجية العربية بحيث لم يتجاوز مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية 10% بدليل أن تقدير حجم التجارة البينية لعام 2006 بلغت حوالي 94.1 مليار دولار وهذا ما نسبته 9.2% من إجمالي التجارة الخارجية العربية شكلت منها الصادرات البينية ما نسبته 55.5% (52.2 مليار دزلار) أما الواردات البينية نحو ما نسبته (41.8مليار دولار).

ومن خلال هذه الأرقام المنخفضة لابد من تشجيع التجارة البينية العربية وإعطاؤها أكثر حيوية وكذلك تشجيع التعاون بين الدول العربية من خلال تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وإعطاء الأولوية للتجارة العربية وتخفيض الرسوم الجمروكية عليها وتقديم كل المساعدات اللازمة لذلك كما ينبغي على التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال التجارة العربية وخاصة البينية لمواجهة الظروف والأحداث العالمية.

2-تدفقات رأس المال العربي: وهو أحد المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي وقد اعتبر هذا المدخل وسيلة لتحقيق أهداف التجمع العربي والمتمثل في التكامل الاقتصادي العربي وقد تجسد ذلك في عقد اتفاقيات بين الأقطار العربية وإنشاء منظمات عربية حكومية تسهم بطريقة مباشرة في إنتقال رؤوس الأموال بغرض التنمية أو تمويل العجز في موازين المدفوعات كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي أو صندوق النقد العربي أو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والغرض منها تأمين المستثمر ضد المخاطر التجارية أما بالنسبة للاتفاقيات الجماعية المنظمة لحقوق وضمانات الإستثمار بين الأقطار العربية هي كالآتي:

- إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية لعام 1953.

- إتفاقية إستثمار رؤوس الأموال العربية وإنتقالها بين البلدان العربية عام 1972 وجاءت هاته الإتفاقية إستجابة للتطورات الجديدة للإقتصاديات العربية في السبعينات الناجمة من الزيادة في الإيرادات النفطية وزيادة قدرة الأقطار العربية النفطية على التوظيف بعض الأعمال في الخارج.
- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية عام 1980 وصادف عليها في قمة عمان خلال المؤتمر العربي الحادي عشر.

لقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوذا كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالخصوص الاستثمارات البينية العربية (تدفقات رأس المال العربي) سواء مواطنون عرب أو مؤسسات عربية معنوية بحيث ارتفعت الاستثمارات العربية البينية من (1.4) مليار دولار عام 1995 لتصل إلى (2.9) مليار دولار عام 2002 بنسبة نمو (1.7%)[1].

وهذا وحصلت السعودية ولبنان والسودان ومصر والإمارات المتحدة على النصيب الأكبر من الإستثمارات العربية البينية حيث بلغت نسبته حوالي (77%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية وتحتل السعودية المرتبة الأولى بإجمالي إستثمارات خلال الفترة (1995-2009) يقدر: 64255 مليون دولار تليها السودان بحوالي 16366 مليون دولار ثم تليها لبنان بحوالي 14795 مليون دولار (أنظر الجدول رقم ( )).

أما فيما يخص وضع الاستثمارات العربية البينية فإن يصعب ضبطها حيث تزداد مجالاتها أحيانا وتتراجع أحيانا أخرى وقد سجلت سنة 2006 تراجع الاستثمارات العربية البينية إلى النصف تقريبا مقارنة بسنة 2005 بحيث كانت سنة 2005 تقدر بـ: 37263 مليون دولار أما سنة 2006 فهي تقدر بـ: 16504 مليون دولار أما إذا نظرنا إلى الدول العربية بشكل فردي نجد بعضها عرف تحسنا والبعض الآخر عرف تراجعا.

---

[1] مؤسسة تشجيع الاستثمار، « تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية –حالة أردن- »، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، 20- 22 سبتمبر، 2004، ص 748.

ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى عدم تكرار الزيادة التي شهدتها الاستثمارات البينية الواردة إلى المملكة العربية السعودية عام 2005 وفي 5 دول زادت الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وهي: لبنان والإمارات وتونس والأردن واليمن وبينما شهدت 5 دول أخرى تراجع في الاستثمارات البينية وهي السعودية والسودان ومصر وسورية وليبيا.

ويغلب على الأموال العربية المستثمرة بينما طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم الميزانيات العمومية بحيث (85%- 90%) إلى الاستثمارات الحكومية ومانسبة (15%- 10%) إلى المؤسسات المالية العربية والقطاع العام هو المستفيد الأكبر وتتوزع هذه الاستثمارات البينية حسب القطاعات كالتالي[2]:

- 66%لقطاع الخدمات.
- 32% لقطاع الصناعة.
- نحو 2% لقطاع الزراعة.
- كما توجد دول عربية مصدرة للاستثمارات البينية وذلك لتوفرها على فوائض مالية وهو ما يوضحه الجدول رقم ( ) خلال سنة 2006 أما القسم الثاني هو دول عربية مستضسفة للاستثمارات البينية وذلك لإحتوائها على مناخ استثماري مناسب وهو كما يوضحه الجدول رقم ( ) خلال سنة 2006.

أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال 2006 فقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة القائمة بحوالي 7563 مليون دولار أي ما نسبته 43% من إجمالي الاستثمارات المصدرة بينيا أما الدول المستضيفة لها فتصدرت السعودية القائمة بحوالي 4837 مليون دولار أي ما يعادل نسبته

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، « واقع الاستثمارات العربية البينية»، مقال منشور على موقع الانترنت: www. Aljazeera. Net/NR/exeres/ 52B1A2D7-BEC3-465F-A/htm ملف معاين بتاريخ: 2010/09/11.

27.5% وبوجه عام تبقى الاستثمارات العربية البينية متدنية وذلك لوجود معوقات تحد من وتيرتها يمكن تصنيفها إلى عوامل وهي كالآتي[1]:

أ- المعوقات الهيكلية أو البنيوية:

- تخلف البنيات والهياكل الأساسية كالطرق والنقل والاتصالات...؛
- محدودية الأسواق المحلية مع ما يصاحبها من ضعف الطاقة الاستيعابية؛
- ضعف أداء أسواق مال العربية؛
- محدودية الأدوات الاستثمارية لدى المصارف.

ب- المعوقات التشريعية والقانونية وتشمل:

- عدم وضوح واستقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار؛
- عدم إلتزام بعض الحكومات بالاتفاقيات والقوانين الدولية؛
- تعقيدات في الأنظمة الضريبية وتشعبها.

جـ- المعوقات الاقتصادية:

- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية؛
- عجز إمكانيات التمويل المتاحة في معظم الدول العربية؛
- البطئ في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي؛
- تقليص الانفاق العام في العديد من الدول العربية وما ينتج عنه بطء في النشاط الاقتصادي.

د- المعوقات الإجتماعية والسياسية والإدارية والتنظيمة:

- إفتقار المنطمة العربية إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- تذبذب الأوضاع الأمنية؛

---

[1] قويدي محمد، فرحي محمد، « أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية) بسطيف، 8-9 ماي، 2004، ص 683-684.

- نقص الخبرات الفنية والإدارية لتسيير المشروعات؛
- تعدد من مراكز إتخاذ القرار التي يتعامل مع المستثمر؛
- التدخلات الحكومية في نطاق ممارسة المهام أو الصلاحيات.

جدول رقم (16): يوضح الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	المبلغ المصدر بينيا	نسبة إجمالي الاستثمارات المصدرة بينيا	عدد الدول المستقلة
الإمارات	7563	%43	8
الأردن	2905	%17	7
السعودية	2715	%15	7
الكويت	1794	%10	8
سوريا	783	%4	- -
مصر	646	%3.7	-

المصدر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (17): يوضح الدول العربية المستضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال سنة 2006.

الوحدة (مليون دولار)

الدولة	المبلغ المستضاف بينيا	نسبة إجمالي الاستثمارات البينية المستضافة
السعودية	4837	%27.5
مصر	3265.4	%18.58
تونس	2366.8	%13.47
لبنان	2325	%13.29
السودان	2004	%11.40
الأردن	1097.6	%6.25
اليمن	858.3	%4.88
ليبيا	461.4	%2.63
المغرب	350.1	%1.99

المصدر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (18):يوضح الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف (1995- 2009) الوحدة (مليون دولار)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
السعودية	12.20	2.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	297.3	958	28797	1649	6388	12758	11623	64255.2
السودان	38.8	554	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610	657	2455	2004	3339.8	4806.5	-	16366.5
لبنان	157.8	250	312	400	500	350	225	650	850	1050	1779.8	2266.8	3342.8	2661.1	-	14795.3
مصر	455	711	532	390	277	113	96.5	100.4	125.5	418	363.1	3273.6	1874.6	2422	1711.7	12863.4
الإمارت	-	-	-	380	176	196	215	217.5	650.2	525	0	2316	-	3559.7	3651.6	11887
الجزائر	3.5	-	-	122	85.8	347.5	350	54.6	80.4	263.3	260.55	-	476	5666	-	7709.65
المغرب	59.8	61.2	48	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1105.4	1121.44	350.15	832.59	841.1	641.6	5881.27
سورية	333.5	303	328	212	224	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	955.4	225	370	1539.6	-	5058.8
تونس	54.7	70.2	135	290	506	49.1	69.1	75	67.4	107.3	153.76	2363.8	165.5	213.2	163.7	4483.76
الاردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21	17.6	27	299.43	959.9	816.45	473.2	756.3	3521.38
سلطنة عمان	4.2	24	18.7	42	45.8	-	-	-	-	62.6	573.31	-	2653.32	-	-	3423.93
اليمن	11.9	86	11	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.92	849.59	92.02	392.78	652.2	2737.91
ليبيا	-	-	-	-	-	80.4	85	82.7	102.6	23.6	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	1302.2
البحرين	13	-	-	16	14	-	217.4	159.6	191.7	274.2	-	-	-	-	-	885.9
فلسطين	250	-	24.8	56	-	-	-	-	-	0.3	0.49	-	-	-	-	331.59
قطر	-	-	-	54.4	58	61.8	65.5	68.5	10	-	-	-	-	-	-	318.2
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.2	5.1	-	12.3
الإجمالي	1430.1	2093.5	1589.6	2314.2	2183.4	1817.4	2646.9	2912.3	3843.6	5957.7	37263.49	16504.24	20660.38	35369.88	19247.6	155834.29

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

أما بالنسبة للمؤشر الثالث وهو حرية العمالة العربية في القرن الماضي بمراحل حيث في ظل الاستعمار الأوروبي انخفضت الهجرة البشرية بين الأقطار العربية وهذا نتيجة لفرض التجزئة على على الوطن العربي وفرض العزلة وتقييد السكان وكانت صور إنتقال العمالة العربية في هذه المرحلة عبارة عن بعثات تعليمية أحرزت من خلالها بعض الدول العربية تقدما نسبيا في التعليم أما في النصف (½) الثاني من القرن العشرين فتميزت هذه المرحلةبإنتقال القوى العاملة العربية بدفعات قوية نتيجة لإكتشاف النفط وإستغلاله في الخليج وليبيا وأصبحت هذه المناطق مناطق جذب للعمالة كما يمكن تصنيف الدول العربية إلى صنفين: الصنف الأول وهو الدول العربية المرسلة للعمالة والتي تتميز بقاعدة سكانية كبيرة نسبيا وهي: مصر، سوريا، الأردن، لبنان، اليمن والصنف الثاني وهو الدول العربية المستقلة للعمالة والتي تتميز بالقاعدة السكانية الضيقة وهي الدول النفطية كدول الخليج وليبيا.

أما عن حجم إنتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية ففي عام 1975 تجاوزت 1.8 مليون عامل منهم 1.3 مليون عامل من الأقطار العربية والباقي خارج الدول العربية وبالأخص من آسيا وفي 1980 قدرت العمالة المنقلة بـ: 5.7 مليون عامل منهم 3.7 عامل من الأقطار العربية و 2 مليون من آسيا وفي عام 1983 قدرت العمالة بـ: 5.39 مليون عامل منهم 3.14 مليون عامل عربي و 2.25 مليون عامل آسيوي[1].

أما عن أثر هجرة العمالة العربية على تنمية الإقتصاد العربي وتكامله تبرز في جانبين هما: الجانب الإيجابي والجانب السلبي.

فعن الجانب الإيجابي تعتبر العمالة العربية صورة من صور التعاون العربي وقد أبرز هذا التعاون درجة من الاعتماد المتبادل بينها وبالتالي فهي تغطي نسبة مهمة من الطلب على العمالة لتنفيذ الخطط التنموية وكذلك توفير النقد الأجنبي وتدعيم موازين المدفوعات بالنسبة للأقطار المرسلة أما عن الجانب السلبي فالبنسبة للأقطار المرسلة ظهور نقص في العمال الفنيين والمهرة كما أن هناك عدم تناسب بين الأجور وبين الإنتاجية بدايا أن الدور الذي يلعبه إنتقال العمالة من منظور التكامل هو تحقيق الوضع

[1] علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص245.

الأمثل لتوزيع الموارد بين الأقطار العربية من خلال إنتقال جزء من عناصر الإنتاج (عنصر العمل) من الأقطار التي فيها إنتاجية منخفضة إلى الأقطار التي فيها إنتاجية كبيرة وبالتالي تحقيق توزيع أكفأ لعناصر الإنتاج وهذا الشرط لا يتحقق إلا عندما تتساوى الأجور مع الإنتاجية الحدية وهذا الشرط غير موجود في الدول العربية كما أن التكامل لم يتحقق.

إلا أن هناك جهود في سياق العمل العربي المشترك لإنتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية عن طريق بعض الاتفاقيات الجماعية وهي:

- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (2) لسنة 1967.
- الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (4) لسنة 1975.
- إتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة في 1969/01/28.

ويبقى أثر هذه الاتفاقيات محدودا على تنقل الأيدي العاملة بسبب محدودية الأقطار العربية التي صادقت عليها وهي أقطار مرسلة للأيدي العاملة.

أما عن المؤشر الرابع وهو المشروعات العربية المشتركة فهي وسيلة فعالة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي وإيجاد يصغة مرنة لمصالح كل الأطراف المعنية بهاوهي تلك المشروعات التي تشترك في إقامتها أطراف عربية في بلدية عربيين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خدمي أو غيره تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي من شأنه أن يحقق منافع إقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك والتلاحم بين إقتصاديات هذه الأقطار[1].في مطلع الخمسينات وخلال إنعقاد الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي العربي كانت المشروعات العربية المشتركة مطروحة على جدول أعماله وقد تعثرت تلك المشروعات لأسباب كثيرة أهمها وبالدرجة الأولى المتعلقة بالتمويل وخلال المرحلة التاليو وبالضبط في السبعينات حدثت زيادة كبيرة في عدد المشروعات العربية المشتركة وكان الهدف منها أن تكون مدخلا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين

[1] علي لطفي، « الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي»، القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 175.

الدول العربية بعد توفر التمويل وتحقيق رعوائد نفطية كما ظهرت في المنطقة العربية بعض المشروعات العربية المشتركة ولقد اتضح عددها حتى أوائل الثمانينات بلغ 521 مشروعا وأن إجمالي رؤوس أموالها بلغ 31.2 مليار دولار[2] منها 252 مشروع عربي مشترك و 269 مشروع دولي مشترك وعددها عام 2000 بلغ حوالي 830 مشروعا (كما يشير الجدول رقم ( )) وأن إجمالي رؤوس أموالها بلغ حوالي 35.7 مليار دولار منها 391 مشروع عربي مشترك و 439 مشروع عربي دولي مشترك والجدول التالي يوضح هذا.

جدول رقم (19): يوضح بيان أعداد المشروعات العربية المشتركة العربية الدولية المشتركة ورؤوس الأموال لعام (2000).

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بالآلاف الدولارات)
المشروعات العربية المشتركة	391	21379968
المشروعات العربية الدولية المشتركة	439	14347943
الإجمالي	830	35727911

المصدر: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

والمتتبع لهذه المشروعات يلاحظ أن تركزها في المراكز المالية المهمة سواء كانت عربية أم دولية وهذا لوجود وتوفر هياكل أساسية وخدمات متطورة بدليل أن التوزيع الهيكلي للمشروعات العربية المشتركة حسب دراسة قامت بها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قطاع التمويل يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في هذه المشروعات المشتركة وقدر بحوالي 34.9% ثم تليها مشروعات الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بنسبة عددية تقدر بـ: 24% و 21.3% رؤوس أموال من إجمالي الأموال المستثمرة في هذه المشروعات ثم يأتي قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 19% رؤوس الأموال من إجمالي الأموال المستثمرة.

وفي الأخير إن صيغة المشروعات العربية المشتركة تعتبر أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولإزالة العقبات من أمامه وذلك بما تضمنته من تحقيق للمصالح المشتركة لعدد من الدول وكذلك

[2] علي توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 251.

التنسيق الإقليمي وتقسيم العمل على المستوى العربي وزيادة القدرة الإنتاجية للبلاد العربية وتنشيط التبادل التجاري بينها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التكامل الاقتصادي العربي

قبل الخوض في الحديث عن العوامل المؤثرةفي التكامل الإقتصادي العربي فلا بأس أن نشير إلى الشروط والعوامل التي تؤثر في الميكانيزمات المتولدة عن العملية التكاملية والتي لخصها "ناي" في النقاط التالية[1]:

1- الشروط البنائية.

2- الشروط الادراكية.

أ/ الشروط البنائية: وهي كما يلي:

- التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات؛
- قيمة النخبة المكملة من حيث الحجم بدليل أن أكبر نخبة مكملة هي التي تصبح قوة مؤثرة في المنطقة التكاملية؛
- التعددية وهي التخصص الوظيفي والشمولي وإتجاه الإنجاز في كل دول الأعضاء هي شروط جيدة للاستجابة التكاملية في منطقة ما؛
- قدرة الدلو الأعضاء على التكيف والتجاوب مع المشاكل والأزمات التي قد تؤدي إلى ترجيح إحتمال التغدية الرجحية للعملية التكاملية ستكون سلبية.

ب/ الشروط الادراكية: وهي كما يلي:

- إدراك الانصاف في توزيع المنافع أي كلما كان هناك وعي وإدراك من قبل صناع القرار في الدلو الأعضاء حول الانصاف والتساوي في توزيع المصالح بين الدول الأعضاء كلما توفر مناخ جيد ومناسب للتكامل؛

[1] عامر مصباح، « نظريات تحليل التكامل الاقتصادي»، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 143.

- إدراكات قوة الحجة الخارجية بمعنى الطريقة التي يدرك بها ويتجاوبوا بها صناع القرار داخل الدلو الأعضاء بطبيعة الإعتماد على الخارج؛
- إنخفاض التكاليف المتصورة بمعنى جعل التكامل يبدو أقل كلفة لدى الدول الأعضاء مما يسهل الحصول على موافقة الأطراف على الخطرات التي ستبدأ بها عملية الترابط الاقتصادي.

أما عن التكامل الاقتصادي العربي فهو صلب موضوعنا بحيثيواجه التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن أصعب الأزمات رغم وضوح هدفه والمتمثل في دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها وإعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي بإعتبارها الصيغة المثلى والقاعدة الأساسية نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية لصالح الوطن العربي ورغم ذلك لا تزال الطريق بعيدة لتشكيل هاته القاعدة و بالتالي فإن المزايا المحققة من جراء تحقيق التكامل العربي هو توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص والاسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد وتحسين الموقع العربي في تقسيمالعمل الدولي وزيادة قوة المساومة العربية[1].

ولهذا أمام هذه التحديات العالمية الحالية وفي ضوء ما يتحقق من فوائد ومزايا جراء تحقيق التكامل فمن الغريب ألا يتعمق وتتعزز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في زمن يتمسز بعصر التكتلات الاقتصادية وظاهرة تدويل الحياة الاقتصادية وهذا راجع لعوامل وبالأحرى معوقات جعلته حبر على ورق وكذلك مجرد شعارات حماسية دون التطبيق الفعلي وما يؤكد ذلك التفكك الملاحظ على الدول العربية والأزمات والمشاكل التي تعترضها لدى سوف نتعرض من خلال هذا المطلب لأهم المعوقات والعوامل التي أثرت عليه.

إن أول هاته الأزمات أو المعوقات هي تفاوت وعدم تكافؤ النمو الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية والمتمثلة في التبعية والتخلف ما

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، « التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل»، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 3009، ص 107.

نتج عنه تقسيم دولي غير متكافئ فرضت على الوطن العربي في فترة الاستعمار ويجدر بنا أيضا ملاحظة بعض العوامل الأخرى هي:

- أن معظم التجارة العربية البينية تقع داخل المناطق الفرعية حيث أن 75% من تجارة دول مجلس التعاون مع الدول العربية هي تجارة بين دول المجلس ذاتها بالمقام الأول؛
- تشابه نمط التجارة العربية البينية بنمط تجارتها الغير العربية؛
- إستحواد الدول التي تنتهج سياسات ونظم تجارة حرة على الجزء الأكبر من التجارة العربية البينية مما يشكل تفاوت في حجم التجارة البينية بين الدول العربية؛
- ضعف التدفقات الرأسمالية إلى البلدان العربية بسبب عدم قدرة هاته الأخيرة على إجتذاب الاستثمارات الأجنبية مما يساعدها على إتمام العملية التكاملية على الصعيد الدولي؛
- عدم تحقيق التنويع في المنتجات بسبب المحدودية وارتفاع التكاليف للقيام بالمشروعات والأعمال وبالتالي تحد من التجارة مما يؤثر على القدرة التنافسية؛
- وجود العقبات الإدارية والنقدية والمالية والجمروكية التي تحول دون إنسياب السلع والأموال وتنقل الأشخاص من ثم عدم تحقيق التكامل[1]؛
- نقص الإدارة والتعاون الحكومي وضعف الثقة بين الحكومات العربية والذي سببه سياسي وليس اقتصادي فأدى إلى ظهور خلافات سياسية بين الحكومات مما يساهم في إعاقة مسيرة التكامل لديها؛
- أثر الأوضاع الدولية في رسم التعاون الاقتصادي العربي المطلوب وبالأخص العولمة دون ضوابط اقتصادية واجتماعية قد يقود إلى تهميش بعض الدو لالعربية وخاصة الصغيرة منها إذا لم تنسق الدول العربية مواقفها وتنظم تعاونها بإتخاذ موقف موحد إتجاهها؛
- سوء الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول العربية؛

---

[1] سليمان المنذري، « الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية »، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1995، ص 23.

- عدم إشتراك القطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي وسيطرة المؤسسات الحكومية؛
- قنوع العملات العربية مما يخلق صعوبة في إجراءات الدفع؛
- غياب المشاركة الشعبية وعدم وجود رأي عام ضابط لتحقيق المشروع[2].

ولهذا وفي رأينا أن هناك شروط أساسية لنجاح أي تعاون اقتصادي عربي أيا كان شكلهودرجته مهما كانت الإجراءات العملية المتخذة لتفعيل التعاون العربي الاقتصادي.

أولا: النظر إلى التكامل الإقتصادي العربي بحد ذاته وخاصة في ضوء الأوضاع الراهنة وأن نتوجه إليه دون أي إلتزام بالجوانب السياسية.

ثانيا: التدرج والشمول: بمعنى التدرج في تطبيق التكامل في محتواه وشموليته وكذلك في برنامجه الزمني وارسم هذا التدرج يجب الاستفادة من تجربة الآخرين وبالأخص الأوروبيين مع الأخذ بالحسبان الفروقات التي تميزنا عنهم.

ثالثا: جدية التطبيق ومصداقيته لأن الاتفاقيات تقاس قيمتها بمقدار تطبيقها وفاعليتها وجديتها ونخص بالذكر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن تنفيذها بدأ وأن أهم ما يعرضها للخطر هو عدم تنفيذها بمصداقية جادة وبروح منفتحة[3].

ونخلص إلى القول على الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك وأثقلته وأثرت في مرونته فإنه مازال مطلبا حتميا وملحا لإعادة تفعيل وتنشيط التجاري البينية على الرغم من تدنيها بل لا بد من إزالة كل القيود التي تعترضها والتي من شأنها أن تعيق إنسيابها بين الدول العربية وفي الوقت نفسه لابد من تعزيز القدرات الإنمائية للدول العربية على أساس تكاملي وإهتمام كل قطر عربي بإنتاج السلع وفق المزااي النسبية التي يتمتع بها لتجنب التماثل في الهياكل الإنتاجية وتنافسية السلع المتشابهة التي وقفت في تطوير التجارة البينية

---

(2) عبد الوهاب رميدي، « واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة »، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 105.

(3) إسماعيل صبري وآخرون، « التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة »، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ط1، 2000، ص 160.

المبحث الثاني: الإطار العام لواقع مؤشرات تنافسية الاقتصاديات العربية

قد سعت العديد من الدول العربية إلى مواكبة التطورات المتسارعة التي شهدها العالم وخاصة في ظل التطورات والأوضاع الاقتصادية التي مرت عليها بعد الأزمة المالية العالمية، مما جعلها تعمل على تحسين بيئتها المؤسسية والإنتاجية وتطوير منتجاتها السلعية باستخدام التقنيات العالمية من أجل زيادة حصتها في الأسواق العالمية عن طريق تدعيم البنية التحتية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار ومكافحة الفساد والمحسوبية وبالتالي سيؤدي بها إلى تطوير قدراتها التنافسية واحتلالها لمراكز متقدمة تنافسياً ضمن اقتصاديات الدول.

وعليه حاولنا من خلال هذا المبحث قدمنا عرض عام لواقع تنافسية الاقتصاديات العربية بالتركيز على بعض مؤشرات القطاعات الرئيسية كالقطاع الحقيقي وقطاع المؤسسات والحكومة الرشيدة وقطاع بيئة الأعمال وقطاع المصارف.

المطلب الأول: تنافسية القطاع الحقيقي.

يعمل هذا القطاع على إعطاء صورة لأهم التطورات الإقتصادية في الدول العربية فهو مكون من أربعة مؤشرات فرعية تعكس تنافسية الدول العربية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (20): يوضح مؤشرات القطاع الحقيقي للدول العربية (2010–2013)

الدول	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	معدل البطالة
الأردن	-0.028	-0.564	0.095	-0.113
الإمارات	0.332	0.984	0.836	0.746
البحرين	0.154	0.354	0.645	0.776
الجزائر	0.054	-0.541	0.053	0.124
تونس	-0.177	-0.585	0.097	-0.485
السعودية	0.568	0.238	0.359	0.609

السودان	-0.340	-0.688	-3.739	-0.259
العراق	0.325	-0.519	0.262	-0.192
عمان	0.324	0.172	0.471	-0.207
قطر	1.214	3.337	0.792	1.145
الكويت	0.177	1.025	0.295	0.974
لبنان	0.110	-0.361	0.015	0.332
ليبيا	-4.097	-0.308	-0.243	-0.783
مصر	0.003	-0.637	-0.763	0.013
المغرب	0.176	-0.639	0.765	0.243
موريتانيا	0.213	-0.722	0.034	-1.993
اليمن	-0.349	-0.710	-1.370	-2.475

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص22.

تشير إحصائيات الجدول فيما يخص مؤشر النمو الحقيقي تحقيق دولة قطر المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (1.214) ويعود ذلك لاستفادتها من زيادة طاقتها الإنتاجية في قطاع الغاز الطبيعي وكذلك نتيجة توجهها بالتوسع والاستثمار في هذا القطاع لقطاع الغاز الطبيعي.

أما المركز الثاني فيعود للمكلة العربية السعودية بقيمة بلغت حوالي (0.568) ثم تليها دولة الإمارات في المركز الثالث بقيمة قدرت بحوالي (0.332) ويرجع ذلك إلى استقرار أسعار النفط وارتفاع أسعاره خلال الفترة 2011-2013 مما أدى إلى زيادة الاستثمار في المشاريع الصناعية والبنية التحتية، ثم تأتي باقي الدول العربية.

وعموماً لقد حققت بعض الدول العربية تقدماً ملموساً في معدلات النمو الحقيقي وخاصة الدول العربية المصدرة للنفط مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط العالمية ابتداءًا من سنة 2011.

أما بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتشير إحصائيات الجدول تحقيق دولة قطر المركز الأول بقيمة قدرت بحولي (3.337)، تليها دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة قدرت بـ (1.025) ثم تأتي دولة الإمارات في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.994) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وعموماً شهدت بعض الدول العربية تراجع في معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي وخاصة الدول المصدرة للنفط بسبب تراجع انخفاض الإنتاج النفط في هاته الدول والبعض الآخر للدول العربية وخاصة المستوردة للنفط، فقد شهدت تحسن في نصيب الفرد نتيجة لتراجع أسعار النفط بداية من سنة 2013.

أما بالنسبة لمؤشر معدل التضخم فتشير إحصائيات الجدول تحقيق دولة الإمارات المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (0.836)، تليها دولة قطر في المركز الثاني بقيمة بلغت (0.792) ثم دول المغرب بقيمة بلغت حوالي (0.765).

وعلى العموم فإن معظم الدول العربية سجلت ارتفاعاً في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بسبب أثار الأزمة المالية خاصة في الفترة (2010-2012)، ليعود بعد ذلك في التراجع (معدل التضخم) بداية من سنة 2013 نتيجة تراجع في أسعار النفط والسلع الغذائية مقارنة بعام 2012، كما وصل التضخم في دول استثنائية كالسودان واليمن إلى أرقام قياسية لعام 2013 نتيجة التطورات المحلية لهما.

أما بالنسبة لمؤشر معدل البطالة فقد حلت دولة قطر في المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (1.145) تليها دولة الكويت في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (0.974) ثم دولة البحرين في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.776) ثم تأتي باقي الدول العربية. كما شهدت أغلب الدول العربية ارتفاع في معدلات البطالة وخاصة الدول المستوردة للنفط بسبب تطور الأوضاع المحلية وتدفق اللاجئين السوريين أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فقد سجلت معدلات بطالة أقل من 5.6% باستثناء العراق والجزائر.

أما بالنسبة للمؤشر الكلي والمتمثل في مؤشر القطاع الحقيقي للدول العربية من حيث الترتيب فقد استحوذت دولة قطر على المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (0.341) تليها دولة الإمارات في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (0.148) ثم المملكة العربية السعودية بقيمة بلغت حوالي (0.120)، بحيث بلغت هذا المؤشر قدرة الدول التنافسية في الأسواق العالمية ولذلك فإن الدول التي تعاني من اختلالات في الاقتصاد وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة فإنه ينعكس سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي وعلى جاذبية الاقتصاد وعلى تنافسية الدول.

المطلب الثاني: تنافسية المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يعكس مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة دور مؤسسات الدولة في قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفعالة والسليمة واحترام حقوق المواطنين والتصدي للفساد الإداري وسيادة القانون بعدالة محاكمها.

ويتكون مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة من ثلاثة مؤشرات هامة تعكس فعالية ودور الدولة في مكافحة الفساد والمحسوبية وسيادة القانون والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيد للدول العربية خلال الفترة (2010-2013)

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر مكافحة الفساد الإداري
الأردن	0.0702	0.5139	0.2697
الإمارات	1.2212	0.7781	1.4378
البحرين	0.6402	0.5975	0.5552
الجزائر	-0.5580	-0.7565	-0.3708
تونس	0.1256	0.0387	0.0051
السعودية	-0.0072	0.4173	0.0717
السودان	-1.5288	-1.3558	-1.3599

العراق	-1.2039	-1.6934	-1.2228
عمان	0.3670	0.8454	0.3048
قطر	1.0599	1.3103	1.6081
الكويت	0.0624	0.7246	0.2413
لبنان	-0.2987	-0.7238	-0.8138
ليبيا	-1.4453	-1.2496	-1.3561
مصر	-0.6582	-0.3249	-0.4921
المغرب	-0.0438	-0.1035	-0.2030
موريتانيا	-0.9741	-0.9242	-4936
اليمن	-1.2229	-1.2891	-1.1932

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص28.

تشير إحصائيات الجدول فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة تحقيق دولة الإمارات المركز الأول عربياً بقيمة بلغت (1.221) ويعود هذا إلى ارتفاع كفاءة الجهاز الحكومي وتطوير الخدمات العامة نتيجة تحسين الأداء في الدوائر الحكومية، لتأتي بعدها دولة قطر في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (1.0599) ويعود ذلك إلى السياسة الموضوعة كسياسة الترقية والتحفيزات وإصدار قانون خاص بإدارة الموارد البشرية عام 2009 ينظم عمل الموارد البشرية ثم تأتي بعد ذلك دولة البحرين في المركز الثالث بقيمة بلغت (0.6402) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وعموماً تباينت الدول العربية في مؤشر فعالية الحكومة ونوعية الخدمات المقدمة، فقد سجلت بعض الدول قيمة مؤشراتها فوق المتوسط العام وهي تونس والإمارات والبحرين وقطر وعمان.

أما بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فقد استحوذت دولة قطر على المركز الأول عربياً بقيمة قدرت بحوالي (1.3103) لتأتي بعدها دولة عمان في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (0.8454) ثم دولة الإمارات في المركز الثالث عربياً بقيمة بلغت حوالي (0.7781) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وعموماً تباينت الدول العربية في مؤشر سيادة القانون فقد شهدت كل من البحرين والأردن والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات تحسن ملحوظاً نتيجة ارتفاع ثقة المواطنين والتزامهم وفقاً لقواعد الدولة والمجتمع المدني.

أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد الإداري فقد حققت دولة قطر المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (1.6081) نتيجة تأسيسها لمركز خاص بحكم القانون ومكافحة الفساد يسعى إلى نشر الوعي والمعرفة وزيادة التوعية بسياسات وأدوات منع الفساد ثم لتأتي دولة الإمارات في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (1.4378) ثم تأتي دولة البحرين في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.552) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وعلى مستوى الدول العربية إجمالاً فقد حققن 6 دول عربية تقدم ملموس في مكافحة الفساد وهي الأردن والإمارات وقطر وتونس والكويت والبحرين على اتخاذ قرارات وإجراءات قضائية لمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة.

أما على المستوى الكلي (المؤشر الكلي) للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد حققت دولة قطر المركز الأول عربياً بقيمة بلغت (1.326) تليها دولة الإمارات في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (1.145) ثم دولة البحرين في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.598) وهو مؤشر يعيق من تنفيذ الأعمال ويعكس درجة جدية الدولة في مكافحة الفساد وإعطاء الشركات الأجنبية درجة عالية من الأمان والثقة.

المطلب الثالث: تنافسية قطاع بيئة الأعمال

يعكس مؤشر بيئة الأعمال الإجراءات المنتجة من طرف الدولة من أجل تحسين بيئة الأعمال وزيادة كفاءتها لجذب الاستثمارات الأجنبية وقد تم اختيار أربع مؤشرات هامة من أجل استخدامها في تنافسية الاقتصاديات العربية وهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (22): مؤشر قطاع الأعمال للدول العربية

الدول	النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الإتمان	حماية المستثمرين
الأردن	-1.213	-0.866	-1.320	-0.983
الإمارات	-0.044	1.490	0.423	-0.505
البحرين	0.167	1.195	-0.324	-0.185
تونس	-0.355	-0.129	-0.075	0.453
الجزائر	-1.665	-1.968	-1.071	-1.940
السعودية	0.799	1.224	0.797	0.772
قطر	0.786	0.631	-0.697	-0.345
السودان	0.038	0.411	-0.822	-0.824
الكويت	-0.183	-0.180	-0.075	-0.026
مصر	-1.239	-0.536	0.423	-0.664
المغرب	-0.870	-1.392	0.174	-0.624
عمان	-0.448	1.258	-0.012	-0.026
لبنان	0.629	-0.836	0.174	-0.026
العراق	-0.642	-0.726	-1.071	-0.345
موريتانيا	-1.501	-0.043	-1.071	-0.664
اليمن	0.426	0.293	-1.320	-0.505

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016، ص31

تشير إحصائيات الجدول إلى تحقيق دولة السعودية في مؤشر بدء النشاط التجاري إلى المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (0799) نتيجة انخفاض تكلفة المشاريع التجارية ونسبة انخفاض

رأس المال الأدنى، ثم تأتي دولة قطر في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي (0.786) ثم لتحل لبنن في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.629) ثم تأتي باقي الدول.

وعموماً شهدت العديد من الدول العربية تقدم ملموس في تسهيل إجراءات مزاولة وبدء الأعمال التجارية وتقليص عدد الإجراءات في منح التراخيص وخفض كلفة البدء في المشروع التجاري.

أما بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية فقد سجلت الإمارات المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (1.490) ثم تأتي دولة عمان في المركز الثاني بقيمة مؤشر بلغت حوالي (1.258)، لتحل بعدها دولة السعودية بقيمة بلغت حوالي (1.224) وهذا نتيجة قلة عدد الإجراءات المطلوبة لنقل ملكية عقار إلى المشتري الجديد ثم تأتي باقي الدول العربية.

أما بالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين فقد استحوذت كل من السعودية وتونس المركزين الأول والثاني بقيمة بلغت حوالي (0.772) و(0.453) على التوالي، ويرجع هذا إلى قيام البلدين بإصلاحات جوهرية تعزز من حماية المستثمرين كإصدار قوانين تسمح لهم باللجوء (المستثمرين) إلى المحاكم لإلغاء الصفقات مع الأطراف ذات الصلة ثم جاءت كل من الكويت ولبنان وعمان في المركز الثالث بقيمة مؤشر بلغت حوالي (0.026-).

أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الإئتمان فقد استحوذت السعودية على المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (0.797) نتيجة تحسن مؤشر قوة الحقوق القانونية، لتأتي بعدها الإمارات في المركز الثاني عربياً بقيمة بلغت (0.423) نتيجة ارتفاع نسبة تغطية المعلومات الخاصة الإئتمانية وكذلك دولة مصر في المركز الثاني بقيمة بلغت (0.423) ثم كل من لبنان والمغرب في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (0.174) ثم تأتي باقي الدول العربية.

أما على مستوى مؤشر الكلي (مؤشر بيئة الأعمال) فقد حققت السعودية المركز الأول عربياً بقيمة مؤشر بلغت (0.898) لمتوسط المؤشرات الأربعة الفرعية سالف الذكر ثم لتأتي الإمارات في المركز الثاني عربياً بقيمة مؤشر بلغ (0.341) ثم لتحل البحرين في المركز الثالث بقيمة مؤشر بلغت

حوالي (0.213) بحيث حصل ارتفاع في المؤشر (أي قيمته) على الأفضلية كسابقيه من المؤشرات وهو بنفس الإجراءات التي تسهل عملية الإئتمان والإقراض والضمانات وتغطية العمليات والمعلومات الإئتمانية.

المطلب الرابع: تنافسية القطاع النقدي والمصرفي

بحيث يعكس مؤشر تنافسية القطاع النقدي والمصرفي كفاءة القطاع المالي لدى الدول ومدى استجابته للتغيرات الحاصلة فيه وهو مكون من مؤشرات فرعية كنمو الأصول الأجنبية ومؤشر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر القروض المتغيرة ومؤشر كفاية رأس المال ومؤشر العائد على الوصول. والجدول التالي يوضح تطورات المؤشرات لدى الدول العربية ضمن المؤشر الكلي (مؤشر تنافسية القطاع النقدي والمصرفي).

الجدول رقم (23): مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

الدول	نمو الأصول الأجنبية	الإئتمان المقدم للقطاع الخاص	القروض المتغيرة	كفاية رأس المال	العائد على الأصول
الأردن	-0.14	-0.68	0.12	0.88	-0.56
الإمارات	1.39	0.87	0.21	1.16	0.35
البحرين	-0.18	-0.69	0.45	0.97	-0.26
تونس	-0.37	-0.59	-0.61	-1.32	-1.43
الجزائر	0.22	-0.62	-0.67	2.07	1.45
السعودية	0.39	1.12	0.90	0.49	1.32
السودان	-2.18	-0.79	-0.40	-0.80	-
العراق	0.45	-0.76	-0.22	-0.84	0.81
عمان	0.29	-0.62	0.87	0	0.76
قطر	2.40	-0.32	0.93	0.52	2.13

الكويت	0.33	-0.16	0.33	0.70	-0.56
لبنان	0.01	-0.57	0.64	-0.88	-0.66
ليبيا	0.11	-0.78	-1.46	0.15	-1.27
مصر	-0.40	-0.26	-0.29	-0.22	-1.02
المغرب	-0.19	-0.31	0.48	-1.04	-0.61
موريتانيا	-2.53	-0.84	-2.76	-1.60	-0.24
اليمن	-0.17	-00.83	-1.72	-	-0.05

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص34.

تشير إحصائيات بالنسبة لمؤشر نمو الأصول الأجنبية من حيث ترتيب الدول العربية تحقيق دولة قطر المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (2.40) ويعود هذا إلى ارتفاع الودائع بالنقد الأجنبي لدى السلطات النقدية وكذلك إلى ارتفاع الأصول الأجنبية في البنوك التجارية خلال عامي 2012 و2013. ثم تأتي دولة الإمارات العربية في المركز الثاني بقيمة بلغت (1.36)، في حين حلت دولة العراق في المركز الثالث عربياً بقيمة بلغت حوالي (0.45) ويعود هذا لكلتا الدولتين إلى ارتفاع الأصول الأجنبية في البنوك التجارية وكذلك ارتفاع السندات الأجنبية لدى السلطات النقدية ثم تأتي باقي الدول العربية.

أما بالنسبة لمؤشر حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد استحوذت المملكة العربية السعودية على المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (1.12)، لتحل بعدها دولة الإمارات في المركز الثاني عربياً بقيمة بلغت حوالي (0.87) ثم لتأتي دولة الكويت في المركز الثالث بقيمة بلغت حوالي (-0.16) ويرجع ذلك إلى العوائد المحققة من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعارها بداية من 2011.

أما بالنسبة لمؤشر كفاية رأس المالي وهي نسبة تحدد من قدرة البنوك على الوفاء بالالتزامات من المخاطر الإئتمانية فقد حققت الجزائر المركز الأول عربياً بقيمة بلغت (2.07) ثم لتأتي دولة الإمارات

في المركز الثاني بقيمة بلغت (1.16) ثم تأتي الأردن في المركز الثالث بقيمة (0.88) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وكذلك بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول والذي يحسب بقسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول ويوضح كيفية استخدام الأصول في تحقيق الأرباح فقد حققت قطر المركز الأول بقيمة بلغت حوالي (2.13) ثم لتأتي في بعدها الجزائر في المركز الثاني بقيمة بلغت (1.45) ثم حلت السعودية في المركز الثالث عربياً بقيمة بلغت حوالي (1.32).

وعلى العموم فإن المؤشر الكلي والمتمثل في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي والذي يعكس دوره في أهمية تحريك عجلة التنمية والدورة الاقتصادية من خلال تشغيل الأموال المقترضة أو توسعة المشاريع أو زيادة الإنتاجية مما يساهم في رفع معدلات النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية وبالتالي اجتذاب واستقطاب الاستثمار الأجنبي فقد حققت دولة قطر أفضل رقم أي المركز الأول عربياً بقيمة بلغت حوالي (1.13)، لتحل بعدها دولة الإمارات في المركز الثاني بقيمة بلغت (0.78) ثم لتليها السعودية في المركز الثالث عربياً بقيمة بلغت حوالي (0.842) ثم تأتي باقي الدول العربية.

وفي الأخير وبعد استعراضنا إلى أهم مؤشرات تنافسية الاقتصاديات العربية في أغلب القطاعات فلاحظنا تربع دولة قطر في صدارة الترتيب العربي تنافسياً في مختلف المؤشرات ثم تأتي بعدها دولة الإمارات في المركز الثاني، فدولة السعودية في المركز الثالث عربياً وهذا دليل على أن السياسات الاقتصادية الكلية فعالة في هاته البلدان مما نتج عنها نمو مستدام أدى إلى تحقيق الرخاء والرفاهية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل وتحقيق فوائض في موازين الحساب الجاري.

المبحث الثالث: القدرة التنافسية للقطاع التجاري والصناعي في ظل التكامل الاقتصادي العربي

يرتبط تطوير مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بمدخلين أساسيين يدعمها الفكر الاقتصادي وكذلك الممارسة الدولية وهما مدخلي التجارة والصناعة، بحيث يلعب كلتا القطاعين دوراً مهماً في اقتصاديات الدول العربية وخاصة الدول الرئيسية التي حققت طفرة في التنمية الاقتصادية نتيجة الأداء المتميز لهما (تنافسية أو القدرة التنافسية لهما) وبالتالي تحسينها ورفعها على الصعيدين العربية والدولي.

لدى سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز وتحليل أهمية التجارة البينية ومساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية العربية ضمن التعاون العربي وكذلك إلى تحليل تنافسية الأداء التجاري والصناعي للدول العربية من خلال استعراض لواقعها ومؤشرات الأداء والدلالات لكل منهما تمهيداً لاستنباط مواطن الاختلال وتصويب المسار باتجاه تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: تحليل أداء التجارة البينية العربية

يشير أداء التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2015 إلى تراجع صادرات معظم الدول العربية النفطية والغير النفطية كما تراجعت أيضاً الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال نفس العام (2015) وهذا بسبب التراجع المستمر لانخفاض في أسعار النفط المالية وفي الوقت ذاته شهد أداء التجارة البينية العربية تدني في مستوياتها.

ويظهر الجدول الموالي تتبع مستويات وتطور التجارة العربية البينية.

الجدول رقم (24): مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية

(2009-2015) %

الدول	حصة الصادرات البينية							حصة الواردات البينية						
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الدول العربية	11.9	10.8	8.6	8.4	8.7	9.7	13	12.1	12.7	13.3	13.6	13.6	13.5	13.5
السودان	7.9	14.2	18.2	65.2	36.7	39.5	57.9	19.2	28.4	27.7	24.5	26.1	25.5	24.7
الأردن	51.6	50.5	47.1	48.6	53.5	51.4	51	32	34.8	36.8	35.7	30.7	30	13.5
الإمارات	9.2	8.2	6	6	6.5	6.9	9	5.9	6.4	6.5	7.7	7.6	8.1	9.8
البحرين	21	17.5	15.8	16.3	15.9	15.1	19.7	39.8	26.4	37.2	35.2	35.2	40.1	40.6
تونس	12.2	10.8	10	10.7	10.7	10.8	11	8.3	7.2	5.9	8.8	9.9	10.1	7.8
الجزائر	3	3.2	3.3	4.2	4.6	6	7.6	4.2	4.2	5.2	4.9	6.3	4.6	4.8
جيبوتي	35.5	86.4	97.2	96.3	85.8	86.4	84.4	28.1	28.1	25.3	34.9	81.9	65	51.3
السعودية	15.7	13.5	11.4	10.8	11	12.4	16.2	8.3	9.1	9.8	9.7	10.7	10.3	10.5
سورية	52.5	40.1	-	-	-	-	-	16.4	14.8	-	-	-	-	-
الصومال	67.3	92.9	91.1	92	90.1	92.6	98.7	28.9	50.7	39	48.2	49.6	52.1	93.1
العراق	3.6	3.6	3.6	3.3	3.3	3.7	5.7	24.9	24.8	24.9	21.7	21.7	20.7	18.9
عمان	18.9	17.2	12.3	11.7	11.8	15.3	21.7	31.3	35.8	41.2	41.1	28.5	37.3	26.4
قطر	7.7	9.2	6.6	7.3	7.1	7.9	13.2	17.8	18.4	19.5	18.1	16.5	15	12.7
جزر القمر	60	8.4	5.4	6.4	4.4	8.9	15.7	17.8	18.4	15	13.2	12.8	13.1	18.2
الكويت	3.7	3.3	2	2	2.4	2.9	5.4	14.6	13.8	27.1	16.8	18.6	19.1	19.6
لبنان	44.44	44.1	35.4	38.9	51.4	51.4	54	11.6	13.1	16.4	14.7	11.9	10.8	11.8
ليبيا	2.6	3.6	9.6	3.8	4.3	8.1	12.8	4.6	5.8	30.7	19.1	15.4	16.4	17.8
مصر	33.8	31.7	28.9	30.5	32.8	35.4	43.4	11.2	11.8	12.9	13.2	13.2	14.1	14.2
المغرب	4.9	5	4	5.7	4.6	4.7	4.4	11.6	13.7	15.2	.15	14.9	13.6	12.8
موريتانيا	0.3	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	3.7	13.8	9	25.6	26.9	19.2	30.2
اليمن	15.2	14.8	10.6	5.4	11.9	11.9	20.6	36.4	35.7	36.3	17.8	29.7	29.2	28.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات أولية.

- التقرير الاقتصادي الموحد، 2016، صندوق النقد العربي، الملحق (6/9)؛

- نواف أبو شمالة، "التكامل الإقتصادي، آليات تعزيز التعاون الإقتصادي العربي"، مجلة سلسلة دراسات تنموية، العدد50، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2016، ص19.

منخل الجدول نلاحظ تحسن في نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية، حيث ارتفعت من مستوى 11.9% مسجلة في عام 2009 لتصل نحو 13% في عام 2015، وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط والذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية.

في حين أن حصة الواردات البينية شهدت تغير طفيف مسجلة قيمة 13.5% لعلم 2015 مقارنة بـ 12.1% لعام 2009.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية العربية فقد شهد عام 2015 تحقيق الصادرات البينية لـ12 عشر دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت حوالي 13% لعام 2015 وهاته الدول هي الأردن والبحرين وجيبوتي والسعودية والصومال وعمان وقطر وجزر القمر ولبنان ومصر واليمن وكانت قطر قد سجلت أقل نسبة بمساهمة تقدر بحوالي 13.2%.

وتعتبر كل من الأردن ولبنان والسودان ومصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة العربية البينية، فقد تحسنت حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من السودان ولبنان ومصر لتصل إلى نحو 97.9% و54% و43.4% على الترتيب، بينما سجلت الأردن خلال عام 2015 تراجع طفيف لنسبة مساهمة صادراتها البينية العربية إلى إجمالي صادراتها تقدر بـ51% مقارنة بسنة 2009 والتي تقدر بـ51.6%، بينما سجلت السعودية تحسن في حصة صادراتها البينية في إجمالي صادراتها لتبلغ 16.2% لعام 2015 مقارنة بسنة 2009 والتي بلغت 15.7%، أما كل من الإمارات وتونس والمغرب والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا وموريتانيا فقد سجلت

حصص منخفضة في صادراتها البينية في إجمالي صادراتها وبالتالي تعتبر أقل الدول تكاملاً مع التجارة العربية البينية.

أما بالنسبة للتجارة البينية السلعية لأهم التجمعات العربية وخاصة في إطار التكامل الاقتصادي العربي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) فهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (25): يوضح مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة العربية ضمن أهم التجمعات العربية (2011-2015)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)									
	قيمة الصادرات البينية					قيمة الواردات البينية				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة التجارة الحرة الكبرى	89788	109568	110.599	118462	105513	87116	104425	111318	118353	108534
مجلس التعاون لدول الخليج	38539	55163	57506	61105	59009	33461	52881	45674	51368	52557
اتحاد دول المغرب العربي	3485	4082	4345	5053	4024	2782	3543	3785	4368	2856
دول اتفاقية أغادير	2013	2144	2274	1967	1883	2124	2577	2750	2109	2151
	المساهمة في إجمالي الصادرات (%)					المساهمة في إجمالي الواردات (%)				
منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية	7.5	8.3	8.4	9.7	12.7	11.9	12.9	13	13.3	13.1
مجلس التعاون لدول الخليج	4.1	5.5	5.6	6.3	6.1	0.2	0.2	0.1	0	0
اتحاد دول المغرب العربي	2.7	2.5	3.1	4.4	3.5	2.3	2.6	2.6	2.8	2.2
دول اتفاقية أغادير	2.6	2.8	3	2.6	1.7	1.4	1.6	1.7	1.3	1.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، ص240.

من خلال الجدول نلاحظ أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر من التجارة البينية للدول العربية ثم تليها دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أن قيمة الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة الكبرى لعام 2015 بلغت حوالي 105513 مليون دولار، في حين أن مساهمتها في إجمالي الصادرات فقدر في نفس العام (2015) بـ: 12.7% وكذلك بالنسبة للواردات البينية فقد بلغت عام 2015 حوالي 108534 مليون دولار، في حين أن مقدار مساهمتها في إجمالي الواردات فقد قدر بـ: 13.1% لعام 2015، وعند تحليلنا لهذه المعطيات فنلاحظ أن نسبة مساهمة سواء الصادرات البينية أو الواردات البينية في إجمالي التجارة العربية لمنطقة التجارة الحرة العربية فهي في تزايد مستمر مقارنة بين سنة 2011 و2015، حيث بلغت مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لعام 2011 بـ: 7.5% وهي في تزايد مستمر إلى أن بلغت عام 2015 بـ:12.7% ونفس الشيء بالنسبة لمساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات فقد بلغت عام 2011 بـ:11.9% لتصل عام 2015 بـ: 13.1% وهذا يعود إلى أهم التسهيلات الممنوحة للدول العربية في إطار التكامل العربي الذي يسعى إلى إزالة كافة العراقيل التي تعترض وتعيق تدفق السلع بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية).

أما بالنسبة لباقي أهم التجمعات العربية فتبقى مدى مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية ضئيلة مقارنة بأهم تجمع عربي في إطار التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة الكبرى) وعليه يمكن القول أن الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بأهم التجمعات الاقتصادية الأخرى سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في إطار التجارة البينية لأهم التجمعات العربية فهي متمثلة في المعادن ومنتجاتها والمنتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات صناعة الأغذية والآلات والأجهزة الإلكترونية وبعض المنتجات الخضروات وهي بنسب متفاوتة، بحيث النصيب الأكبر لتجارة المعادن ومنتجاتها والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (17): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسطة الفترة (2012-2015)

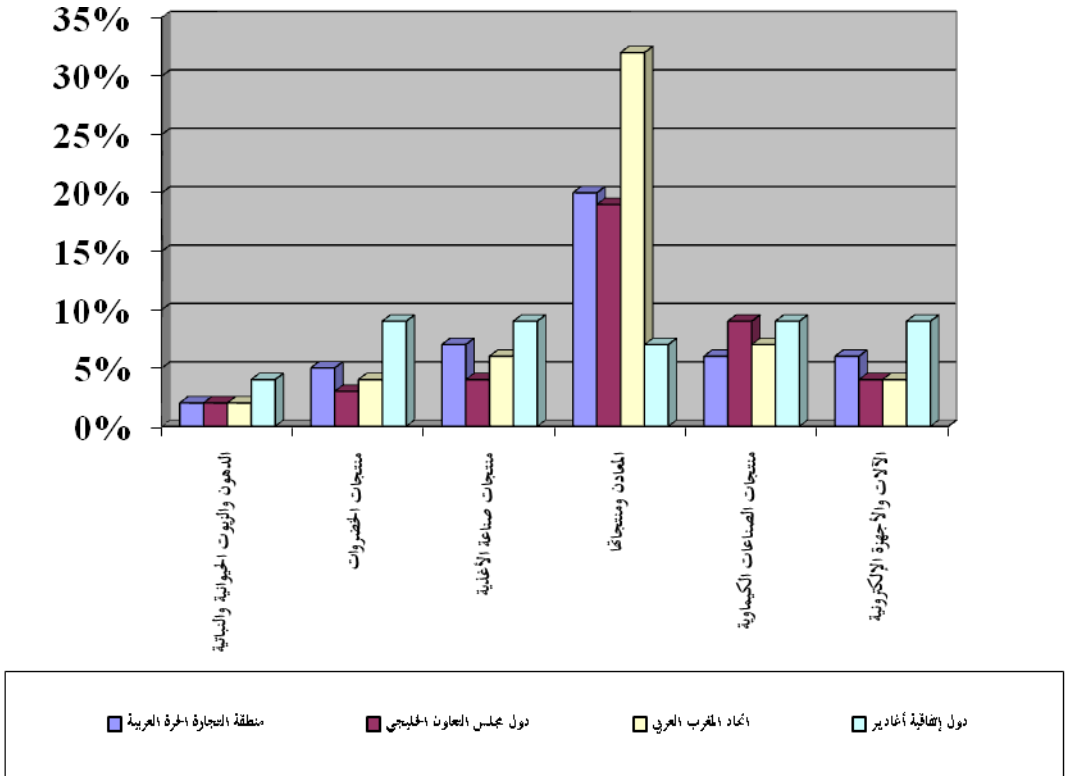

المصدر: التقرير العربي الموحد، 2016، صندوق النقد العربي، ص241.

المطلب الثاني: تحليل تنافسية القطاع التجاري للدول العربية

تلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في قياس القدرة التنافسية للدول وذلك باعتبارها أحد محركات القطاعات الاقتصادية ومصدر للنقد الأجنبي الذي من خلاله يتم تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية مما يحفزها على تطوير منتجاتها بالمواصفات العالمية من أجل الحصول على حصص كبيرة في الأسواق المستهدفة بحيث تركز الصادرات السلعية وعدم قدرة الدولة على تنويع تجارتها السلعية والاعتماد على عدد محدد من المنتجات أحد الأسباب الأساسية لمعوقات التنافسية وانخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية.

وعليه تم استخدام ثلاثة مؤشرات مختارة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية وذلك على النحو التالي[10]:

1- مؤشر التنوع (Diversification index): يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية يتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى.

2- مؤشر التركز (Concentration Index): يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات والواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات والعكس صحيح.

3- مؤشر كفاءة التجارة (Irade Performance Index): هو مؤشر مركب يرتكز إحتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية مثل الحصة السوقية، متوسط نصيب الفرد للصادرات، تنوع المنتجات المصدرة تنوع أسواق التصدير العالمية ويؤدي احتساب هذا المؤشر إلى ترتيب فرعيي للدول حسب السلع المصدرة وذلك لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

ومن الملاحظ حول التجارة الخارجية السلعية لمجمل الدول العربية وخاصة الصادرات السلعية بأنها تركز على صادرات الوقود المعدني (تتسم بتركز صادراتها) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1):

الجدول رقم (26): حصة الصادرات السلعية للوقود المعدني في إجمالي الصادرات لمجمل الدول العربية.

النسبة: %

البلد	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	85.71	67.03	86.89	85.65	85.49
الإمارات	-	59.90	66.04	63.73	67.52
قطر	90.08	91.95	92.34	67.66	86.56
الكويت	92.76	94.85	94.82	94.99	93.47
العراق	99.49	99.56	99.75	99.80	99.41
الجزائر	98.31	98.33	98.40	98.34	97.14

عمان	67.7	68.02	75.38	74.75	83.54
لبيبا	97.72	97.23	99.36	98.40	96.49
البلد	2010	2011	2012	2013	2014
البحرين	71.76	69.09	59.72	50.8	51.49
اليمن	88.05	88.22	89.57	83.67	96.15
السودان	84.86	82.46	72.55	76.79	87.49
مصر	28.84	29.26	30.16	26.26	27.39
تونس	14.17	14.55	16.18	15.22	11.99
المغرب	3.31	4.34	5.76	7.22	5.05
موريتانيا	0.00	4.39	13.15	2.54	2.79
لبنان	0.13	0.10	2.02	8.56	0.98
الأردن	0.95	0.23	0.3	0.3	0.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات Trade Map (Omc والأونكتاد).

وتشير إحصائيات الجدول أن خلال الفترة (2010- 2014) أن متوسط صادرات السلعية للوقود المعدني للدول العربية بلغت حوالي 70% هذا راجع إلى عدة أسباب مختلفة ولعل أهمها هو الطلب العالمي لهاته السلعة (الوقود المعدني)، حيث بلغت واردات العالم السلعية لهاته السلعة (الوقود المعدني) حوالي 17.6% من إجمالي واردات العالم خلال الفترة (2010-2013) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2)[11]:

جدول رقم (27): نسبة أهم السلع في واردات العالم.

	السلعة	2010 مليار دولار $	2011 مليار دولار $	2012 مليار دولار $	2013 مليار دولار $	2010 %	2011 %	2012 %	2013 %	متوسط (2010-2013) %
27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها والثروات البرية والشمع المعدني	2401	3288	3417	3334	15.7	18	18.7	17.8	17.6
85	الآلات والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها	2138	2327	2343	2524	14	12.7	12.8	13.5	13.3
84	المفاعلات النووية والمراحل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها	1831	2108	2104	2116	12	11.5	11.5	11.3	11.6
87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات، ومعدات الدراجة) والقطع المصنوعة منها	1073	1259	1290	1340	7	6.9	7.1	7.2	7

39	البلاستيك والمواد المصنوعة منها	498	575	566	597	3.3	3.1	3.1	3.2	3.2
71	اللآلئ الطبيعية والزراعية والأحجار الكريمة وشبه كريمة والمعادن الثمينة	411	566	574	551	2.7	3.1	3.1	2.9	3
90	أدوات التصوير البصري والسينمائي والفحص والآلات الطبية وما شابه	462	519	537	567	3	2.9	2.8	3	3

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادية العربية، 2016

أما بالنسبة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية تشير الاحصائيات أن واردات العالم نمت بمعدل أعلى من اجمالي صادرات الدول العربية عام 2013، هذا ما أدى إلى تراجع مؤشر التجارة الخارجية للدول العربية مجتمعة إلى 0.98 عام 2013 مقارنة بـ: 1.11 عام 2011 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (28): أداء التجارة العربية (2007– 2013)

	اجمالي الصادرات السلعية (فوب) مليار دولار							أداء التجارة الخارجية				
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2009 – 2008	2010 – 2009	2011 – 2010	2012 – 2011	2013 – 2012
إجمالي الدول العربية	796	1076	736	912	1198	1322	1319	1.04	1.02	1.11	1.10	0.98
صادرات مجمل الدول العربية من الوقود المعدني	612	840	521	656	881	1011	972	–	–	–	–	–
واردات العالم السلعية	14311	16376	12733	15457	18487	18608	18874	–	–	–	–	–

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع نفسه،2016.

وهذا التراجع في مؤشر التجارة الخارجية للدول العربية عائد إلى انكماش صادراتها من الوقود المعدني الذي يعتبر أهم صادراتها السلعية.

أما بالنسبة لمؤشر أداء التجارة منسوبا لسنة الأساس 2007 فنلاحظ تراجع المؤشر بالرغم من ارتفاعه عن المتوسط (100) من 127.5 إلى 125.7 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4).

الجدول رقم (29): مؤشر أداء صادرات الدول العربية الإجمالية (2007: سنة الأساس).

الدول	مؤشر أداء التجارة					
	2007	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الدول العربية	100	103.9	106	116	127.7	125.7
الأردن	100	126.4	122	116.9	114.8	114.4
الإمارات	100	120.7	110	122.1	129.2	138.1
البحرين	100	98.2	91.6	110.3	110.2	115.1
تونس	100	106.9	100	91	86.2	85.2
الجزائر	100	83.2	87	92	90.4	80.9
السعودية	100	92.7	99.7	121.1	128.1	122.2
السودان	100	104.5	118	83.7	35.2	60.5
العراق	100	116.3	126	162.4	190.6	178.7
عمان	100	125.9	131	137.5	151.1	169.6
قطر	100	121.4	156	199	230.1	233.6
الكويت	100	98.2	98.6	126.5	146.6	141.2
لبنان	100	139.2	129	117.3	122.5	106.1
ليبيا	100	85	92.5	23.6	80.1	54
مصر	100	111.9	106	102.4	97.8	94.9
المغرب	100	102.5	108	103.1	107.8	108.6
موريتانيا	100	104.9	132	146.5	139.6	140.2
اليمن	100	95.6	99.2	111.5	127	120.4

المصدر: صندوق النقد العربي، نفس المرجع، 2016.

من خلال الجدول يرجع تراجع أداء التجارة الخارجية للدول العربية إلى تراجع تجارة خمسة دول عربية (مصر، الجزائر، تونس، السودان، ليبيا) كانت أقل نشاطا في تنافسية صادراتها السلعية مقارنة بسنة الأساس 2007، بينما حققت اثنتي عشر دولة عربية ارتفاعا في قيمة المؤشر عن المتوسط (100) بالرغم من تباين القيمة في العديد منها.

أما بالنسبة لتنافسية صادرات الدول العربية حسب الاحصائيات الخاصة لعام 2013 فإنها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها وه=ا ما يوضحه الجدول رقم (5).

الجدول رقم (30): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية.

الدول	2005			2013		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر الكفاءة
الأردن	220	0.135	0.594	219	0.153	0.669
الإمارات	256	0.458	0.594	260	0.422	0.545
البحرين	214	0.422	0.754	234	0.359	0.719
تونس	200	0.18	0.599	218	0.149	0.495
الجزائر	108	0.588	0.81	95	0.541	0.733
جيبوتي	54	0.152	0.65	91	0.194	0.595
السعودية	248	0.745	0.809	251	0.763	0.766
السودان	-	-	-	126	0.668	0.818
سورية	214	0.367	0.671	193	0.173	0.655
الصومال	41	0.567	0.777	33	0.616	0.75
العراق	86	0.952	0.825	132	0.978	0.874
عمان	197	0.717	0.768	199	0.494	0.69
فلسطين	127	0.167	0.591	154	0.164	0.666
قطر	175	0.571	0.79	219	0.524	0.784
جزر القمر	12	0.543	0.679	5	0.53	0.771
الكويت	224	0.632	0.813	231	0.719	0.784
لبنان	215	0.102	0.625	225	0.117	0.595
ليبيا	119	0.833	0.816	127	0.795	0.79
مصر	239	0.237	0.606	245	0.161	0.521
المغرب	220	0.157	0.67	237	0.156	0.67
موريتانيا	36	0.542	0.875	64	0.506	0.795
اليمن	135	0.817	0.815	150	0.513	0.717
العالم	260	0.077	0	260	0.084	0

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

وتشير احصائيات الجدول إلى تدني قيمة مؤشر الصادرات في معظم الدول العربية وذلك باستثناء عدد الدول العربية التي سجل فيها مؤشر التنوع تحركا ايجابيا وتعتبر تونس أفضلها فقد بلغت

قيمة المؤشر (0.495) تلتها مصر بحوالي (0.521) ثم الإمارات بـ: (0.545) بالمقابل سجل مؤشر التنوع تحسنا بدرجات متباينة في البحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية وليبيا وموريتانيا واليمن حيث انخفض فيها قيمة المؤشر وبالتالي تحسن درجة تنوع صادرات هاته الدول.

بينما سجل مؤشر التنوع في كل من الأردن والعراق وجزر القمر زيادة في قيمته سنة 2005 وهذا يشير إلى تراجع درجة تنوع صادرات تلك الدول.

أما بالنسبة لمؤشر التركز فنلاحظ كل من السعودية والصومال والعراق والكويت وعمان وقطر وجزر القمر وليبيا والجزائر والسودان وموريتانيا ارتفاع في قيمة المؤشر عن المتوسط (0.5) (50%) بنسب متفاوتة مما يدل على وجود تركز سلعي في صادراتها بينما سجلت كل من الإمارات والبحرين وتونس وسوريا ومصر والأردن قيم أقل من المتوسط مما يدل على وجود عدم تركز في صادراتها السلعية.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة فسوف نقوم باستعراض تطورات هذا المؤشر وتحليله على تنافسية الصادرات السلعية العربية والذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية بحيث نركز على خمس منتجات رئيسية من بين 14 منتج رئيسي وهي: (الأغذية المصنعة، المنسوجات، المواد الكيميائية، المعادن، صناعات متنوعة ...الخ) وهذا لعام 2014.

*

الجدول رقم (31): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج الأغذية المصنعة للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة التنافسية
الجزائر	0.03	60.8	1	13	100
المغرب	0.25	57.5	11	20	50
موريتانيا	0.01	30.2	2	11	118
مصر	0.31	28	24	26	44
ليبيا	-	-	-	-	-
قطر	0.00	3.7	3	2	152
السعودية	0.22	54.3	27	6	55
البحرين	0.08	492.7	6	4	78
الكويت	0.06	108	21	4	88
عمان	0.12	220.8	8	6	70
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.06	45.6	6	9	83
الأردن	0.07	83.6	18	5	80
اليمن	0.01	1.8	4	4	131
السودان	0.02	3.7	2	6	111
لبنان	0.07	123.6	26	12	81
العراق	-	-	-	-	-
سورية	0.01	3.1	11	4	127

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (32): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المنسوجات للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	-	-	-	-	-
المغرب	0.14	12.9	4	3	47
موريتانيا	-	-	-	-	-
مصر	0.51	17.9	10	12	26

ليبيا	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–
السعودية	0.12	12.2	8	15	50
البحرين	0.04	106.4	3	6	71
الكويت	0.01	4.9	11	5	96
عمان	0.01	4.6	7	4	98
الإمارات	–	–	–	–	–
تونس	0.13	34.9	16	3	49
الأردن	0.03	13.9	7	9	76
اليمن	–	–	–	–	–
السودان	–	–	–	–	–
لبنان	0.01	8.7	18	14	88
العراق	–	–	–	–	–
سورية	0.01	0.8	24	5	97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (33): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المواد الكيميائية للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	0.05	28.4	4	6	68
المغرب	0.19	119.1	4	11	48
موريتانيا	–	–	–	–	–
مصر	0.2	48.9	21	15	45
ليبيا	0.01	34	3	9	97
قطر	0.00	31.3	1	8	116
السعودية	1.88	1293.2	12	11	17
البحرين	0.05	809.7	8	7	73

الكويت	0.16	825.7	6	8	53
عمان	0.16	813.5	7	12	52
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.05	93	11	11	71
الأردن	0.13	399.9	10	16	57
اليمن	0.00	1.5	2	1	122
السودان	0.00	1.1	2	3	121
لبنان	0.02	102.7	16	18	81
العراق	0.00	0.7	4	2	133
سورية	0.00	2.8	7	6	118

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (34): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمنتج المعادن للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	1.84	1593.8	4	12	19
المغرب	0.09	86.1	5	18	81
موريتانيا	0.00	104.3	1	3	143
مصر	0.20	76	4	8	62
ليبيا	0.58	3141.6	1	7	39
قطر	3.41	51119.7	2	6	6
السعودية	8.91	9700.4	1	10	2
البحرين	0.30	8311	1	1	51
الكويت	2.82	23668.2	2	1	8
عمان	0.29	10556	1	3	27
الإمارات	-	-	-	-	-
تونس	0.07	201.8	2	7	87

الأردن	0.02	87.1	2	3	112
اليمن	0.26	314.2	2	4	57
السودان	0.20	176.5	1	1	63
لبنان	0.01	80.1	6	7	121
العراق	2.53	2367.7	1	7	12
سورية	0.00	6.3	3	4	140

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات المركز التجاري الدولي.

الجدول رقم (35): مؤشر كفاءة التجارة لسنة 2014 لمختلف الصناعات المتنوعة للدول العربية.

الدولة	حصة في السوق العالمي %	نصيب الفرد من الصادرات الوحدة بالدولار $ للفرد الواحد	تنوع المنتجات المصدرة	تنوع أسواق التصدير	الرتبة
الجزائر	0.00	0.1	10	5	150
المغرب	0.02	9.9	18	5	74
موريتانيا	–	–	–	–	–
مصر	0.07	10.8	6	16	76
ليبيا	–	–	–	–	–
قطر	0.01	40.1	4	4	93
السعودية	0.03	14.6	7	8	67
البحرين	0.05	581.1	2	4	60
الكويت	0.03	112.3	4	4	60
عمان	0.01	31.7	13	5	86
الإمارات	–	–	–	–	–
تونس	0.06	82.8	18	3	57
الأردن	0.04	75.7	11	7	63
اليمن	0.00	0.1	4	4	152
السودان	–	–	–	–	–
لبنان	0.03	81.1	7	14	72
العراق	–	–	–	–	–
سورية	0.00	1	10	6	120

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد إلى احصائيات المركز التجاري الدولي.

نلاحظ من خلال الجداول المتعلقة بمؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الخمس الرئيسية للدول العربية سالف الذكر لعام 2014 أن الرتب التنافسية لصادرات الدول العربية ضمن 184 دولة مصدرة تأتي متباينة حيث تأتي المغرب كأول دولة عربية وتحتل الرتبة 50 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة لصنف الأغذية المصنعة ثم تأتي السعودية ثاني دولة عربية وبالمرتبة 55 عالميا في هذا المؤشر، أما عمان فقد أتت في المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة 70 عالميا.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة لصنف المنتوجات فقد احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا والرتبة 26 عالميا ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية عربيا و 47 عالميا، تليها تونس في الرتبة الثالثة عربيا و 49 عالميا.

أما بالنسبة لصنف المواد الكيميائية حققت السعودية المرتبة الأولى عربيا و 17 عالميا ثم جاءت المغرب في المرتبة 48 عالميا والثانية عربيا تليها عمان في المرتبة الثالثة و 82 عالميا.

أما بالنسبة لصنف المعادن فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى والثانية عالميا لمؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا والرابعة عربيا و 8 و 19 عالميا على التوالي.

وعلى مستوى مؤشر كفاءة التجارة للصناعات المتنوعة فتتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 57 عالميا تليها البحرين بالمرتبة الثانية و 60 في الترتيب العالمي وتأتي الأردن في المرتبة الثالثة عربيا و 63 في الترتيب العالمي.

المطلب الثالث: تحليل تنافسية القطاع الصناعي للدول العربية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أقسام القطاع الصناعي للدول العربية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ثم ننتقل بعد ذلك إلى تحليل تنافسية الأداء الصناعي للدول العربية من خلال عرض لحالة التنافسية للصناعة التحويلية للدول العربية بالاعتماد على مؤشر الرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي والمكون مما يلي[1]:

1- الطاقة الصناعية (Industrial Capacity): وتتمثل في حصة الفرد من حصة الفرد من القيمة المضافة الصناعية التحويلية؛

[1] أحمد الكواز، "الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد11، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، 2009، ص14.

2- الطاقة التصديرية الصناعية (Manufactur Export Capacity): وتتمثل في حصة الفرد من الصادرات الصناعية التحويلية؛

3- درجة الكثافة التصنيعية (Industrialization): وتتمثل في حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة الصناعية؛

4- نوعية الصادرات (Export Quality): وتتمثل في حصة الصادرات الصناعية التحويلية في إجمالي الصادرات وكذلك حصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي في إجمالي الصادرات.

ينقسم القطاع الصناعي للدول العربية إلى قسمين هما: قسم الصناعات الاستخراجية وقسم الصناعات التحويلية ولكل قسم من الأقسام نسبة متفاوتة في مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (36): يوضح قيمة الناتج الصناعي العربي ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (2011-2015)

	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة مليار دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %
2011	956.3	40.1	223.7	9.4	1180	49.5
2012	1083.1	40.8	248.5	9.4	1331.6	50.2
2013	1023	37.7	255.3	9.4	1278.3	47.1
2014	942.6	34.4	268.9	9.8	1211.5	44.2
2015	548.5	22.6	267.4	11	815.9	33.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016، ص111.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للناتج الصناعي العربي في عام 2015 بلغت حوالي 815.9 مليار دولار مقابل 1180 مليار دولار في عام 2011، أي بانخفاض بلغ حوالي 32.7% ويرجع هذا إلى الأزمة البترولية التي شهدتها أغلب الأسواق العالمية والمتمثلة في تراجع أسعار النفط لتبلغ حوالي 49 دولار للبرميل عام 2015 بالرغم من زيادة الإنتاج النفط للدول العربية.

ويبقى القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 ليبلغ حوالي 33.6% مقابل 49.5% لعام 2011 وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب الإستراتيجيات والسياسات المتبعة في كل دولة.

وزيادة على ذلك تبقى الصناعات الإستخراجية المساهم الأكبر في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي رغم تراجعها من 40.1% عام 2011 مقابل 22.6% لعام 2015 وخاصة في الدول النفطية بسبب تراجع أسعار النفط وبسبب غلبة طبيعة الاقتصادية الريعية للدول العربية.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فنلاحظ تحسن طفيف في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 11% لعام 2015 مقابل 9.4% لعام 2011 إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بنسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية وهي متفاوتة بين الدول العربية وخاصة الدول الغير نفطية بحيث سجلت كل من مصر والأردن والبحرين أعلى نسبة قدرت بـ: 16.8% وسجلت دولة جيبوتي أقل نسبة والتي قدرت بـ: 2.2% لعام 2015.

والشكل رقم (18): يوضح تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية للدول العربية (2011-2015)

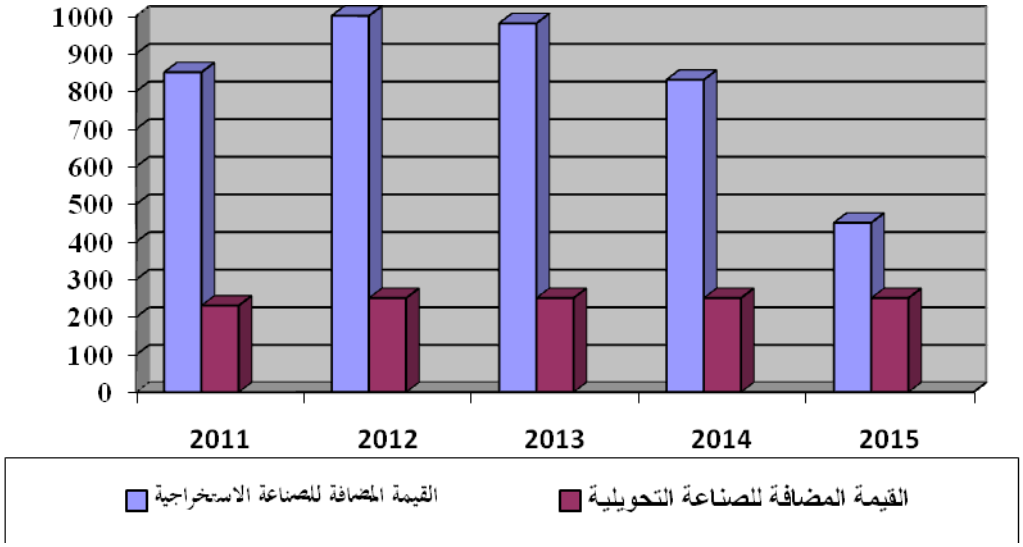

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير العربي الموحد، 2016.

ثانياً: تنافسية الأداء الصناعي للدول العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الأداء الصناعي للدول العربية وخاصة تنافسية الصناعة التحويلية فقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها ويعتبر الرقم القياسي للأداء الصناعي (CIP) التنافسي والإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية.

وسيتم فيمايلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال المعايير سالفة الذكر.

2-1. استخدام معيار الأداء الصناعي التنافسي (CIP):

$$CIP_j \frac{1}{4}\sum_{i=1}^{4-} I_{i.j}$$

حيث:

Iij: تصنيف الأنشطة الصناعية حسب محتواها التقني وهي أربعة للدول (i)

وللسنة (j) وهي: أنشطة ذات محتوى موارد؛

- منخفضة تقنياً؛
- متوسطة ومرتفعة تقنياً؛
- مرتفعة تقنياً.

بناءًا على معيار الأداء الصناعي التنافسي (CIP) للدول العربية فيظهر أن القطاع الصناعي للدول العربية لم يكن تنافسياً وهذا وفقاً معيار السابق (الرقم القياسي) كما هو موضح في الجدول رقم (37) لعامي 1990 و2012.

الجدول رقم (37): ترتيب عدد من الدول العربية وفقاً للرقم القياسي الصناعي التنافسي (1990-2012)

الدولة	قيمة الرقم القياسي (CIP)		CIP BANK (of 143 ranked)
العراق	1990	0.002	
	0.01	0.004	137
اليمن	0.003	0.01	127
سوريا	0.01	0.022	99
الجزائر	0.03	0.02	87
لبنان	0.02	0.03	85
الأردن	0.02	0.04	78
مصر	0.02	0.04	74

المغرب	0.02	0.04	67
عمان	0.03	0.05	62
تونس	0.01	0.05	58
الإمارات	0.04	0.07	54
الكويت	0.02	0.04	47
البحرين	0.03	0.07	44
قطر	0.04	0.08	48
السعودية	0.06	0.11	36
فلسطين	0.01	0.01	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات Unido.

أما على مستوى الدول العربية (من خلال الجدول رقم (37)) فيلاحظ أن أفضل وضع تنافسي للسعودية لعامي 1990 و2012، حيث بلغ 0.06 ثم 0.11 على الترتيب تليها قطر في المرتبة الثانية، بحيث بلغ فيها قيمة مؤشر CIP لعامي 1990 و2012 بـ:0.06 ثم 0.08 على الترتيب ثم تليها البحرين في المرتبة الثالثة ثم الكويت والإمارات إلى أن تأتي العراق في المرتبة الأخيرة للدول العربية الباقية بقيمة مؤشر قدر بـ: 0.002 لعام 2012.

أما على المستوى الدولي (من بين 143 دولة) فنلاحظ تصدر المملكة العربية السعودية الدول العربية برتبة قدرت بـ: (36) ثم تليها البحرين في الرتبة الثانية برتبة (44)، ثم دولة قطر في المرتبة الثالثة (48 رتبة) وهكذا تأتي الدول العربية الأخرى تلوى الأخرى، وفي الأخير تأتي العراق في المرتبة الأخيرة برتبة 137.

وعموماً سوف نحلل هذه النتائج أي تحليل القدرة التنافسية للصناعة العربية (الأداء الصناعي التنافسي CIP) بالاعتماد على المؤشرات التالية:

أولاً: مساهمة القيمة المضافة للصناعة في النتائج المحلي الإجمالي:

لقد جاءت نسب مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية متباينة بين الدول وضعيفة وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (38) نسب مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MAV) لعدد من الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي GDP (2012)

الدول	مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	قيمة مؤشر مساهمة MAV في GDP (Index)
العراق	2.2	0.04
سوريا	3.1	0.07
الجزائر	5	0.12
الكويت	6	0.14
اليمن	7	0.18
قطر	8	0.19
لبنان	8	0.20
فلسطين	9	0.23
عمان	10	0.26
الإمارات	11	0.28
السعودية	11	0.31
المغرب	13	0.35
البحرين	14	0.40
مصر	16	0.43
تونس	16	0.44
الأردن	14	0.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات UNIDO

حيث نلاحظ أن أفضل وضع تنافسي للأردن أي المرتبة الأولى عربياً بحيث بلغ قيمة مؤشر مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بـ:0.45 ويعود ذلك أساساً إلى أهمية المنتجات النفطية المكررة الصناعات الغذائية وهي أنشطة متولدة من الموارد ثم تليها تونس في المرتبة الثانية تنافسياً بقيمة مؤشر قدر بـ0.44 ويعود ذلك إلى أهمية الصناعات ذات إعادة التدوير بحيث تساهم بـ46% في القيمة المضافة للصناعة وكذلك إلى أهمية صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية.

وتأتي مصر في المرتبة الثالثة من حيث مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة قدرت بـ16% وبقيمة مؤشر بلغ بـ0.43 ويعزى ذلك إلى أهمية المنتجات النفطية المكررة والوقود المعدني بحيث تساهم بـ43% في القيمة المضافة للصناعة.

وتأتي بعد ذلك البحرين ثم المغرب والسعودية من حيث الوضع التنافسي وتليها باقي الدول العربية إلى أن نجد العراق في المرتبة الأخيرة تنافسياً بقيمة مؤشر بلغ 0.04.

وفي الأخير يبقى مؤشر مساهمة القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي في أغلب الدول العربية دون المستوى أي أقل من 0.5 (0.55) وهذا يؤكد على ضعف تنافسية الدول العربية صناعياً.

ثانياً: حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة (الطاقة الصناعية Industrial Capacity):

بالنسبة لحصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة أي الطاقة الصناعية للدول العربية فجاءت دول الخليج في المرتبة الأولى تليها تونس ثم لبنان ثم الأردن ثم المغرب ثم باقي الدول العربية.

وجاءت دولة قطر في المرتبة الأولى من حيث الطاقة الصناعية، أي حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة بـ: 4318.6 دولار، تليها الإمارات وبقيمة مؤشر للطاقة الصناعي بلغ 0.33 تليها دولة الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 2880 دولار وبقيمة مؤشر بلغ 0.22 ثم باقي دول الخليج فباقي الدول العربية.

ويعود تصدر دول الخليج في الطاقة الصناعية أي حصة الفرد في القيمة المضافة للصناعة إلى السياسات المتبعة ضمن التكتل القائم بينهم والمتمثل مجلس التعاون وإلى مستوى التقدم في مراحله وفي تجاوز العقبات الداخلية.

ويوضح الجدول الموالي الطاقة الصناعية للدول العربية.

الجدول رقم (39): حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعة للدول العربية (الطاقة الصناعية) (2012)

الدول	حصة الفرد من M A V	قيمة مؤشر حصة الفرد من Index MAV
قطر	4318.6	0.33
الإمارات	2880	0.55
الكويت	2235.2	0.17
البحرين	2037.3	0.16
السعودية	1979.8	0.15
عمان	1481	0.11
تونس	615.9	0.05
لبنان	554.1	0.04
الأردن	458.1	0.03
المغرب	319.1	0.02
مصر	234.4	0.02
الجزائر	169.6	0.01
فلسطين	135.2	0.01
اليمن	53	0.003
سوريا	52.3	0.003
العراق	36.9	0.002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

ثالثاً: مؤشر التنوع الصناعي (نوعية الصادرات) (Export Quality Idex):

بالنسبة لمؤشر التنوع الصناعي فنلاحظ تصدر تونس المرتبة الأولى تنافسياً بقيمة مؤشر بلغ 0.07 تليها المغرب في المرتبة الثانية تنافسياً بقيمة مؤشر بلغ 0.66 ثم دولة الأردن في المرتبة الثالثة بقيمة مؤشر بلغ 0.64 ويعود هذا إلى المساهمة الكبيرة للأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والعالي أي نمو وزيادة قيمة مساهمتها في إجمالي الصادرات حيث بلغت بـ45% و44% و43% على الترتيب لعام 2012. وتأتي باقي الدول العربية الأخرى تلوى الأخرى، لتبقى العراق في المرتبة الأخيرة بقيمة مؤشر بلغ 0.03، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (40): مؤشر نوعية الصادرات (Export Quality Idex) للأداء التنافسي الصناعي (2012) للدول العربية

الدول	قيمة المؤشر
تونس	0.7
المغرب	0.66
الأردن	0.64
لبنان	051
مصر	0.50
فلسطين	049
البحرين	0.47
سورية	0.38
السعودية	0.31
عمان	0.31
قطر	0.29
الكويت	0.29
الإمارات	0.18
الجزائر	0.12
اليمن	0.10
العراق	0.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

أما بالنسبة لدول الخليج والجزائر والعراق فجاءت في ذيل الترتيب الدول العربية تنافسياً من حيث مؤشر التنوع الصناعي وهذا يعود لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على الريع البترولي، أي نسبة مساهمة النفط في إجمالي الصادرات كبير جداً وهي صناعة إستخراجية لا تحتاج بدرجة كبيرة إلى أنشطة ذات محتوى تقني متوسط ومرتفع أي مساهمة هاته الأخيرة تكون ضعيفة.

رابعاً: مؤشر الكثافة التصنيعية (Industrialization Intensity Index)

بالنسبة لهذا المؤشر فنلاحظ تصدر السعودية المرتبة الأول تنافسياً بقيمة مؤشر قدر بـ: 0.4 تليها الأردن في المرتبة الثانية بقيمة مؤشر قدر بـ: 0.39 ثم تأتي مصر وتونس في المرتبة الثالثة بقيمة مؤشر قدر بـ: 0.35 ويعود تصدر هاته الدول إلى أهمية والمساهمة الكبيرة لحصة الأنشطة ذات المحتوى التقني المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة للصناعة بحيث بلغت 41% و27% و23% على الترتيب لعام 2012، ثم تأتي باقي الدول العربية واحدة بعد الأخرى لنصل إلى المرتبة الأخيرة في دولة العراق بقيمة مؤشر قدر بـ: 0.06 وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (41): مؤشر درجة الكثافة التصنيعية للأداء الصناعي التنافسي لعام 2012 للدول العربية

الدول	قيمة المؤشر
السعودية	0.4
الأردن	0.39
مصر	0.35
تونس	0.35
المغرب	0.34
البحرين	0.33
قطر	0.25
عمان	0.25
الجزائر	0.23

لبنان	0.22
الكويت	0.21
الإمارات	0.19
فلسطين	0.18
سوريا	0.16
اليمن	0.11
العراق	0.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

خامساً: مؤشر الطاقة التصديرية الصناعية (Manufactur Export Capacity Index):

بالنسبة لهذا المؤشر فنجد دولة البحرين تتصدر الدول العربية، أي المرتبة الأولى تنافسيا بقيمة قدرت بـ:0.41 تليها دولة قطر في المرتبة الثانية بقيمة مؤشر بلغ 0.28 ثم دولة الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة مؤشر بلغ 0.21 ويعود هذا إلى نمو وزيادة في حصة الفرد من الصادرات الصناعية بلغت 14885 دولار و10221 و7783 على الترتيب لعام 2012 أي انعكس بالإيجاب على تنافسية هاته الدول، ثم تأتي باقي الدول العربية الأخرى بمؤشر دون المستوى في الغالب أقل من 0.1 أي مؤشر متدني جداً، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (42): مؤشر الطاقة التصديرية الصناعة للأداء الصناعي التنافسي للدول العربية (2012)

الدول	قيمة المؤشر Index
البحرين	0.41
قطر	0.28
الكويت	0.21
عمان	0.088
الإمارات	0.072

السعودية	0.07
تونس	0.037
الأردن	0.021
لبنان	0.017
المغرب	0.014
الجزائر	0.013
سوريا	0.007
مصر	0.006
فلسطين	0.003
اليمن	0.001
العراق	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

وفي الأخير وبعد تحليلنا للمؤشرات المكونة للرقم القياسي للأداء الصناعي التنافسي للدول العربية لاحظنا تصدر دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في الأداء الصناعي التنافسي في أغلب المؤشرات سالفة الذكر وهذا يعود إلى السياسات المتبعة لهاته الدول في إطار التكتل الاقتصادي القائم بينهم ومدى فعالية هاته السياسات في تحسين ورفع من القدرة التنافسية الصناعية لها.

2-2. معيار حصة الدول العربية في الصادرات الصناعية التحويلية العالمية:

تشير الإحصائيات بوجود تغيرات في حصص الدول العربية في الصادرات الصناعية التحويلية والعالمية بحيث يعد هذا المعيار كمقياس للتنافسية، أي الحصة في السوق العالمي وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (43): حصة مساهمة الدول العربية في الصادرات الصناعية العالمية لعامي (1990و 2012)

الوحدة %

الدول	1990	2012
السعودية	0.4	0.6
الإمارات	0	0.2
الكويت	0	0.2
قطر	0	0.2
البحرين	0.1	0.2
عمان	0	0.1
تونس	0.1	0.1
الجزائر	0.1	0.1
المغرب	0.1	0.1
مصر	0.1	0.1
فلسطين	0	0
الأردن	0	0
اليمن	0	0
سوريا	0	0
العراق	0	0
لبنان	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

تشير إحصائيات الجدول في حصص مساهمة الدول العربية في السوق العالمي إلى تحسن طفيف مقارنة بسنة 1990 وهذا راجع لشدة المنافسة في السوق الدولية بحيث نلاحظ تربع دول مجلس التعاون الخليج المراتب الأول في التنافسية من حيث مساهمتها في الصادرات الصناعي الدولية بحيث

تأتي السعودية في المرتبة الأولى بحصة مساهمة لعام 2012 تقدر بـ0.6%، تليها دولة الإمارات والكويت وقطر والبحرين في المرتبة الثانية تنافسياً بقيمة تقدر بـ: 0.2% لعام 2012 ثم تأتي عمان وتونس والجزائر والمغرب ومصر في المرتبة الثالثة من حيث تنافسيتها (حصة مساهمتها في الصادرات العالمية) بقيمة تقدر بـ: 0.1% لعام 2012 ثم تأتي باقي الدول العربية بقيمة تؤول إلى الصفر.

وعموماً تبقى حصة مساهمة الدول العربية في السوق العالمية ضعيفة جداً، أي ليس لها أي تنافسية (تنافسية منعدمة) مقارنة بالتجمعات الدولية وباقي دول العالم.

2-3. معيار حصة مساهمة في القيمة المضافة العالمية:

نفس الشيء بالنسبة لمعيار حصة مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة العالمية بحيث تبقى متدنية جداً بمعنى أن وضعها التنافسي يؤول إلى الصفر بمعنى أن تنافسيتها تكون منعدمة مقارنة بباقي دول العالم، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (44): حصة مساهمة الدول العربية في القيمة المضافة للصناعة العالمية لعامي (1990 و2012)

الدول	الوحدة %	
	1990	2012
السعودية	0.3	%0.6
الإمارات	0.1	% 0.2
مصر	0.1	0.2
تونس	0.1	0.1
قطر	0.1	0.1
المغرب	0.1	0.1
الجزائر	0.1	0.1
الكويت	0.1	0.1
لبنان	0	0
فلسطين	0	0

عمان	0	0
سوريا	0	0
اليمن	0	0
الأردن	0	0
البحرين	0	0
العراق	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة البيانات لـ: UNIDO

تشير إحصائيات الجدول إلى تحسن طفيف في الوضع التنافسي للدول العربية لعام 2012 مقارنة بسنة 1990، بحيث تربعت السعودية على المركز الأول تنافسياً بحصة مساهمة في القيمة المضافة للصناعة العالمية لعام 2012 تقدر بـ: 0.6%، تليها دولة الإمارات في المركز الثاني بحصة مساهمة قدرت بـ: 0.3% لعام 2012 ثم تأتي دولة مصر في المرتبة الثالثة تنافسياً مقارنة بالدول العربية بقيمة مساهمة تقدر بـ: 0.2% لعام 2012 وهكذا تأتي كل من تونس وقطر والمغرب والجزائر والكويت في المركز الرابع من حيث الوضع التنافسي عربياً بقيمة قدرت بـ: 0.1% من حصة مساهمتها في القيمة المضافة للصناعة العالمية ثم تأتي باقي الدول العربية بحيث تعتبر تنافسياً شبه معدومة.

وفي الأخير أوضحت المعلومات والبيانات التي تم استعراضها عن الدول العربية عن تدني القدرة التنافسية للصناعة العربية مجملتاً نتيجة مواجهتها لتحديات داخلية متعلقة بتطوير وإعادة تأهيل الصناعات وتحديات خارجية في المحافظة على حصتها في الأسواق والتوسع فيها وتنامي الضغوط التنافسية الدولة مما يجعلها أمام تهديدات تمس بفعالية تنافسية القطاع الصناعي العربي.

والملاحظ كذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت في الصدارة التنافسية العربية وما زالت نتيجة السياسات المتبعة في إطار التكتل القائم بينهم ومدى تقدم درجة التكامل فيما بينهم وهذا دليل على أن الاتفاقيات المبرمة في إطار التكامل الاقتصادي تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية.

خلاصة الفصل:

لقد عانت قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العربية وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي، نتيجة العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية والاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون الميزة التنافسية وعدم تطويرها خاصة في الصناعات التصديرية العربية....

وعليه فيجب على الدول العربية توفير بيئة عمل مشتركة قائمة على تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الاقتصادية العربية وذلك للاستفادة من اتساع الأسواق ووفورات الحجم واستغلال الإمكانيات والموارد المتنوعة معطيا إندماجا أكبر بين المزايا التنافسية.

خاتمة

لقد أسهمت العولمة الإقتصادية في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم وذلك عن طريق تشكيل تكتلات إقتصادية أعطت مجالاً خصباً أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حدة المنافسة وتحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادياتها وبالتالي تحسين من قدراتها التنافسية من أجل الاندماج أكثر في الإقتصاد العالمي.

وفي ظل الأوضاع الإقتصادية العالمية أصبحت لدا الدول وخاصة الدول العربية قناعة على أهمية التكتل والاندماج، بل ضرورة ملحة ومتطلباً تنموياً لزيادة إسهامها في الإقتصاد العالمي وذلك بتطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية وتوفير فرص واسعة، وتحقيق الاستمرارية والبقاء.

ولكي تحقق ذلك فعليها الاستفادة من المزايا المتاحة في ظل وحدتها العربية كالزيادة من قدرتها التنافيسة محلياً ودولياً على تدليل العقبات التي تواجه مسيرتها التكاملية وتوفير المتطلبات الضرورية والبنى التحتية والتشريعية المتعلقة بذلك.

وعلى ضوء هذه الدراسة وكإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في التساؤل الجوهري التالي: ما أثر التكامل الإقتصادي على الرفع من تنافسية الدول للإندماج في الإقتصادي العالمي؟

ارتأينا أن تضمن هذه الدراسة المتعلقة بهذا البحث النتائج الهامة وكذلك أهم التوصيات المقترحة وآفاق البحث وهي كالآتي:

- **النتائج:**

- ضعف العمل الإقتصادي العربي المشترك بسبب غياب رؤيا واضحة وإستراتيجية فاعلة بين الدول العربية؛
- عدم استفادة الدول العربية من المزايا التي يقدمها التكامل الإقتصادي في إطار وحدتها الإقتصادية كالاستفادة من اتساع السوق ووفرات الحجم واستغلال الإمكانيات والموارد من أجل تحقيق مزايا تنافسية وبالتالي الرفع من قدرتها التنافسية؛
- التباين في تنافسية الأداء التجاري والأداء الصناعية بين الدول العربية وبقاءه متدنياً رغم الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاعين؛

- نمو متواصل لتنافسية الإقتصاديات الخليجية بسبب الأثر الذي تركه التكامل على إقتصادياتها (أثر إيجابي)؛
- تشابه التركيبة السلعية للتجارة البينية مع تلك التجارة الكلية العربية، بحيث يأتي الوقود المعدني يليه المواد الكيماوية، ثم الأغذية والمشروبات؛
- غلبت الطابع الريعي على تكوين وأداء الإقتصاد العربي وما أفرزه من مفارقات واسعة بينه وبين الإقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على ما ينتجه الإنسان بيده وعقله؛
- ضعف تطور التجارة البينية بين الدول العربية وذلك باعتبارها أداة فاعلة في قياس مدى نجاح التكامل الإقتصادي وكذلك تنافسية المنتجات؛
- التأثير السلبي للإقليمية الجديدة على الدول العربية بسبب ما أفرزته من مشاريع بديلة ضمنها كمشروع الشرق الأوسط والشراكة الآورو متوسطية، بحيث أعاقت من مسار وتقدم الدول العربية على مستوى من مراحل التكامل الإقتصادي؛
- شكلت الإنخفاضات الكبيرة في العوائد النفطية حافزاً للدول العربية لتبني برامج ومشاريع للتنمية والبحث عن البدائل الإقتصادية كتنمية تنافسية الصناعات التحويلية وترشيد النفقات ...الخ.

- **التوصيات:**

بناءً على ما تقدم يمكن أن نلخص إلى جملة من التوصيات يمكن إيجازها فيمايلي:

- ينبغي على الدول العربية التقدم إلى الأمام في مسيرة التكامل الإقتصادي وذلك بوجود إرادة قوية من أجل الاستفادة من مزاياه لتحقيق قدرة تنافسية عالية؛
- ينبغي توفر رؤية واضحة للدول الأعضاء اتجاه تفعيل دور المنافسة في الأسواق العالمية؛
- ضرورة تحفيز القطاع الخاص على الدخول إلى القطاع التجاري والقطاع الصناعي وخاصة القطاع الصناعي، حيث أن كلما زادت عدد المشاريع العاملة في السوق الواحدة كلما زادت حدة المنافسة؛

- ينبغي توفر الشفافية والمساواة بين جميع الدول الأعضاء في التعاملات التجارية التي تقوم بها المشاريع الصناعية؛
- ضرورة تفعيل دور البحث العلمي وتطوير تكنولوجيا الابتكار في التطبيقات الصناعية وذلك من أجل المحافظة على القدرات التنافسية الصناعية لأن الميزة التنافسية الصناعية تعتمد على قدرة الصناعة على الابتكار والإبداع وبالتالي منتجات تنافسية.

- **آفاق البحث:**

في ختام هذا البحث هناك مجموعة من النقاط التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة وهي:

- أثر الإستثمارات البينية في تفعيل التكامل الإقتصادي؛
- أثر التنافسية على كفاءة وحجم التجارة العالمية؛
- تحديد تطور التجارة البينية في إطار التكتلات الإقتصادية؛
- أثر التكامل الإقتصادي على الرفاه الإقتصادي للدول.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1)الكتب:

1. أحمد الكواز ، **"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، دورية جسر التنمية، العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009.**
2. إسماعيل صبري وآخرون، « **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة** »، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ط1، 2000.
3. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، "**التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية**"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980.
4. إسماعيل معراف، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص75.
5. بثينة محمد علي المحتسب، طالب محمد عوض، **"التنافسية والتنمية"**، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.
6. برهان الدجاني، « **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإحتمالات المستقبل**»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005.
7. حسن عمر، "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
8. خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول وقضايا بترولية دولية"، بدون دار نشر، 2003.
9. خليل حسين، "المنظمات القارية والإقليمية"، دار المنهل اللبناني، المجلد الثاني، ط1، بيروت، 2010.
10. رعد حسن الصرن، « أساسيات التجارة الدولية المعاصرة»، دمشق، دار الرضا للنشر، الجزء الثاني، 2001.
11. رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، "الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
12. زغدار أحمد، "المنافسة، التنافسية والبدائل الإستراتيجية"، دار جرير للنشر والتوزيع، والأردن، ط1، 2011.
13. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة.

14. سلمان عبد الله معلا، "التمويل والمؤسسات التمويلية"، دار المنهل، لبنان، 2015.
15. سليمان المنذري، « الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية »، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1995.
16. السيد محمد أحمد السريتي، "التجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
17. طالب عوض وراد، "الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
18. عادل خليفة، « السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق »، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، 2001.
19. عامر مصباح، "نظريات تحليل التكامل الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
20. عبد الباسط وفا، "دراسات في مشكلات التجارة الخارجية "، مصر، دار النهضة العربية، 2000.
21. عبد القادر رزيق المخادمي، « التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل»، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
22. عبد الكريم جابر العيساوي، "التكامل الإقتصادي العربي"، ط1، دار صفاء، عمان، 2015.
23. عبد الله رزق، "الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
24. علي أحمد عتيقة، "دور النفط في دعم التعاون العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005.
25. علي السلمي، "الإدارة في عصر المعرفة والعولمة"، سما للنسر والتوزيع، مصر، 2017.
26. علي خليفة الكواري، "مجتمعات على مفترق تأثير المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 2005.
27. علي عبد الله المناعي، "التكتلات الإقتصادية ودورها في تطور التجارة البينية"، الإصدارات العلمية لمركز البحرين والدراسات والبحوث، البحرين، 2005.
28. علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

29. علي لطفي، « الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي»، القاهرة، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

30. فؤاد أبو شيت، "التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص6.

31. قحطان السيوفي، "الأزمة الاقتصادية العالمية"، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2012.

32. محسن أحمد الخضيري، "صناعة المزايا التنافسية"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر، 2004.

33. محمد محمود الإمام،« تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004

34. محي الدين قطب، "الخيار الإستراتيجي وأثره في تحقيق الميزة التنافسية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.

35. ميسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2008.

36. ميشل تود ارو ، **"التنمية الاقتصادية"**، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق،مصر، دار المريخ.

37. نبيل جورج دحدح، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط أو الغاز الطبيعي"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

38. نبيل خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

39. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، « التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية»، مصر، دار الفكر الجامعي، 2007.

40. يوسف حسن يوسف، "تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول"، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، مصر، 2012.

41. نيفين حسين شمت، "التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية"، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

الأطروحات والرسائل العلمية

42. خليفة موراد، "التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2006/2005.

43. حنيش الحاج، "التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

44. عبد الوهاب رميدي، « واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة »، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

45. فيصل بن محمد بن مطلق الخنفري القحطاني، "الإدارة الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية وفقاً لمعايير الأداء الإستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة"، رسالة استكملاً للحصول على الماجستير، الجامعة الدولية البريطانية، كلية إدارة الأعمال، 2010.

46. مقدم عبيرات، "التكامل الإقتصادي الزراعية وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2002

المجلات والدوريات:

47. أحمد الكواز، "**الأداء التنافسي للصناعة التحويلية لعدد من الدول العربية**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد11، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، 2009.

48. ستان سوادي، "التكتلات الإقتصادية العالمية"، يومية الوحدة، العدد8631، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 10 آذار، 1016.

49. صالح العصفور، "سياسات التنافسية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد115، 2012.

50. عبد الحفيظ بوقرانة وإلياس بن الساسي وميلود زيد الخير، "محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد4، ورقلة، 2013.

51. عبد الرزاق فارس الفارس، « مستقبل التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة»، مجلة التعاون، العدد 60، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 2004.

52. عبد السلام أبو قحف، "التنافسية وتغيير قواعد اللعبة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (2009-2010).

53. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد07، ورقلة، 2010/2009.

54. فوزية خدا كرم، "التكتلات الإقتصادية العالمية وإنعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43.

55. لبنى علي آل خليفة، "التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها – دراسة حالة مملكة المبحرين"، مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد28، العدد الأول، 2014.

56. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

الملتقيات:

57. حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد، " **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية** "، الملتقى الدولي الثاني بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق)، بالأغواط، 17-19 أفريل ، 2007.

58. خالد سعد زغلول حلمي، « منظمة التجارة العالمية وأثرها على إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي »، مداخلة ضمن المؤتمر بعنوان (الجوانب القانونية الإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية) ، بتنظيم كلية الشريعة والقانون وغرفة وتجارة دبي، المجلد 3، ط1، 9- 11 ماي، 2004.

59. رمضاني محمد، كبداني سيد أحمد، "ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية"، ورقة بحثية كمداخلة في الملتقى الثاني بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق)، جامعة الأغواط، 2007.

60. سامي عفيفي، "التحولات الإقتصادية العالمية المصاحبة لميلاد وحياة كل من الجات وOMC"، مداخلة ضمن مؤتمر بعنوان: الجوانب القانونية الإقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية)، كلية الشريعة والقانون، المجلد5، ط1، 2004.

61. عيسى دراجي، "البيئة والميزة التنافسية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع بعنوان (المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية)، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

62. قويدي محمد، فرحي محمد، « أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان (التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية) بسطيف، 8-9 ماي، 2004.

63. محمد عبد الحليم عمر، "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان (وحدة الأمة الإسلامية)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 6-8 أوت، 2005.

64. محمد عدنان وديع، "القدرة التنافسية وقياسها"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد24، 2003.

65. مصطفى محمود أبو بكر، "إدارة الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية"، الدار الجامعية، مصر، (2003-2004)

66. موريس شيف وألن ونترز، "التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، مصر، 2003.

67. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، « مناخ الاستثمار في الدول العربية »، الكويت، 2006.

68. مؤسسة تشجيع الاستثمار، « تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية –حالة أردن- »، المؤتمر الدولي بعنوان (التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي)، بالجامعة الأردنية، 20- 22 سبتمبر، 2004.

69. وليد زهار، "الأزمة المالية العالمية 2008"، محاضرة لاستفاء مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية، 2014.

مراجع باللغة الأجنبية:

70. Moussa DIAKITE , "le défi de l'intégration économique en Afrique de l'ouest ", Edition l'harmattan Inc., France, 1997.
71. OCED, "Vers une intégration régionale arabe et euro méditerranéenne", UK, 2001.
72. Salfi KONE, "Intégration économique niveau de développement et compensation équitable", Revertiers monde, Edition Armand, Colin, 2006.
73. Mme Isabella de kerviler "la compétitivité : enjeu d'un nouveau modèle de développement », Edition des journaux officiels, 2011, P8.
74. Matouk Belattof, Abdenour Mouloud and Sylia Belattaf, "De la compétitivité des entreprise à la compétitivité de l'ue : Défis et avenir », global journals inc, USA, 2014, P109.
75. Adama Dieye, "la compétitivité de l'économie sénégalaise " thèse nouveau régime doctorat, université d'Auvergne, France, 1996, P8.
76. Lachaal, «"la compétitivité : concepts d'définitions et application", caliers options méditerranéennes n°57, CIHEAM, 2011.

مواقع الإلكترونية

77. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، « واقع الاستثمارات العربية البينية»، مقال منشور على موقع الانترنت: www. Aljazeera. Net/NR/exeres/ 52B1A2D7-BEC3-465F-A/htm ملف معاين بتاريخ: 2010/09/11.

78.صلاح الدين حافظ، « السوق العربية المشتركة تساؤلات مؤلمة »، مقال منشور على موقع الأنترنت: WWW.aljameah.com/a/arshef/101/11.htm ملف معاين بتاريخ: 2010/10/17.

79. صاحب المثال مجهول، "الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية"، ملف معاين على مواقع: http://forum12.koom.ma/vb/showthread.php?t=11228

80. أحمد السياسي، "النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية"، ملف معاين على موقع الأنترنت: http://30dz.justgoo.com/t2073-topic

81. صاحب المقال مجهول، "نظرية التكامل الدولي – دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية–"، ملف معاين على موقع الأنترنت:http://umranyat.blogspot.com

82. أسماء سعد الدين، "تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت"، مقال معاين على موقع الأنترنت. www.almrsal.com/post/316

83. أسماء سعد الدين، "تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت"، مقال معاين على موقع الأنترنت. www.almrsal.com/post/233